

دبلوماسية الحدود في أفريقيا



حدود السودان الغربية

مع

تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية

والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعلي

5 5
دبلوماسية الحدود في أفريقيا

حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

الدكتور البخاري عبد الله الجعلي

الشركة العالمية للنشر والتوزيع

حدود السودان الغربية

مع

تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا

بحث

التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية

الدكتور

البخاري عبدالله الجعفي

- * دكتوراه في القانون الدولي - جامعة لندن .
- * ماجستير القوانين - جامعة لندن .
- * أستاذ القانون الدولي المشارك .
- * رئيس قسم القانون العام
- * جامعة النيلين السودان .
- * رئيس لجنة الحدود الدولية السودانية السابق .
- * وكيل وزارة الشؤون الداخلية السابق .

حقوق الطبع والاقتباس والتصوير

محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

الدوحة ٢٠٠٤-

الشركة العالمية للطباعة والنشر

الخرطوم - ت : ٠٠٢٤٩٩١٢٩٤٤٤٧٥

القاهرة - ت : ٠٠٢٠١٢٧٩١٠٤٣١

الإهداء

إلى أستاذنا أمير الصاوي ،،،،

وكيل وزارة الداخلية الأسبق

عميد الخدمة المدنية الأسبق

سفير السودان الأسبق في المملكة المتحدة

رئيس لجنة الحدود الدولية الأسبق

تقديراً واحتراماً وعرفاناً ،،،

المحتويات

الموضوع	ص
---------	---

القسم الأول :

الحدود بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الباب الأول :

- الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد ١٧
- الباب الثاني :

- حكومة السودان وسلطنة دارفور ١٨٩٩-١٩٠٥م ٢٥
- الباب الثالث :

- موقف علي دينار بعد احتلال ودّاي والتوسع الفرنسي شرقاً ٣١
- الباب الرابع :

- سلاطين يدافع عن تبعية دار مساليت ودار تاسا ودار قسر إلى دارفور ٣٥
- الباب الخامس :

- بداية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول الوضع القانوني للحدود بين دارفور وودّاي ٤١
- الباب السادس :

- مبادرة الحكومة البريطانية لتسوية النزاع بالتحكيم ٤٦
- الباب السابع :

- اتفاق الحكومتين لرفع النزاع للتحكيم ثم تأجيله ٥٥

الباب الثامن :

معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية والبدء في تخطيط الحدود

٦٦

الباب التاسع :

إشكاليات تفسير معاهدات الحدود على الأرض

٧٥

الباب العاشر :

مفاوضات لندن وإيرام بروتوكول ١٩٢٤م الإنجليزي الفرنسي بشأن تخطيط

٨٣

الحدود الغربية

الباب الحادي عشر :

أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي

٩٠

الباب الثاني عشر :

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وتشاد : ١٩٦٠ يونيو

٩٤

١٩٨٩م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

الباب الثالث عشر :

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا

١٠٦

الوسطى : ١٩٦٠ - ٢٠٠٣م ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

الباب الرابع عشر :

تخطيط الحدود الدولية في القانون والتطبيق

١١٣

الباب الخامس عشر :

اتفاق السودان وتشاد على الشروع في إعادة وضع علامات تخطيط الحدود

١٢٤

الباب السادس عشر :

إعادة وضع علامات تخطيط الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

١٢٩

الباب السابع عشر :

إصدار الدولتين لتكملة إعادة وضع العلامات الحدودية

١٣٩

القسم الثاني :

الحدود بين السودان وليبيا

الباب الأول :

١٤٩

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع ليبيا

الباب الثاني :

١٥٥

تقاطع الحقوق الاقتصادية والدينية للدولة العثمانية مع مصالح بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

الباب الثالث :

١٦١

إيطاليا تسعى لإثبات تعارض حدود معاهدة ١٩١٩م مع حدود إعلان مارس ١٨٩٩م

الباب الرابع :

١٧١

الحكومتان البريطانية والفرنسية تكتشفان في ١٩٢٣ أن الحكومة التركية احتجبت على إعلان مارس ١٨٩٩م بعد إصداره بوقت وجيز

الباب الخامس :

١٧٧

احتلال إيطاليا للكفرة وإشكالية موقع العوينات تثيران الاهتمام البريطاني بالحدود السودانية الليبية

الباب السادس :

١٨٤

الإيطاليون يتوغلون جنوباً والبريطانيون يقومون باستكشافات جوية في العوينات ومثلث السارة

الباب السابع :

١٩٠

بريطانيا تتخلى عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا على أسس سياسية

الباب الثامن :

١٩٦

تبادل المذكرات بشأن التسوية النهائية للحدود بين السودان وليبيا

٢٠٣

— خاتمة

٢١٥

— الملاحق :

مقدمة

تكتسب قضايا الحدود أهمية بالغة في القانون الدولي وفي العلاقات الدولية، فهي في إيجاز هي التي تحدد أين تنتهي سيادة الدولة وأين تبدأ سيادة الدولة أو الدول الأخرى. ولعل من المهم التذكير بأن للسودان حدوداً دولية برية عديدة وطويلة كما أن له حدوداً بحرية أيضاً ، وهي خاصية يتميز بها السودان عن الكثير من دول العالم . وحسبنا التنويه بأن للسودان حدوداً مشتركة مع تسع دول هي : مصر وإريتريا وإثيوبيا وكينيا ويوغندا والكونغو وأفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا . ذلك بالإضافة إلى حدوده البحرية المواجهة للملكة العربية السعودية والمجاورة لمصر وإريتريا .

ويمكننا القول إن بحث ودراسة حدود السودان الدولية يشكل في حد ذاته صورة مركزة لكل مشكلات وقضايا ونزاعات الحدود في أفريقيا من حيث النوعية والأسباب وأسلوب وكيفية المعالجات . ولقد كان لكل ذلك ما شحذنا للاهتمام بموضوع حدود السودان منذ زمن مبكر . فكانت البداية ، مقررأ مساعداً للجنة الحدود الدولية السودانية ، ثم مقررأ لها ورئيساً لإدارة الحدود الدولية السودانية بوزارة الداخلية ، وعضواً في اللجان الفنية المشتركة للحدود مع الدول المجاورة ، ثم رئيساً للجانب السوداني في تلك اللجان وأخيراً وليس آخراً رئيساً للجنة الحدود الدولية السودانية بحكم موقعنا كوكيل لوزارة الشؤون الداخلية ١٩٨٠-١٩٩٠ م .

لذلك كان موضوع رسالتنا لنيل الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن في ١٩٧٥م بعنوان {التطورات الدبلوماسية والجوانب القانونية لحدود السودان الدولية} ثمرة لذلك الغرس . وهذا الكتاب يشكل في أصله فصلين من تلك الرسالة التي كتبت أصلاً باللغة الإنجليزية . ولقد سبق لنا أن نقلنا فصلاً منها إلى اللغة العربية في كتابنا الأول عام ١٩٨٠م بعنوان {حدود السودان مع إثيوبيا} . وعندما أصبحت إريتريا دولة مستقلة في ١٩٩٣م أصدرنا كتابنا الثاني عام ٢٠٠٠م بعنوان {حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وإريتريا : النزاع الحدودي والمركز القانوني} . وما نحن ننفذ وعداً قطعناه على أنفسنا فنصدر كتابنا الثالث بعنوان {حدود السودان الغربية مع تشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا : التطورات الدبلوماسية والمراكز القانونية} .

وكما يعكس عنوان هذا الكتاب فإنه يتكون من قسمين . يعنى القسم الأول بالحدود بين السودان وجمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى . ويجيء بحثنا لهذه الحدود في قسم موحد لأن الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وأفريقيا الوسطى هي ذات الأصول القانونية التي تحكم الحدود بين السودان وتشاد . وأما القسم الثاني فقد أفردها لبحث ودراسة الحدود بين السودان وليبيا . وإذا كانت الأصول القانونية لهذه الحدود ، أي الحدود بين السودان وليبيا ، في مبتدأها هي ذات الأصول التي نشأت عنها الحدود بين السودان وجمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد ، إلا أن كلا منها انتهت على نحو مختلف . فالحدود مع ليبيا تمت تسويتها النهائية ، كما سنقرأ في القسم الثاني من هذا الكتاب ، بموجب تبادل مذكرات بين الحكومتين البريطانية والمصرية من ناحية والحكومة الإيطالية من ناحية أخرى وذلك في ١٩٣٤م . أما الحدود مع جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتشاد ، كما سنقرأ في القسم الأول من الكتاب ، فقد تمت تسويتها بموجب بروتوكول ١٩٢٤م المبرم بين الحكومتين البريطانية والفرنسية . لذلك كانت التطورات الدبلوماسية التي أدت لتلك النهايات متباينة على نحو يعكس بوضوح الأساليب التي أدارت بها الدول الاستعمارية دبلوماسية الحدود في أفريقيا .

وغني عن التنويه أن هذا السفر وتوأمه السابق ما كان لهما الصدور لولا مشوار طويل وجهد مرير ، في شتاءات لندن القارصة وغربتها الموحشة ، بحثاً وتقيباً وتأملاً في ملفات وزارة الخارجية البريطانية ، ووزارة المستعمرات ، المحفوظة في دار الوثائق الرسمية في ضواحي لندن . ذلك بالإضافة لما نهلناه من مكتبة معهد الدراسات القانونية

المقدمة بجامعة لندن ، والذي تسرفت بعصوية مجلس إدارته ممثلاً للساحطين عام ١٩٧٣م. ومكتبة مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في جامعة لندن . وكذلك دار الوثائق القومية بالخرطوم وملفات إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية .

وسلاحظ الفارئ لهذا الكتاب أن الأبواب الثلاثة الأخيرة من القسم الأول ، ونعني بها الأبواب الخامس عشر والسادس عشر والسابع عشر ، قد بحثنا فيها بشيء من التفصيل النظم الدبلوماسية والقانوني الذي طرأ على حدود السودان مع تشاد على وجه الخصوص . فإذا كان المفهوم الحديث لصناعة الحدود ينطوي على تعيين الحدود Delimitation وتخطيط الحدود Demarcation وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود Re Demarcation وتكثيف الحدود Condensation وحفظ ووقايه الحدود Preservation ، فإن وزارة الداخلية السودانية قد بذلت جهداً مقدراً في سبيل تحقيق هذه المفاهيم . فلقد استعلت العلاقات السياسية الجيدة بين السودان وتشاد ، في العقد الأخير من القرن الماضي {١٩٩٠-٢٠٠٠} فدفعنا بموضوع إعادة وضع معالم تخطيط الحدود إلى حيز الواقع محققاً بذلك إنجازاً هاماً يستحق الإشادة والتتويه .

ويجدر بنا ونحن مع نهاية هذه المقدمة ، أن نشكر كل من قدم لنا التشجيع والدعم والتعصيد ، طوال ذلك المشوار الطويل والمرير ، وقد أشرنا لهم جميعاً في صدر الرسالة . بيد أنه لا مناص أبداً من أن نكرر الاعتراف والشكر والتقدير لأستاذنا السيد أمير الصاوي الوكيل الأسبق لوزارة الداخلية والرئيس الأسبق للجنة الحدود الدولية السودانية ، وسفير السودان الأسبق بالمملكة المتحدة ، الذي كان أول من اهتم بموضوع حدودنا الدولية منذ مطلع الاستقلال . والذي يعود له أيضاً الفضل كل الفضل بعد الله عز وجل ، لتوجيهنا لموضوع الاهتمام والبحث والدراسة لحدود السودان الدولية ، لذلك يهدي له هذا السفر تقديراً واحتراماً وعرفاناً . والشكر موصول لكل العاملين في إدارة الحدود الدولية بوزارة الداخلية السودانية وكذلك للأخ الأستاذ زهير الجميعاني الذي فضل طباعة مادة هذا الكتاب في الحاسوب . وللأخ الأستاذ علي عبد الله الذي تفصل بإعداد الحرائط الملحقة بالكتاب.

وإذ بطرح هذا السعير في سباق مواصلتنا لهذا الجهد وذلك المشوار الطويل
والمرير، سكريس أعلى ما يملك في سبيل الدفاع عن كل نرة من نرات هذا الوطن
الحبيب، لسأل الله العليّ القدير أن يحفظ بلدنا من كل مكروه ويحميه من كل معتد أثيم،
إبه نعم المولى ونعم النصير. وحبر ما يحتم به قول عزّ من قائل {لَا يَكْفُفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا
وَسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا
تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ
وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ} صدق الله
العظيم

الدكتور

البخاري عبدالله الجعفي

الدوحة مارس ٢٠٠٤م .

القسم الأول

الحدود بين السودان
وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى

- ١- تحديد مناطق النفوذ بموجب معاهدة يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية الفرنسية .
 - ٢- اتفاقية يناير ١٨٩٩م الإنجليزية المصرية بشأن إدارة السودان في المستقبل .
 - ٣- إعلان مارس ١٨٨٨م الإنجليزي الفرنسي واحتلال فشودة .
 - ٤- هل اتجهت نية الدولتين المتعاقبتين نحو تخطيط الحدود وليس تعيينها فقط؟.
- حرصت كل من بريطانيا العظمى وفرنسا على أثر مؤتمر برلين {١٨٨٤-١٨٨٥م} ^(١) على السعي بقوه لحيازة أقاليم شاسعة في أفريقيا تحت مظلته ما عرف بتحديد {مناطق النفوذ} Sphere of Influence ^(٢). وقد احدث ذلك السعي شكلاً محموماً مما سرر سميته تاريخياً بالسباق من أجل أفريقيا Scramble for Africa ^(٣). في ذلك السباق رسمت بريطانيا وفرنسا حيازاتهما ومناطق نفوذهما في غربي أفريقيا وبصفة خاصة في الأراضي التي تقع إلى الشرق والغرب من نهر النيجر .

نقرأ ذلك في معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م ، فيعد أن تم تعريف الحدود الشمالية لنيحريا انفتحت الدولتان بموجب المادة الرابعة على أن : {تعتبر حكومة الجمهورية الفرنسية بأن الإقليم الواقع في شرقي النيجر . . . يدرج في نطاق النفوذ

(١) نظر Lucas C. The Partition and Colonization of Africa, Oxford 1922 pp.47-60

(٢) نظر . بحثاً الموسوم (اتراع التعودية و لديموماسيه تنوسع (البريتاني في إفريقيا) محله لعمود الاجتماعية ، جامعة الكويت ١٩٨٠ .

(٣) نفس المرجع السابق .

البريطاني) وبالمقابل اعترفت حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بأن (الإقليم الواقع إلى الشمال والشرق والجنوب من شواطئ بحيرة تشاد . . . يندرج في نطاق النفوذ الفرنسي) (٤) .

لقد حققت تلك الصيغة مناطق نفوذ شاسعة واسعة المدى لفرنسا شمالاً وجنوباً وشرقاً من بحيرة تشاد ، وبهنا في هذا السياق أن حدود نفوذ فرنسا الترفية في اتجاه السودان غير محددة . ولا شك أن عدم اهتمام بريطانيا بتلك المسألة في ذلك الوقت يعود إلى أن (تفتين) فتحها للسودان لم يكن قد اكتمل وإن كان قد بلغ شوطاً مقدراً (٥) . ويلاحظ أن الدولتين تعاقبتا بموجب المادة السابعة من ذات المعاهدة بعدم القيام بأي عمل سياسي في منطقة نفوذ الدولة الأخرى . فقد نصت المادة على أنه (من المفهوم من المواد السابقة أن كل دولة لن تقوم بالاستيلاء على أراض أو إبرام أي اتفاقيات أو قبول حقوق سيادية تتعلق بمحميات في منطقة نفوذ الدولة الأخرى كما أنها لن تمنع أو تنازع في نفوذ الدولة الأخرى) .

لكن فرنسا - كما يبدو - لم تكن مفعلة بقوى البرامها بالمادة السابعة من تلك المعاهدة . فقد وصح بعد وقت قصير جداً أنها غير مسعدة بقبول مسأله إحصاء السودان من قبل الحكومة المصرية . وبالتأكيد لم تكن مهياً بعد للاعتراف بحقوق بريطانيا التي حصلت عليها بموجب حملة (إعادة الفتح) Re conquest (٦) التي كانت قد قطعت مدى بعيداً في ذلك الوقت . شاهدنا على ذلك أن فرنسا تجاهلت تلك الالتزامات ومضت قبيل أسابيع قليلة من سقوط أمدرمان بالتقدم من العرب نحو أعالي النيل والقيام باحتلال تشاد . وكما كان متوقعاً فإن ما قامت به فرنسا أثار مواجهة حطيرة بينها وبريطانيا (٧) .

(٤) انظر :

Hertslet ,E . The Map of Africa by Treaty, 3rd ed. London, 1959, p.785

(٥) Langer W . The Diplomacy of imperialism, 1890 - 1902, 2nd ed. New York 1951, p.538

(٦) نف سب السودان فيما اصطليح عليه تاريخه الحديث فحين ، الأول هو فتح محمد علي باشا والي مصر في ١٨٢٠-١٨٢١م وأما الفتح الثاني فقد تم في ١٨٩٩-٩٦م .

(٧) Moon, P.T. Imperialism and World Politics. New York. 1927, p.139

لحرب أصبح فاب قوسين أو أدنى وافقت الدولتان على تسوية النزاع بالطرق الدبلوماسية، فقد توصلتا في لندن إلى إبرام إعلان Declaration في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ .

لقد ارتبط إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بل وشأ عن العرو الإمبري المصري الذي شهده السودان في العقد الأخير من القرن التاسع عشر . وقد تمحصر ذلك العرو عن إبرام اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م بين حكومة صاحبه الحلالة البريطانية وحكومة حديوي مصر بشأن إدارة السودان في المستقبل ، وهي الاتفاقية التي اشتهرت بما يسمى باتفاقية (الحكم المشترك أو الثنائي) Condominium على السودان (٨).

والمعلوم أن فرنسا كانت قد بذلت جهداً كبيراً في سبيل إبعاد أو على الأقل التقليل من الهيمنة البريطانية على مصر التي كانت قد بدأت بالاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م . بيد أن كل جهود ومحاولات فرنسا لتحقيق ذلك العرص قد بءاء بالفشل . وكما يبدو فإن فرنسا قد رأب على ضوء تلك الخلفية أن يصحب التواحد البريطاني الذي نت أقدامه في مصر في موضع حساس . وقد انعكس ذلك في قرارها الرامي بأن تثير مشكلة في أعالي النيل عن طريق التهديد بالتدخل والسيطرة على أسياح مياه النيل التي تعتمد عليها مصر اعتماداً رئيسياً . وهكذا وعلى أثر معركة كرري في الثامن من أبريل ١٨٩٨م حيث تمكن جيش إعادة الفتح الغازي من هزيمة جيش المهدي وسقوط أمرمان والحزطوم ، وصلت إلى (كنشور) Kitchener قائد العرو . أحار معادها أن قوة فرنسا قدمت من العرب واسطاعت أن تثبت لها مواضع في مسودة في أعالي النيل (٩)

لقد لخص الجرال الفرنسي {مارجين} Margin العرص من تلك العملية بقوله : (لقد كان هدف الفرنسيين هو إزاحة كل المبررات لاحتلال مصر بواسطة الإنجليز ووضع نهاية لحلم أصدقائنا الإنجليز الذين يرغبون في توحيد مصر مع رأس الرجاء وتوحيد

Langley op cit p 540

Hol P.M. A Modern History of the Sudan 2nd ed., London, 1963 p 106

(٨) انظر :

(٩) انظر

حيازاتهم في شرق أفريقيا مع حيازاتهم التي حققها لهم شركة النيجر الملكية (١)
والواضح أن فرنسا أرادت بالطريقة التي حددتها ، يتضح ذلك من الأسلوب الذي أصدر
به وزير الخارجية ووزير المستعمرات الفرنسي في ذلك الوقت {هانوتوكس} Hanotok
توجيهاته إلى {مارشاند} Marchand ، الذي كلف بقيادة تلك العملية . وقد قال له
لدى معادرة الأخير لفرنسا : {أذهب إلى فتشودة فإن فرنسا ستطلق النار
- {Go to Fashoda France is going to fire the pistol

من الثابت أن فرنسا كانت قد نطقت هي الأخرى لكي تؤسس لها إمبراطورية.
وبدا لها أن السودان والحشة يشكلان حجر الزاوية الذي يتطلع له {المعماري} الفرنسي
في تلك الظروف بعد أن فقدت فرنسا الرهان على مصر أمام البريطانيين . وحتى يكمل
الإمبريالون الفرنسيون تحقيق حلمهم فإنهم يحتاجون فقط لملايين مربعة قليلة من شرق
السودان ووادي النيل والحشة . ومما لا شك فيه أن تحقيق ذلك سيضمن للفرنسيين
إمبراطورية فرنسية تمتد من المحيط الأطلنطي إلى البحر الأحمر ومن البحر الأبيض
المتوسط إلى خليج غينيا (١١) .

للتلك الأسباب بصفة أساسية أصبحت الحرب بين بريطانيا وفرنسا قائمًا فوسبر أو
أنسى ، وحرص كل طرف على دعم النار بالمطلق . في ذلك الإطار اسند البريطانيون
في دعم موقفهم العسكري على حجج من بينها أن كل الأراضي التي كانت خاضعة للدولة
المهدية قد انتقلت للحكومة البريطانية والمصرية مقتضى هزيمة جيش الخليفة عبد الله
في كرري وكذلك بموجب حق إعادة الفتح ، وبالتالي فإن الاحتلال الذي حاول أو قصد
أن يقوم به {مارشاند} باسم فرنسا في أعالي النيل شكل حرقاً لحقوق بريطانيا ومصر (١٢) .

أما الفرنسيون فقد ادعوا بأنه بالرغم من أن الأراضي التي تحيط بالنيل
الأبيض قد كانت في السابق خاضعة لحكومة الحديوي في مصر إلا أنها أصبحت

(١٠) انظر :

General Margn Letter de la Mission Marchand (Revue des deux mondes), September

19, 1931 pp 241-831 pp 246 (The footnote is taken from larger, op cit at p 538

Moon, op.cit., pp.122-23.

(١١) انظر :

(١٢) انظر :

Lindley M F The Acquisition and Government of Backward Territory in International Law,

London, 1926 P 52

أرصاً (بلا مالك لها) Re-nullus ، استناداً على أن الحكومة المصرية قد جلبت عنها أو (هجرتها) Abandonment . وأضافوا أن للفرنسيين الحق في موقع في الين الأبيض مثل ما كان للألمان والبلجيكي ، وبالتالي فإن لهم الحق في احتلال ضفاف النيل حيث ما يرون أن ذلك مناسباً لهم (١٣).

وردت السلطات البريطانية بأن السد المصري على صفاق النيل قد توارى وحسب عن طريق الانتصار العسكري الذي حققته الثورة المهدية . بيد أن الحقوق التي أحدثت من مصر قد انتقلت بكليتها إلى الفاتحين الجدد . وأن ما تبقى لمصر من سند على السودان ، وما انتقل للمهدي من بعده للحليف من اسابيد ، قد تم حسمه في ميدان المعركة . وحلاصة القول من وجهة النظر البريطانية أن الجدل الحاصل مهما كان لا يسمح لطرف ثالث أن يدعي بأن الأراضي المنازاع عليها أصبحت أراضي مهجورة .

وبعد مفاوضات مكثفة انتهت ذلك النزاع الذي أوسك أن يندلع حرباً بين الدولتين الأوربيين بسبب ما عرف في التاريخ الاستعماري بحادثة فشودة Fashoda-Incident إلى صياغة اتفاق في شكل إعلان بشأن مناطق يعودهما في أفريقيا الوسطى والسودان على أن يكون مكملاً لمعاهدة يونيو ١٨٩٨م (١٤). ومن ثم فقد اكتسب إعلان ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي ومد البداية أهمية كبرى عند الدول التي كانت لها مصالح وطلعت في أفريقيا منذ أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين . وقد شغل الإعلان بصوة خاصة الدولة العثمانية وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا وهي الدول التي كانت لها مصالح وطلعات للحصول على خيارات أو لتأمين ما حصلت عليه سلفاً من خيارات كما سنرى في هذا الكتاب تباعاً.

وبالنسبة لحدود السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى فإن أهمية إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م تعود إلى أن الدولتين اتفقتا بموجبه على {تكملة} المادة الرابعة الواردة في معاهدة يونيو ١٨٩٨م بالمواد التالية وعلى أن تعذر هذه المواد حرجاً لا يتجزأ من المعاهدة والمواد هي :-

(١٣) انظر :

The Marques of Salisbury to Sir E. Monson, 6 10 1898 in Egypt No 3 (1898), C 9055

2. Omer A. The Sudan question Based on British Documents, Cairo, 1952 P 5

(١٤) انظر : Hertslet, op.cit, p 796 .

١- (تلتزم حكومة صاحبة الجلالة البريطانية بعدم الحصول على اراض أو نفوذ سياسي إلى العرب من خط الحدود المعرف في المادة (٢) كما ان حكومة الجمهورية الفرنسية تلتزم بعدم الحصول على اراض أو نفوذ سياسي إلى الشرق من داب الحط } .

٢. (يبدأ خط الحدود من النقطة التي تلتقي عندها حدود دولة الكونغو الحرة والإقليم الفرنسي مع خط تقسيم المياه Watershed بين حوضي نهر النيل ونهر الكونغو وروافده ، وسابع الحدود من حيث المبدأ خط تقسيم المياه حتى يصل إلى نقاطه مع خط عرض ١١ درجة شمال) (١٥).

بهذا التعريف أرست المادة الثانية اللينات الأولى للحدود الدولية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ، أي الخط الذي يفصل المياه الضبعة المسانة نحو نهر النيل من ناحية ونهر الكونغو وروافده من ناحية أخرى .

وطبقا للفقرة الثانية من المادة الثانية من الإعلان (يتم ترسيم خط الحدود من تلك النقطة ، أي تقاطع خط تقسيم المياه مع خط عرض ١١ درجة شمال ، حتى يصل إلى خط عرض ١٥ درجة شمال وذلك على نحو يفصل من حيث المبدأ مملكة وداي عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور ، ولكن لا ينبغي ترسيم ذلك الحط بأي حال إلى العرب بحيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو إلى الشرق حيث يتجاوز خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش) .

٣ (ان من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي النوافع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجه شمالاً يحدد من الشمال والشرق خط يبدأ من نقطة تقاطع خط السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الحط من هناك جنوب شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش ، ثم سابع الحط من هناك خط طول ٢٤ درجه حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالاً ، بحدود دارفور كما ستثبت Be fixed لاحقاً) (١٦).

وهكذا أرست المادة الثالثة مقترحة مع الفقرة الثانية من المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي اللينات الأولى لتفسير الحدود العربية للسودان مع تشاد.

(١٥) نفس المصدر تسبق

(١٦) نفس المصدر تسبق

وتعهدت الدولتان بموجب المادة الرابعة من الإعلان بتعيين مفوضين عليهما للقيام
بـ {تعيين الخط الحدودي في موضعه طبقاً للموجهات المذكورة في المادة الثالثة من
هذا الإعلان ، ويرفع المفوضون حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين
المعنيين} أي أن مهمة لجنة المفوضين طبقاً لحرفية النص هي {تعيين} الحدود الموصوفة
في {موضعها} on the spot كما جاء في المادة الرابعة. ومن ثم يمكننا القول بأن ما
انصرفت إليه الدولتين المتعاقدتين ينطوي على {تخطيط} Demarcation الخط الحدودي
بمعنى وضعه في موضعه الطبيعي ، أي على الأرض .

{إن {تعيين} Delimitation الحدود قد تمت صياغته سلفاً في المواد الأولى والثانية
والثالثة من إعلان ١٨٩٩م المكمل للمادة الرابعة من معاهدة ١٨٩٨م . وبالتالي لم يعد
للمفوضين من مهمة يؤدونها كما يبدو غير ترجمة ما تم الاتفاق عليه في الورق بتخطيطه
على الأرض بوصف علامات حدودية على الطبيعة . ولعل مما يعرر هذا التفسير استعمال
كلمة {Fix} إذ ليس لهذه الكلمة معنى سائع غير يثبت أو يُلصق أو يُرسخ بأن يعطي
الشيء شكلاً ثابتاً وبهائياً . وبالنسبة للحدود لا تعطي شكلاً ثابتاً وبهائياً إلا بتخطيطها
بوسائل ثابتة على الأرض . وسنعود لمناقشة هذه المسألة في مواضع لاحقة في هذا
الكتاب .

لا شك أن قرار السلطات البريطانية بإعادة فتح السودان ، في أواخر القرن التاسع
عشر أثار عدداً من المشكلات الحادة المتعلقة بحدود البلاد المراد فتحها ، ذلك أن الأمر
بالنسبة للسلطات الفاتحة لم يكن مقتصرأ على طبيعة أوضاع السودان ومدى اتساعه بل
امتد الأمر إلى ظهور عدد من الدول الاستعمارية على مشارف حدوده الجنوبية العربية
والشرقية^(١٧) . لذلك جاء إعلان مارس ١٨٩٩م مباشرة بعد إبرام اتفاقية يناير ١٨٩٩م ،
في سياق المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات العديدة التي أقرتها السلطات البريطانية

(١٧) بنجيكيا من الناحية الجنوبية ، وفرنسا من الناحية الغربية ، وإيطاليا من الناحية الشرقية . راجع
كتابنا . (حدود السودان الشرقية مع أثيوب وريتريا ، النزاع الحدودي والمركز القسوي ، الدوحة ، لطبعة
الأولى ، ٢٠٠٠) ، وراجع كذلك مقالنا باللغة الإنجليزية ، المنشور في مجلة الدراسات الأساسية ، جامعة
الكويت ، ١٩٨٨م بعنوان :

في سبيل تفهيم حدود السودان . وقد لحص {هوايت} White وزير الخارجية البريطاني الأسبق ومحرر مجلة الجمعية الجغرافية الاسكتلندية الملكة إعلان مارس ١٨٩٩م بقوله (يمكن أن نرى فيه أن بريطانيا العظمى قد حصلت بموجب اتفاقاتها مع فرنسا على كل الذي تدعيه أصالة عن نفسها ونياية عن مصر ، إنه في جملة واحدة الاعتراف بوحدة كيان وادي النيل . إن اتفاقية اللورد ساليسبوري تعتبر وثيقة رائعة ، فهي خلافا للعديد من الاتفاقيات التي أبرمت بشأن الأراضي في أفريقيا ، تغطي ثغرة معقولة ولا تخرق في ذات الوقت أية مصالح أو التزامات دولية . إنها آخر وليست الأخيرة في صكوك الحقوق على وادي النيل التي أبرزت بوضوح كامل المصالح البريطانية والمصرية) (١٧).

وبالفعل حصلت السلطات البريطانية ، بموجب إعلان مارس ١٨٩٩م مع فرنسا ، على ترسيخ وجودها في وادي النيل ، فقد نحتت في إبعاد فرنسا عن أعالي النيل ، وكذلك تمكنت من إبعادها عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور ، أي قبل الثورة المهدية . لذلك قد يبدو سائعا للبريطانيين الاحتفاء بذلك الانتصار الدبلوماسي كما عبر عن ذلك {هوايت} عام ١٨٩٩م في كتابه (توسع السودان تحت مظلة الحكم الثنائي الإنجليزي المصري) (١٨).

(١٨) انظر :

White A.S The Expansion of Sudan under the Anglo Egyptian Condominium London, 1899,p.423

(١٩) نفس المصدر السابق .

الباب الثاني

حكومة السودان وسلطنة دارفور

١٨٩٩-١٩٠٥

- ١- كيف حدّد علي دينار حدود سلطنة دارفور في مطلع القرن العشرين .
- ٢- ود بنّدا والأودية والحفرة والكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور .
- ٣- تباين رؤى كرومر وونجت حول أسلوب التعامل مع دارفور .
- ٤- أم شنقة ودار المعاليا ودار الرزيقات وبحر العرب وحدود البرقو .
- ٥- {موهام} والتعايشة وزغاوة كوبي ودار البديات ودار تاما .

قرأنا في الباب الأول أن المادة الثالثة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م نصت على : {أنه من المفهوم من حيث المبدأ أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة يحدّد من الشمال والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع خط السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقي غرينتش ، ثم يجري الخط من هناك جنوب شرق حتى يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش . ثم ينبع الخط من هناك خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي ، إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع حدود دارفور كما ستثبت لاحقاً } .

كما نص ذات الإعلان البريطاني الفرنسي على {تعيين} الحدود بواسطة لجنة مشتركة على الطبيعة . غير أن الإعلان لم يحدّد تاريخاً لنداية تلك اللجنة لمهمتها . وهكذا ترك الموضوع معلماً على اتفاق لاحق بين الدولتين . وكما يبدو أن أيّاً من الدولتين لم يكن مستعداً للدخول المباشر في مسألة {تعليق} الحدود بوضع علاماتها على الأرض ، في

العقد الأول من القرن العشرين لأسباب عدة ، من بينها أن الحدود قد تم [تعيينها] سلفاً في الإعلان . بصاف إلى ذلك أن عملية [تخطيط] ^(١) على الطبيعة عملية مكلفة مادياً فضلاً عن أنها لم تكن أمراً ملجأً السمة للدولنر . ومع ذلك فإن مسألة كيفية تأمين الحدود التي فصل مديرية دارفور السودانية عن مملكة وداي ، التي تم الاعتراف سلفاً بأنها تقع في منطقة الحدود الغربية . ظلت موضوعاً حياً بالنسبة لحكومة السودان . ويعرَى ذلك إلى أن شخصيه محرّكة مثل شخصيه علي دينار نجحت مع اواخر القرن التاسع عشر من تثبيت نفسها {سلطاناً} على دارفور في ١٨٩٩م ^(٢) .

لقد شغل علي دينار ، ومنذ بداية فترة حكمه وقبل أن يحصل على اعتراف من حكومة السودان ، سئل نفسه بمسألة حدود سلطنة دارفور . فقد بادر بعد عشرين شهراً فقط من اتمام اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩م ، بين الحكومة البريطانية وحكومة خديوي مصر ، بتوضيح حدود دارفور من وجهة نظره للنظام الجديد الذي فرض دأته بشريعة ائتمخ . جاء ذلك في رسالته منه إلى حاكم عام السودان (ونجت) W. nate ^(٣) بتاريخ الثامن والعشرين من ديسمبر ١٨٩٩م . ورد فيها : (كما أرى فإن الحدود من جهة الشرق هي ود بندا ومن جهة الجنوب هي الأودية . وتمتد من هناك حتى الحفرة النحاس ومن ثم إلى الكارا وكل الغرب يتبع إلى دارفور . وكذلك تتبع لدارفور كل الأماكن الواقعة إلى الغرب والشرق من الفاسر . وأي أماكن أخرى أقوم باحتلالها ستكون تحت الحكومة لأنني واحد من رعاياها . هذه هي الحدود في الوقت الحاضر وقد استبعدت دار حامد التي كانت تتبع في الماضي إلى دارفور إذ أن رؤساءها يخدمون الحكومة . لقد قلصت

(١) كـ بـ خـ بـ في كتاب لاول لعل المصنوع هو (تخطيط) الحدود بمعنى وضع علامات على الطبيعة

- ريس الحدود - قد به سلف

(٢) The Abdu AB Al-Din i East Sultan of Darfur 1898-1916 London 1965 p ٥٥

(٣) تم وبحث - و - ر - هـ - في عمل المفاوضات المتعقبة بين السودان ، و بـ ر - لاول سرده ع - د - ١٨٩٩م بصفه عضو في بعثة المشرق روبرت روت شي وفتيا لحكومة انريطيه للتصديق لمفاوضات تحصر حدود السودان الشرقية مع الامبراطور ملك ، امبراطور الحبشه ، وكل وهب برسه بعبقير ح - ك - (حدود السودان الشرقية مع اثوب واريزا) لطبعه دألي . النوحه . ٢٠٠٠ . نصفه

٢٠٠٠ - ٢٠٠٠

الحدود ، وبعد إطلاعكم على رسالتي وتقييمكم لهذه الحدود التي وضعتها لكم ، فإنني أكون ممنوناً بأوامركم التي أتبعها { (٤) } .

لقد طرح علي دينار وصفاً كاملاً لما يمكن تسميته بحدود سلطنة دارفور . مما سعى أنه قصد التنويه لحكومته السودان بأن دارفور سلطنة ذات كان حاصر بها . ويلاحظ من وصفه لحدود دارفور العربية أنه كان مبهماً إذ أشار إلى ذلك بقوله : {أن كل الغرب يتبع إلى دارفور} كما يلاحظ أيضاً اعترافه بهيمنة حكومة السودان وخضوعه الصموني لسلطاتها . ويندو من ذلك الوصف للحدود ، أن علي دينار لم يكن على علم مما ادرته الحكومة البريطانية مع الحكومة الفرنسية من موثيق نسل الحدود العربية للسودان سلفاً وبصفة خاصة إعلان مارس ١٨٩٩م .

في ذلك الوقت الذي سعى فيه لرسم حدود سلطنته ، كانت اهتمامات حكومة السودان منصرفة نحو مسائل أخرى من بينها بلورة وصياغة سياساتها المستقلة الخاصة بدارفور . فالمعلوم أن العرض الأساسي من اتفاقية يناير ١٨٩٩م هو إدارة السودان في المستقبل ، علماً بأن حدود السودان المستقل لم تكن قد بلورت تماماً بعد . لقد كانت دارفور ، من منظور حكومة السودان ، مديرية من مديريات السودان ، لم توصف بعد تحت الإشراف المباشر للحكومة كما يفهم من إعلان مارس ١٨٩٩ . ويلاحظ أن رؤى السلطات البريطانية في الخرطوم والقاهرة حول كيفية أسلوب التعامل مع دارفور كانت متباينة . لقد كان من رأي {ونجت} حاكم عام السودان ، أن من السهل إخضاع دارفور للإشراف الرسمي لحكومة السودان . وأن علي دينار لن يعارض فكره رفع العلمين الإنجليزي والمصري في الفاشر عاصمة دارفور ، كما ورد في رسالته {ونجت} إلى {كرومر} Cromer ، المندوب السامي البريطاني في مصر ، بتاريخ السابع والعشرين من مارس ١٩٠٠م . لكن {كرومر} لم يكن متحمساً لفكرة التسرع بإخضاع دارفور مباشرة إلى حكومة السودان . وبالتالي فقد وحه {ونجت} بأن يؤجل الموضوع بحجة إخضاعه لمشاورات أكثر (٥) .

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات):

R S C.A. Intelligence, 213-14. Ali Dinar to Wingate, 28/12/1899

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/403/298, Cromer to Wingate, Telegram, 27/3/1900

وفي إطار ما أسماه بالمشاورات نادر {كرومر} ، وفي ذهنه العيسيه البريطانيه التقليديه بحكم المستعمرات على نحو غير مباشر ، عن طريق المحافظة على حكم الرؤساء والسلاطين الوطنيين المحليين ، قام برفع الأمر الى وزارة الخارجية البريطانية في لندن . نقرأ ذلك في مذكرته الى {ساليسبوري} Salisbury ، رئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية . بتاريخ العشرين من مارس ١٩٠٠ : {يبدو أن علي دينار قد ثبت سلطته وأن حكومة السودان اعترفت به من الناحية العملية باعتبارها الحاكم لذلك الإقليم بحكم الأمر الواقع de facto . وأنا أميل للاعتقاد بأنه من الأصوب أن نحكم عبره ، أكثر من أن نحاول إدارة ذلك الإقليم بواسطة سلطة بريطانية مصرية . ذلك أن مديرية دارفور بعيدة جداً ومن الصعب تقييم أوضاعها . وإذا ما وقعت أي أحداث ذات طابع خطير سيكون من الصعب علينا بل ومن المؤكد سيكون مكلفاً جداً أن نفرض السيادة البريطانية عليها . وفي مثل هذه الظروف يجوز لنا أن نتساءل عما إذا كان من الضروري أن نصر ويقوة على الحصول على أي معالم ولاء ظاهرة ومحسوسة من طرف علي دينار . أنه على علاقة طيبة معنا ، ولكن من القليل الذي أعلمه عن هذا الموضوع أستطيع القول بأن هذه الصداقة يمكن أن تتحول بسهولة إلى عداوة} (١) .

أيدت وزارة الخارجية البريطانية مقترحات كرومر في شأن التعامل مع علي دينار (٢) . وكما ذكر {كرومر} في تعليماته إلى كل من {ونجت} حاكم عام السودان . وكذلك إلى {سلاطين} الذي تم تعيينه حديثاً مفتشاً عاماً للسودان : {إن تولي الحكم الماتر والإدارة في مديرية بعده مثل دارفور عمل غير مفيد فضلاً عن أنه يشكل عبئاً ثقيلاً} . ومن ثم نبه المسؤولين البريطانيين إلى ضرورة معالجة موضوع دارفور بحذر شديد شريطة أن يفهم علي دينار أن دارفور تقع في نطاق النفوذ البريطاني المصري مقابل أن يمتنع في ذات الوقت محالات واسعة في تولي الشؤون المحلية (٣) .

(٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/403/288, Cromer to Salisbury, 29/3/1900.

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/403/288, Salisbury to Cromer, 13/4/1900

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/403, Cromer to Salisbury, 7/11/1900.

وقام {ونجت} بدوره بإبلاغ {علي دينار} بأنه وكل حكومة السودان في دارفور وأن الحكومة لا تنوي أن تعرض عليه أي صرائف في ذلك الوقت . أم فيما يتصل بالحدود فقد اكتفى حاكم عام السودان بالتبويه بأنها {معروفة} جداً وأنه لا حاجة لمناقشة الموضوع في ذلك الوقت ^(٩) .

بالرغم من عدم استعداد السلطات البريطانية لفتح ملف الحدود في ذلك الوقت استمر علي دينار في ملاحظاته . فقد خاضع في هذه المرة سلاطين مفس عام السودان علي أمل أن يجد لديه بعضاً أكثر بالسهل لما كان يشعده ^(١٠) وبنتيجة لذلك الإنحاح حصل بالفعل على رساله من حاكم عام السودان ، وليس من {سلاطين} تاريخ الاول من مايو ١٩٠١ ورد فيها : {أما فيما يتصل بطلبك الخاص بتعريف حدود دارفور أرجو أن أبلغك بأن الحدود ستظل كما كانت من قبل . وسنكون أبعادها من : أم شنقة إلى دار المعالي ودار الرزيفات حتى تصل إلى بحر العرب ، ثم إلى المنم قدار التعايشة . ثم بعد ذلك الحدود السابقة مع البرقو {وداي} . هذه هي حدود دارفور التي كانت قائمة في الأيام التي كان صاحب السعادة سلاطين باشا قائماً بمهام مدير عموم دارفور وحتى ثورة الدراويش} ^(١١) .

ثم يكن بوسع حاكم عام السودان أن يطرح في ذلك التاريخ حدوداً بالمعنى الحرفي غير الالتحاء للأسلوب الذي كان سائداً لوصف الحدود في تلك المرحلة . ويبدو أنه قد وحد ضالته بالرجوع إلى القبائل والمناطق التي كانت تدرج في إطار ما أسماه دارفور عندما كان سلاطين باشا مديراً لعموم دارفور قبل الثورة المهدية . ويلاحظ أن الحاكم العام أوحى حدود دارفور الغربية باعتبارها الحدود السابقة التي كانت مع {برقو} وفسر برقو بـ ودأي . ولم يشأ الدخول في تفصيل ما انطوى عليه إعلان مارس ١٨٩٩ المبرم مع الحكومة الفرنسية على النحو الذي فصلناه في الباب الأول .

(٩) دار الوثائق القومية {مخابرات} :

R.S.C.A., Intelligence, 213-14, Wingate to Ali Dinar, April.

(١٠) دار الوثائق القومية {مخابرات} :

R S.C.A., Intelligence, 7/1-2, Ali Dinar to Slatin, 21/1/1901.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية {لندن} :

F O/407/176, Enclosure (3, in No 19, Government General to Ali Dinar, 1/5/1901

يبدو أن علي دينار لم يكن مقنعاً برسالة الحاكم العام . فقد استغل علي دينار
حادثة وقعت بين قواته وفوات الحكومة ، ليردها إلى عدم الدقة في وصف الحدود بالرغم
من أنها كانت تتعلق بحدود السلطنة الشرقية . وقد تولى الرد عليه في هذه المرة سلاطين
باشا بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٠١ م ، حيث قلل فيها من أهمية الحادثة ،
ولفت نظره إلى أن المهم هو الاستناد لحدود دارفور العربية مع مملكة وداي . وفي سبيل
ترصيته طرح سلاطين له وصفا لحدود دارفور العربية ورد فيه : (يتمدد خط الحدود بعد
ذلك من موهام إلى الحدود غربي التعايشة . وتمتد من هناك إلى حدود دار تاما ومنها
إلى الحدود الغربية القديمة بين دارفور ووداي حيث تمتد إلى الغرب من زغاوة كوبي
ودار البدايات) (١٢).

ولعل السؤال الذي يطرح نفسه بحق هو : ما هي حدود دار تاما {المعروفة} وهل
هي حدودها الشرقية أم الغربية ، وهل تنحل دار تاما في حدود دارفور أم أنها خارجها ؟
ثم ماذا تعني عبارة الحدود القديمة بين دارفور ووداي في غياب حدود مستقرة ؟ (١٣) .

(١٢) أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O 407/187, Enclosure (4) in No 9, Statin to Ali Dinar, 22/12/1901

لعل المقصود بـ (موهام) برام أو أي موقع آخر .

(١٣) انظر : Theobald, op.cit.,p.68

الباب الثالث

موقف علي دينار بعد احتلال ودّاي والتوسع الفرنسي شرقاً

- ١- الفرنسيون يحتلون أبّتي عاصمة مملكة ودّاي في ١٩٠٩م .
- ٢- هروب السلطان دود مرة إلى تخوم دارفور .
- ٣- استسلام سلاطين دار سيلا ودار قمر الإسمي للفرنسيين واحتلال دار تاما .
- ٤- علي دينار : نحارب حتى آخر رجل دفاعاً عن حدودنا الغربية .
- ٥- سلاطين يَنْبه علي دينار بعدم الدخول في اتفاقيات مع الفرنسيين .

عرفنا في الباب الدّاي مدى اتساع علي دينار بموضوع حدود سلطنة دارفور وسعيه لجذب اهتمام حكومة السودان إليها . في تلك الأثناء ، أي في مسهل القرن العشرين كان هدف فرنسا ، بعد إبرام إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م وقفل ملف فتودة ، موحها نحو ربط حيازاتها في وسط وغربي وشمالي أفريقيا عن طريق احتلال منطقة (شاري - باغورمي) جوبي بحيرة تشاد^(١) . وقد تحقق لـ فرنسا ما أرادت في أبريل ١٩٠٠م بوصول (كسري) الواقعة جنوبي بحيرة تشاد . ومن ثم بدأت فرنسا في تثبيت حيازاتها الجديدة بدمج منطقة (أوبانقي - شاري) والمنطقة العسكرية في تشاد في منطقة موحدة . وتم في ١٩٠٦م تكوين مستعمرة (أوبانقي - شاري) بإسراف إقليمي في (فور تلامي) . وهكذا أدت تلك التطورات إلى مواجهة مباشرة بين التوسع الفرنسي وودّاي التي كانت حينئذ تحت حكم السلطان (دود مرة) وكما كان متوقع

(١) نظر Oliver and Atmore Africa Since 1800, Cambridge, 1969, p 119

فقد تصاعد التوتر بين الطرفين . واستعلت فرنسا الحجاج التقليدية التي كثيراً ما لحأت إليها القوى الاستعمارية في ضم الأراضي والتوسع في أفريقيا . فقد أدعت فرنسا بعد تثبيت أقدامها بأن (وداي) تعبير جغرافي فقط ولم تكن تمثل شعباً . ومثل ذلك المنطق عرت فرنسا (أبشي) عاصمة وداي في ١٩٠٩م ، واضطر السلطان دود مرة إلى الهرب إلى الأراضي المتاخمة إلى دارفور (٧) .

لم يضاف على دينار اهتماماً كبيراً على التوسع الفرنسي في مراحله الأولى . لكنه قام بعد إنشاء مستعمرة (أوبانقي - شاري) بإبلاغ حكومة السودان بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩٠٦م بما نما إلى علمه من تطورات ، فقد نقل إلى سلاطين أنه سمع إشاعات بأن الفرنسيين احتلوا موقفاً يقال له (البات) Al Bath بالقرب من دار برقو (٨) وألحق ذلك بسلامة أحر في نهاية ١٩٠٨م. مقتضاه أن البرقو ما زالوا في مواجهة مع الفرنسيين (٩) . وعندما تأكد له أن فرنسا احتلت أبشي وأحدث في التقدم نحو الشرق أعرب عن ذلك بمرارة ، وبنو أنه أدرك أن المساحة المنسوبة بين دارفور وما أصبح وداي الفرنسية هو عبارة عن الأراضي غير المحددة الخاصة بـ (دار تاما) و (دار قمر) و (دار مساليت) و (دار سيلا) لكن نقطة التحول في الوضع الحدودي بالنسبة له على دينار ظهرت عندما احتلت القوات الفرنسية (دار تاما) في أغسطس ١٩٠٩م واستلمها لحطات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قمر (١٠) .

لقد سعت القوات الفرنسية بعد ما حصلت عليه من رسائل استسلام من سلاطين دار سيلا ودار تاما إلى تمديد توسعها شرقاً ليشمل (دار مساليت) ، لكنها منيت بهزيمة على أيدي المساليت أفقدتها حتى احتلالها الأسمى لدار قمر ودار سيلا (١١) . وكما كان متوقفاً فقد كان رد فعل علي دينار بالنسبة لتلك التطورات قوياً وسريعاً . نقرأ ذلك في رسالته إلى الحاكم العام بتاريخ السابع والعشرين من أكتوبر ١٩٠٩م ومفادها: (لقد اجتاز الفرنسيون الحدود ودخلوا دار تاما . وتم الآن احتلالهم لها بالرغم من أنها حصن في

(٢) انظر : Cina F (Egyptian and Sudan Frontiers) in the Contemporary Review, May 1914, p 693

(٣) دار الوثائق القومية (مخابرات): R S C A Intelligence 7/3-8, Ali Dina to Skatin, 25/2/1906

(٤) دار الوثائق القومية (مخابرات): R S C A Intelligence, 7/1-10, Ali Dinar

(٥) انظر : Lampe G D (History of Darfour) Sudan Notes and Records, Vol 31 (1950) p 199

(٦) راجع: Theobald, op.cit, p.84.

حدودنا ، وبما أننا تحت حماية الحكومة فقد رأينا أن من الأنسب ألا نقوم بأي رد فعل قبل أن نرفع الأمر إلى سعادتكم ، وعليه أرجو منكم أن تصدروا أوامركم للفرنسيين للتسحاب وفقاً للقانون بين الدول ، وإذا كانت حكومتكم لا تستطيع وقف تقدمهم داخل حدودنا ، أرجو أن نعرف ذلك فوراً . إننا سنعتمد على الله ونحمي أرواحنا وأراضيها إلى أن يقضى الله أمراً كان مفعولاً^(٧) ، هكذا لعب على ديار ورفته قبل الأخيرة بنحميل السلطات البريطانية المسؤولة تجاه فرنسا بحماية أنه كل تحت حماية حكومة السودان

أما سلاطين فقد استغل تلك الورقة بهدوء ، حسب اكتفى بإبلاغ علي دينار بلارح الحادي والعشرين من ديسمبر ١٩٠٩م ، بأن حدود دارفور التي تحت حكمه معلومة جداً بالنسبة لحكومة السودان ، وطلب منه عدم القلق طالما ظل على ولايته لحكومته السودان^(٨) .

لم يكن علي دينار مقتنعاً بتأكيدات سلاطين ، ويبدو أنه لم يدرك بعد أن السلطات البريطانية لم تكن راغبة في فتح كتاب فشودة مرة ثانية بعد أن حققت ما تريده من فرنسا في تلك المرحلة ، فقد أرسل إلى سلاطين رسالة تاريخ الثاني عشر من يناير ١٩١٠م مفادها : {لقد استلمنا ردكم بشأن دخول الفرنسيين في حدودنا . والآن ونحن لا نخشى أي شيء إلا الله يجب أن يكون واضحاً أنني لست مستعداً لكي أتخلى للفرنسيين عن حدود دارفور التي هي ملك لابائنا طالما ظلت على قيد الحياة . ولن نتردد فسي محاربتهم إذا عبروا الحدود وتعرضوا لنا . إننا على استعداد بأن نحارب حتى آخر رجل ، ولن يحررنا أو يصدنا عن حدودنا غير الموت}^(٩) .

لقد اختلفت كل تلك الرسائل وما انطوت عليه من الحاح وسدد في تحقيق قدر كبير من طلعت علي دينار . كما فشل هو ذاته في فهم أن حكومة السودان لم يكن قد استعد بعد لفتح ملف الحدود العرنية مع فرنسا . فقد كان كل الذي يهم حكومة السودان حتى تلك المرحلة هو الإنهاء على دارفور داخل السودان . شاهدنا على ذلك أن سلاطين اكتفى في رسالته ، بتاريخ التاسع عشر من يناير ١٩١٠م ، بتذكير علي دينار بعدم

RSCA Intelligence, 7/11/12 Al-Dinar to Sultan 27/10/1909

(٧) دار الوثائق القومية (محررات)

RSCA Intelligence, 1/12/1909 Al-Dinar to Sultan 27/12/1909

(٨) دار الوثائق القومية (محررات)

RSCA Intelligence, 7/11/12 Al-Dinar to Sultan 27/10/1910

(٩) دار الوثائق القومية (محررات)

الدخول في أي اتفاقيات قد يسعى لها المسؤولون الفرنسيون الذين كانوا في وادي للحصول عليها . ولفت نظره بأن يطلع الفرنسيين إذا اتصلوا به بأنه لا يستطيع التعامل معهم بابرام اتفاقيات وإن أرادوا ذلك فإن عليهم التعامل مع حاكم عام السودان . وفي المقابل لتلك المحاذير والتعليمات وعد سلاطين على دينار بأن حكومة السودان ستحافظ على وحده أراضيها (والوقوف في وجه القوى الأجنبية ذات النوايا السيئة نحو طالماتظل صادقاً على ولائه للحكومة) (١٠) كما هو واضح فإن سلاطين في ذلك الوقت لم يستعد احتمال تقدم الفرنسيين شرقاً نحو دارفور . فقد احتلوا سلفاً دار تاما وحصلوا على رسائل استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قمر . ولأنك أن استسلام دار قمر وإن كان إسمياً ، إلا أنه كشف عن نوايا ونظريات الفرنسيين بالتوجه شرقاً ، أي نحو سلطنة دارفور .

(١٠) - أر الوثائق القومية (محاضر) - R S C A Intelligence, 1/1 2 Slann to, Ali Dinar 19/1/1910.

**سلاطين يدافع عن تبعية دار مساليت
ودار تاما ودار قُمر إلى دارفور**

- ١- بداية تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور في ١٩١٠ م .
- ٢- علي دينار يبلغ سلاطين بمقتل السلطان تاج الدين والقائد الفرنسي في داروتي .
- ٣- سلاطين يزور النهود ويلتقي مبعوثاً من علي دينار ويُعد تقريراً إضافياً عن الحدود الغربية .
- ٤- علي دينار ينجح في وضع السلطات البريطانية والفرنسية وجها لوجه .

انتهينا في الباب الثالث إلى أن سلاطين مقيس عام السودان لم يحف قلقه من احتمال تقدم قوة فرنسية شرقاً نحو دارفور ، فقد احتلت القوات الفرنسية سُلُعا دار تاما وحصلت على خطابات استسلام من سلاطين دار سيلا ودار قُمر . لقد كان لكل تلك التطورات أثرها في بداية النظر في تغيير استراتيجية السلطات البريطانية نحو دارفور والسالي نحو حدودها العربية مع وداي . وكانت البداية عندما طلبت الخارجية البريطانية من حكومة السودان ، بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠ م ، مراقبة الحدود بين (وداي الفرنسية) ودارفور حتى يتم {تعيينها} (١) .

(١) كما هو واضح من السياق فقد كان المفصود كما يبدو هو تحطيط الحدود بوضع علامة على طبيعة ودائلي اسمعيل مصطلح (السعين) على بحر غرب شعوبه بحطط الحدود في كل الواسع التالية. وهو خطأ ولكنه كان شائعا في تلك المراحل التاريخية .

لكن حكومة السودان لم تشارك الخارجية البريطانية تعاونها بمجرد التفكير في {تعيين} الحدود في المستقبل المرئي . فلقد أوضح حاكم عام السودان في رسالته إلى المندوب السامي البريطاني والفصل العام في القاهرة {جروست} Grost بتاريخ السادس عشر من فبراير ١٩١٠م ، ان الأحوال السائدة اذالك تمنع أي محاولة لفتح ملف {تعيين} الحدود العريه مع فرنسا ^(٢) وبالرغم من أنه ليس لنا من الوثائق ما إذا كان قد تم إبلاغ علي دينار بمفترح الخارجية البريطانية ورد فعل حكومة السودان نحو مسأله الحدود . إلا أن من البات أنه قد دخل في الخط بعد وف وجر حدا . فقد أرسل بتاريخ العشرين من فبراير ١٩١٠م رؤيته الخاصة بوصف الحدود بين دارفور ووداي على النحو التالي: {تعلمون جيدا أن حدود دارفور من ناحية الغرب تشمل تاما وقمر ومساليث والقبائل المجاورة حتى التيرجا . وعندما غزت الحكومة المصرية البلاد تم ضم دار تاما ودار قمر ودار مساليث بقبائلها في مديرية كباكية وكلكول Kukul . وعندما اندلعت ثورة الدراويش لجأت تلك القبائل إلى وداي . لكن الحمد لله والسكر له . فعندما توليت دارفور تحت حماية الحكومة الكريمة عادت هذه القبائل إلى بلدها ولنا . وتعيش هذه القبائل تحت حكمي كما كانوا في الزمن الماضي . لقد بدأ الفرنسيون التحرك نحونا بهدف الحصول على كباكية لكن الله القوي الجبار القادر على كل شيء خيب نواياهم وتم قتلهم في دار مساليث} ^(٣) .

لقد اتجهت حكومة السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة ، مع بداية العقد التالي من السيطرة على السودان ، نحو النظر لمسئله الحدود العريه لدارفور مبطور حذب . فقد حرصا على الضغط على السلطات البريطانية في لندن لإقحام الحكومة الفرنسية في الأمر . وقد استجابت الخارجية البريطانية بالفعل ، حيث أثار السفير البريطاني في باريس موضوع التوسع الفرنسي نحو دار فور مع الحكومة الفرنسية وكما يفهم من رسالة المندوب السامي البريطاني إلى حاكم عام السودان ، ان الحكومة الفرنسية أرسلت تعليمات لقواتها لبقادي الاحتكاك مع علي دينار وعدم عبور دارفور ^(٤) .

- (٢) دار بونوق نفوميه (محرر -) R S C A Intelligence File Wingate to Grost , 16/2/ 1910
 (٣) - دار بونوق نفوميه (محرر -) R S C A Intelligence File Sal Durut to Slath , 20/2/1910
 (٤) دار الوثائق القومية (مخابرات): R S C A Intelligence File Grost to Wingate , 20/3/1910

وبالرغم من التلميحات الفرنسية واصل علي دينار تشككه في مصداقية فرنسا كما
 يندو من رسالته إلى سلاطين بتاريخ الثامن عشر من أبريل ١٩١٠م^(٥). وقد رد عليه
 سلاطين الذي كان يقصي في ذلك التاريخ إجارته في المسا برسالة بتاريخ الخامس من
 يونيو ١٩١٠م جاء فيها : (سأعود للسودان في نهاية شهر رمضان . وإذا نبس لي أن
 الظروف تحت (تعيين الحدود بين دارفور ووداي يهدف تغادي أي مشاكل أو سوء تفاهم
 في المستقبل فإني سأكتب لكم بالتفصيل في الموضوع . كما أنني سوف أعين مسنولا
 حكوميا ليلتقي بمندوب منكم تقوم باختياره لهذا الغرض . وسنقوم بعد ذلك بمحاولة
 جادة لمعالجة المسألة على وجه نهائي . وفي كل الأحوال فإن هذا الفرار يعتمد على
 الظروف وعلى قناعتنا بضرورة اتخاذ مثل ذلك الإجراء)^(٦)

لقد قام سلاطين في طريق عودته إلى السودان بزيارة لندن حيث قام بوصف
 مسألة حدود السودان العربية للمسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية^(٧) كما قام حمل
 تواجده في القاهرة بزيارة القائم أعمال الفصل الفرنسي . الذي أبلغه أن الحكومة
 الفرنسية قد أصدرت أوامرها سلفا للسلطات العسكرية في وداي بعدم دخول المنطقة
 المنزع عليها من وداي الفرنسية ودارفور^(٨) . وتأسسا على ما أبلغه به الفصل
 الفرنسي ، أرسل سلاطين رسالة بتاريخ العشرين من أكتوبر ١٩١٠م ، إلى علي دينار ،
 بلمعه وصوله للقاهرة وسنه عند وصوله إلى السودان بالسفر إلى النهد وأنه بأمل في
 لقاء مبعوث خاص منه . كما أبلغه أن السلطات البريطانية اتصلت بالحكومة الفرنسية
 التي وافقت على رؤى حكومة السودان وأرسلت بالفعل تعليمات للعباده في وداي

(٥) دار لوسق انغوميه (مخابرات) R S C A Intelligence, 1/1-1 Al Dinar to Sultan, 18/4/1910

(٦) دار الوثائق القومية (مخابرات) R S C A, Intelligence, 1/4-7, Sultan to Ali Dinar, 5/6/1910.

(٧) دار الوثائق القومية (مخابرات):

R S C A, Intelligence, Acting Governor General to Ali Dinar, 26/5/1910.

وقد ذكر الفهد بعامل الحاكم العام في رسالته إلى علي دينار ما يعلم به كل واحد في سبب
 حاجر سبي (انسرا) من الحدود بين دارفور ووداي . وسأل علي دينار ما إذا كان ذلك الحاجز بحالة
 جيدة وكنت ما إذ كانت القوات الفرنسية قد عبرته عندما دخلت دار تاما . (نفس المصدر المذكور)
 (٨) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (نر)

1/10/1910 Intelligence, 2/10-11 Sultan to Governor General, 10/1/1911

{بعدم الدخول أو التعدي على حدود دارفور ، التي هي دار تاما ودار مساليت} (٩) .
ولفت سلاطين في ذات الرسالة نظر علي دينار بعدم السماح للسلطان {دود مرة} سلطان
وداي المخلوع بالبقاء قريباً من الحدود الفرنسية .

سارع علي دينار بشكر الحكومة على نجاحها في إقناع الفرنسيين بالابتعاد عن
دار تاما ودار مساليت . كما أكد في رسالته إلى سلاطين باريج السادس عشر من نوفمبر
١٩١٠م ، أنه قام بتنفيذ تعليمات الحكومة بشأن السلطان {دود مرة} (١٠) . لكن الأمور لم
تصبي على النحو الذي يأمله علي دينار . فقد هاجمت القوات الفرنسية بعد وقت قصير
دار مساليت . حيث وقع اشتباك في {داروتي} قتل فيه قائد القوة الفرنسية وكذلك السلطان
تاج الدين ، سلطان المساليت . وتأسيساً على ذلك سارع بإرسال رسالة إلى سلاطين
سارح الرابع والعشرين من نوفمبر ١٩١٠م ، مفادها : {إن الذي حدث يوضح لكم أن
فرنسا لا تريد لنا راحة وهي بالتأكيد خرقت اتفاقها معكم وتتطلع لاحتلال دارفور ، لذلك
رايت رفع الأمر لكم . فإذا كانت الحكومة تعتبرنا من رعاياها فإننا نطلب منها أن تتخذ
الخطوات اللازمة لوقف التدخل الفرنسي وتذكيرهم بالاتفاقيات السياسية التي وقعت
فرنسا معكم ، وبخلاف ذلك نرجو أن تبلغنا الحكومة بذلك دون تأخير ، وعندها وبعون
الله سنحاربهم لأنهم قصدوا تدميرنا ظلماً وبدون وجه حق . إننا مستعدون للتضحية
بأرواحنا في سبيل الرب ، وبإرادته سنحاربهم حتى يقضى الله بيننا} (١١) .

برر سلاطين ما حدث بأنه سوء تفاهم وأن الفرنسيين ليس لديهم النية لغزو
دارفور . وكما ورد في رسالته إلى علي دينار بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر
١٩١٠م : {إذا كنت تعتقد أن الحكومة الفرنسية لا تعان بعودها والنزاعات فإنك محطى
دون شك ، ذلك أن الحكومة الفرنسية إحدى الحكومات العظيمة في أوروبا . وهي تلتزم

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176. Enclosures (3) in No 14. Sultan to Ali Dinar, 20/10/1911

(١٠) دار الوثائق القومية (مخبرات) :

R.S.C.A. Intelligence, Ali Dinar to Sultan to, 16/11/1910.

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/407/176. Enclosures (4) in No 14. Ali Dinar to Sultan, 24/11/1910.

على وجه الدقة بوعودها واتفاقاتها التي تبرمها مع الحكومات الأوروبية الأخرى { (١٢) .
ويلاحظ أن سلاطين أرسل في ذات اليوم رسالة لعلها ملحقه إلى علي دينار أنلعه بأنه
سيضع كل تفاصيل الموقف أمام حكومة السودان والحكومة الفرنسية (١٣) . وأصاف
سلاطين : {إذا حدث أن أهملت الحكومة الفرنسية اتفاق الحدود ، الأمر الذي لا أتوقعه ،
فإنني سأقترح {تعريف} الحدود بواسطة لجنة مشتركة مع الحكومة الفرنسية} (١٤) .

في تلك الأثناء كان سلاطين قد قام بزيارته إلى اليهود والتقى فيها بمدوب من علي
دينار . وعلى أثر ذلك أعد سلاطين تقريراً ضافياً عن حدود دارفور العربيـه مع وداي
رفعه إلى الحاكم العام بناريج العاشر من يناير ١٩١١م . لقد أعترف سلاطين في مقدمته
بالحرج الذي أصابه نجاح علي دينار بسبب عدم التراد الفرنسيين بوعودهم . وحـاء في
تقريره {إن الفرنسيين يخشون من سلوك علي دينار في المستقبل ، لذلك يريدون الضغط
على حكومة السودان لتقوم باحتلال دارفور بصورة فاعلة} (١٥) . وبالرغم من ذلك لم يكن
سلاطين متحمساً لفكره احتلال الحكومة لدارفور . ذلك أن الأمر بالنسبة له ليس مكلفاً
فحسب ، بل أن الحكومة لا تملك القوة العسكرية لاحتلالها إذا أدى السلطان أي مقاومة .
وكان يرى أن احتلال دارفور بنطوي على إحلال بالنسبة التي يبرر الحكومة والسلطان
خاصة أن الحكومة وعدته بأن يكون حاكماً على بلده طالما ظل موالياً للحكومة ومنفداً
لأوامرها (١٦) .

لقد ناقش سلاطين في تقريره الصافي الاتهامات الفرنسية نحو الحدود العربية
للسودان على ضوء المادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م البريطاني الفرنسي ، مؤكداً
أن كل العمليات العسكرية التي تمت بعد سقوط {أبشي} حدثت في دار مساليت ودار
تاما . وحلص إلى أن القائد العسكري الفرنسي لا يملك أي تعليمات محددة بالنسبة
للحدود كما أنه غير ملم بالمادة الثانية من إعلان مارس ١٨٩٩م . ووجه سلاطين نقداً

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/407/176. Enclosures (6) in No.14. Saltin to Ali Dinar, 14/12/1910.

(١٣) - أر الوثائق انقوسيه (محادثات) . R.S.C.A Intelligence, 1/1-1, Saltin to Ali Dinar , 14/12/1910

(١٤) نفس المرجع السابق .

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) : F O/407/176. Saltin to Wingate 10/1/1911

(١٦) نفس المصدر السابق .

شندنا للكانس الفرنسي الذي ادعى في خطاب رسمي بتاريخ الخامس من فبراير ١٩١٠م أن علي دينار ظل بواصل هديداته سبب إحلاله لدار تاما ودار قمر التسعين إلى وداي. وكما ورد في تقريره [يجب على هذا الضابط أن يعلم بأن دار مساليت ودار قمر ودار تاما ، لم تكن إطلاقاً تابعة إلى وداي غير أنه أضاف: (وعلى كل فإن هذه المناطق تقع ما بين خط طول ١٨ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وخط طول ٢٠ درجة و ٤٠ دقيقة شرقي باريس وبالتالي يمكن أن تكون محل نزاع ، لكن تمسك علي دينار بالنسبة لدار مساليت ودار تاما ودار قمر أمر طبيعي . إن الزعم بأن دار تاما ودار مساليت كانتا تقدمان هدايا إلى ملك وداي كان مجرد ايماء الهدف منها المحافظة على علاقات طيبة مع ملك وداي أثناء فترة مقاومتها {ال دراويش} لكن ذلك الأمر لا ينفي حقيقة أن دار مساليت ودار تاما كانتا دائماً داخل دارفور . ونعل أبليغ دليل على ذلك ، أن دار مساليت ودار تاما كانتا تحت إدارتي عندما كنت مديراً لعموم دارفور} (١٧) .

هكذا كان الموقف الحدودي عند بداية العقد الثاني من السيطرة البريطانية على السودان . وكما هو واضح فقد استطاع علي دينار ملاحقته الذاتية أن يحمي حكومة السودان وكذلك المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، على الاهتمام بالحدود السودانية العربية ، ويمكن القول بأن علي دينار نجح إلى حد بعيد مع أواخر العقد الأول من القرن العشرين أن يضع السلطات البريطانية وجهها لوجه أمام السلطات الفرنسية .

(١٧) نفس المصدر السابق .

الباب الخامس

بداية النزاع الدبلوماسي بين الحكومتين البريطانية والفرنسية حول الوضع القانوني للحدود بين دارفور ووداي

- ١- وزير خارجية فرنسا يهاجم سلاطين ويدعي أن دار مساليت محل نزاع .
- ٢- المندوب السامي البريطاني في القاهرة يدعم رؤى سلاطين حول الحدود .
- ٣- وزارة الخارجية البريطانية تتحفظ بالنسبة لتصعيد الخلاف مع فرنسا .

لم تغد بريطانيا وفرنسا المادة الرابعة من إعلان مارس ١٨٩٩ والحاصلة موضع معاليم الحدود على الطبيعة . ولعل ذلك يعود لعدة أسباب من بينها أن الدولتين المعنيتين كانتا منصرتين لقضايا أكثر أهمية بالنسبة لهما من الحدود بين دارفور ووداي . ثم إن {النطاق الحدودي} Frontier-zone^(١) الذي كان يفصل بين سلطنة دارفور ومملكة وداي كان مأهولا بفئات صغيرة ظلت مستقلة لقرات متدنية . بصاف إلى ذلك إجماع أو تردد حكومة السودان بالنسبة لتحمل مسؤولية دارفور عن طريق الاحتلال الفعلي حتى مسهل العقد الثاني من القرن العشرين . ولكن الوضع نحو مدينته دارفور أحد في التعر بعد احتلال الفرنسي لمملكة وداي وتحويل النطاق الفاصل بين دارفور ووداي إلى مجال العمليات العسكرية الفرنسية . فقد شكل ذلك التطور بداية التصارب بين المصالح البريطانية والمصالح الفرنسية على نحو فرض الموضوع باعتباره مشكلة لا يجوز الصمت أمامها .

Lawrence, *Frontier Study in Political Geography* Oxford 1918, p 108

(١) سطر

وهكذا بادرت وزارة الخارجية البريطانية ، انطلاقاً من التقرير الصافي الذي كان قد أعده سلاطين عن الحدود العربية لدارفور ، وكذلك نتيجة لتطورات العمليات العسكرية الفرنسية ، بادرت بإثارة الموضوع ، مع الحكومة الفرنسية . بيد أن رد فعل الأخيرة كان متشدداً . فقد وحه {بيكو} ^(٢) وزير الخارجية الفرنسية نقداً لادعاء للطريقة التي كان يدير بها سلاطين مسألة الحدود مع علي دينار . فقد اتهم سلاطين في رسالة إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الخامس من يناير ١٩١١م ، بأنه كان يسمع لشكاوي علي دينار بأن صاغية الأمر الذي شجعه على حالة الفوضى بمنطقة الحدود بين دارفور ووداي ، وأشار الوزير الفرنسي إلى أن الأوامر قد سبق إرسالها للقوات الفرنسية بعدم الإقامة الدائمة بالمناطق التي يشك في نفعيتها بشكل قاطع للسلطات {عسيل} سلطان دار تاما . ونوه بأنه من حق القوات الفرنسية مطاردة المعتدين حتى قواعدهم ، وأن الاحتلال الفرنسي للأراضي المنازع عليها لا يتعارض مع نتيجة أي تعيين يحدث في الحدود لاحقاً . وأصاف {بيكو} أن من الضروري توضيح أن دار مساليت {منطقة نزاع} disputed area ولا يحور له علي دينار أن يعتزها جزءاً من مملكته من الناحية القانونية إلى أن يتم تعيين الحدود . وذكر أن الحكومة الفرنسية فشلت في تفهم الاسباب التي تدفع تدخل علي دينار في شؤون دار تاما التي هي من دواعي السلطان عسيل التي لا تتعارض عليها . وحنم الوزير الفرنسي رسالته بأنه لدى الحكومة الفرنسية الدليل الذي يمكن إبراره إذا اتفقت الدولتان على تعيين الحدود طبقاً لإعلان مارس ١٨٩٩م ^(٣) .

وهكذا شكلت مذكرة الخارجية الفرنسية بداية الخلاف الدبلوماسي بين بريطانيا وفرنسا حول الأوضاع القانونية للحدود . وكما هو واضح لم يكن {بيكو} يتوحيه الدفع إلى سلاطين ، بل ذهب إلى التشكيك في تبعية دار مساليت إلى دارفور . وإذا كان الهجوم على سلاطين من جانب فرنسا يبدو مفهوماً ، إلا أن إثارة العار حول الوضع القانوني بالنسبة لدار مساليت بطل أمراً مثيراً . وبالرغم مما نبذ من تشدد وإثارة في المذكرة

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لش)

F.O/407/175, Enclosure in No.(20) in Bertie 15/1/1911

(٣) نفس المصدر السابق .

الفرنسية ، إلا أن الخارجية اتجهت نحو الموضوعية حيث أحالت المذكور إلى المندوب السامي في القاهرة دون التعليق عليها^(٤).

لقد أعد سلاطين بنوهر مذكرة مطولة ، بعد اطلاعه على المذكرة الفرنسية إلى حاكم عام السودان بناريج الحامس من فبراير ١٩١١ م . وكما كان متوقعا فقد تناول سلاطين نفيد وحصص مذكرة {بيكو} . فقد تمسك في صدر مذكرته بأن لـ علي دينار كل الحق في مطلبه العادل بأن دار مساليت ودار تاما تتبعان في صمر اقليميه . وأشار إلى أن {بيكو} ليس جاهلاً بالحقائق الصحيحة عن الحدود فحسب بل أنه مصلح في معلوماته عن الوصف الحالي في تلك المناطق^(٥) . وفي سلاطين أن تكون القوات الفرنسية في حالة مطاردة عندما عبرت دار تاما ودار مساليت وهامحت {التيرجسا} . وتساءل في هذا السياق أنه إذا كان للفرنسيين الحق في مطاردته ونظيم ذلك وفقاً لمقتضيات أمنهم : {أين إذن الحدود لتحركات القوات الفرنسية المحتملة نحو الشرق ؟} . وفي سلاطين ادعاء الفرنسيين بأن علي دينار شجع الثوار صدهم لعدم وجود أية علاقة او اتصالات في الماضي بينه والسلطان {دود مرة} سلطان ودأي المحلوع . وأنهى سلاطين مذكرته إلى حاكم عام السودان بقوله : {لقد نجحنا حتى الآن في منع السلطان علي دينار من اتخاذ دور نشط في الحرب التي كانت دائرة في ودأي . ولكنني آمل أن تعترف حكومة فرنسا في المستقبل القريب بوجهة النظر التي قدمتها سلفاً وأتمسك بها دائماً ، وهي أن دار مساليت ودار تاما تتبعان إلى دارفور وليس إلى ودأي ، وأن التيرجا كانت ومازالت هي الحدود المعترف بها بين البلدين}^(٦).

عندما نقلت ووجت حاكم عام السودان مذكره سلاطين إلى {جروست} Groux المندوب السامي والفنصل العام البريطاني في القاهرة ، أشار إلى أن تلك المذكرة معروءة مع مرفقاتها ، وهي كتابه الذي سبق أن أرسله إلى علي دينار في ١٩٠١ م وكذلك رسالة سلاطين التي سبق أن أرسلها إلى علي دينار في ١٩٠٣ م ، قد وصحت وضح الحدود من وجهة نظر حكومة السودان . وأعرب ووجت عن أمله بأن يكون الوزير الفرنسي أول من

FO/407/176 Grey to Crist 19/1/1911

(٤) راسف وزارة الخارجية البريطانية (لن)

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/407/176 Enclosure 13 in No 19. Statin to Governor-General , 5/2/1911

(٦) نفس المصدر السابق .

تعلمهم التوصل الصحيح وأن يعترف باستحالة قبول وجهة نظره من غير أن يعرض حكومة السودان لاتهام واضح بسوء النية من جانب علي دينار^(١). ويلاحظ أن المندوب السامي لبريطاني في القاهرة قد ذكر ، في سياق نقله مذكرة سلاطين إلى الخارجية البريطانية ، بتاريخ الحادي عشر من فبراير ١٩١١م ، أن حاكم عام السودان أطلعته بصفة خاصة بأن {تعيين} الحدود أمر أقرب إلى الاستحالة ما دام دار ناما ودار مساليت تحت سيطرة القوات الفرنسية . وبالتالي فإن استحباب القوات المحلة ضرورة أولية في عملية السروع في {تعيين} الحدود . وأصاف جروسب من جانبه : {أنه ليس عمليا أن يبدأ في تعيين الحدود قبل التوصل لاتفاق مع الفرنسيين حول ما إذا كان دار مساليت ودار ناما يعان دارفور . إن هذا التوصل سيقلل من الصعوبات التالية مع علي دينار بالنسبة {للتعيين الفعلي} إذا تم التوصل لاتفاق مع فرنسا بالمعنى الذي ركزت عليه }^(٢).

يبدو أن الخط الذي طرحته حكومة السودان وتبناه المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، لم يجد قبولا من وزير الخارجية البريطاني {جيري} Gery إذ أنه أجل الاتصال بالحكومة الفرنسية بشأن الموضوع . شأهنا على ذلك أنه حاطب المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثاني والعشرين من فبراير ١٩١١م ، قائلا : {طالما أن الفرنسيين قد قطعوا على أنفسهم أن دار تاما تابعة إلى وداي وأن دار مساليت مشكوك في أمرها . فإنه من غير المفيد مطالبتهم ، استنادا على بيئة سلاطين الموافقة على نقيض ذلك قبل أن يتم تعيين الحدود . وبالرغم من قناعتنا بمذكرة سلاطين إلا أنه من المحتمل أن تعتبرها الحكومة الفرنسية أقوالاً شخصية تركز على مجرد الثقة بصاحبها وليس على اتفاق قاطع ، أو هي أقوال شخصية لممثل الطرف الآخر في النزاع وبالتالي فقد تكون غير مقبولة لديهم . ولكن قبل اتخاذ أي إجراء أرجو أن أحصل على تأييدكم وحكومة السودان على هذا التوجه }^(٣).

لكن حكومة السودان لم تكن منحدمة للتوجه الذي طرحته وزارة الخارجية البريطانية . فقد اعرب المندوب السامي البريطاني ، في رده على وزير الخارجية

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لنس) :

F.O./407/176, Enclosure, (1) in No.19, Wingate to Grost, 5/2/1911

F.O./407/176, Grost to Grey, 17/2/1911

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (نس)

F.O./407/176, Grey to Grost, 22/2/1911

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (نس)

البريطاني ، بتاريخ الخامس من مارس ١٩١١م ، بأن سلاطين برى التمسك بأن تعترف الحكومة الفرنسية بحق دارفور على دار مساليت ودار تاما ، خاصة وأن على ديار لس سازل إطلاقاً عن المنطقتين بالرغم من أنهما لا يكتسبان فيه عملية للتريطانيين والفرنسيين^(١٠) . ولم تفسح الخارجية البريطانية تحفظات حكومة السودان ، فف اشترت في رسالة إلى المندوب السامي البريطاني ، بتاريخ السابع عشر من مارس ١٩١١م ، إلى عدم اتفاقها بها . وكما حدثت فإنه ليس من المعقول أن يطلب من الحكومة الفرنسية أن تعترف قبل الدخول في عملية {تعيين} الحدود بالمسألة التي سنكون المهمة الأساسية التي سيناط بلجنة الحدود دراستها وتقديم تقرير بشأنها^(١١).

F.O. 407/176, GROSU to GREY 5/3/1911

F.O. 407, 76 GREY to GROSU 7/3/1911

(١٠) أرشف وزيره الخارجية البريطانية (نفر)

(١١) أرشف وزيره الخارجية البريطانية (لنفر)

مبادرة الحكومة البريطانية لتسوية النزاع بالتحكيم

- ١- الحكومة البريطانية تتمسك بروى سلاطين بانسحاب فرنسي قبل الدخول في تسوية الحدود .
 - ٢- مجلة فرنسية تقترح إقامة منطقة محايدة بين دارفور ووداي لحين تسوية الحدود .
 - ٣- الحكومة الفرنسية تشترط سيطرة الحكومة على دارفور قبل الدخول في تسوية الحدود .
 - ٤- مراسلات دبلوماسية مطولة لتحديد مكان للالتقاء بين الطرفين لتسوية الحدود .
 - ٥- الحكومة البريطانية تعزي المشاكل على الحدود إلى ضم فرنسا لأقاليم شاسعة وقلة خبرة مسئوليتها المحليين .
- في الوقت الذي انشغلت فيه وزارة الخارجية البريطانية ببلورة موقف مع المندوب السامي البريطاني وحكومة السودان ، بشأن كيفية معالجة مسألة الحدود مع فرنسا ، كان البرلمان الفرنسي منهماك في مناقشة ميراثية المستعمرات الفرنسية لعام ١٩١١م^(١) في ذلك الإطار طرح {اللجنة الخاصة بالمستعمرات} تقريراً جاء فيه بشأن الحدود بين وداي ودارفور ما يلي : -

١. لقد أكد سلاطين مفتش عموم السودان أن دار مساليت ودار قمر ودار تاما كانت تحت إدارته عندما كان مديراً عاماً لدارفور . لكن المكتشف {ناشيغال} Nachiga ذكر أن تلك الدبار كانت مستقلة عن دارفور في ١٩٨٤م

(١) رشيح وزارة الخارجية البريطانية (لندن) : F.o/407/176, Grey to Grost, Enclosure 1, 17/3/1911.

٢. إن الديار المذكورة لم توضع إطلاقاً تحت سيطرة مصر وإن رؤسائها طلبوا
مستقلين عن دارفور .

٣. وردت إشارة أن هذه القبائل بالرغم من استقلالها الإسمي إلا أنها كانت تصفي
ولاء معيناً نحو سلطان وداي .

٤. إن {تعين} الحدود سيكون مفيداً لكل من بريطانيا وفرنسا وبالتالي فإن احتلال
بريطانيا لـ دارفور يظل خطوة ضرورية نحو أمن وسلام المنطقة ^(٢) .

لقد أخضعت السلطات البريطانية في لندن والقاهرة والخرطوم ما ورد في تقرير
ميراثية المستعمرات الفرنسية عن الحدود بين دارفور ووداي للدراسة والتساور ^(٣)
وبأسيساً على ذلك أخذت الحكومة البريطانية المبادرة بفتح ملف الحدود مع الحكومة
الفرنسية . فقد أصدر وزير الخارجية تعليماته إلى السفير البريطاني في باريس بأن يعد
مذكره ، على ضوء ما وفر له من بيانات ومستندات ، بشأن بعية دار ناما ودار مساليت
إلى دارفور . وأن يقوم برفعها إلى الحكومة الفرنسية . وجاء في تلك التعليمات {منى ما
عادت الحكومة الفرنسية لقبول وجهة نظر حكومة صاحبة الجلالة في المسألة ، فقد
يكون مناسباً اقتراح عقد مؤتمر في باريس أو في لندن لفحص كل الأدلة الموجودة لدى
الحكومتين مع وجوب تمثيل حكومة السودان في المؤتمر . وقد اتخذت من جانبي
خطوات للتأكد حول ما إذا كان ممكناً لـ سلاطين الحضور في حالة انعقاد المؤتمر} ^(٤)

على ضوء هذه التعليمات رفع {بيرتاي} Bertie السفير البريطاني في باريس
مذكرة مطولة بشأن الحدود بين دارفور ووداي إلى وزارة الخارجية الفرنسية ، بتاريخ
السادس والعشرين من مايو ١٩١١م ^(٥) . ونورد فيما يلي النفاط الرئيسيه التي وردت في
تلك المذكرة الهامة : -

(٢) عمر النمننر اسامو

F O /407/176, Cheethman to Grey, 15/4/1911

(٣) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (سر)

F.O./407/176, Grey to Bertie, 19/5/1911

(٤) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لننر)

(٥) رشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O /407/176, Enclosure in No.56 Bertie to Cruppi, 26/5/1911

١. إن الخطر الشديد الذي يطل من وقت إلى آخر وبعبء عدم الاستمرار على مناطق الحدود بين دارفور ووداي بالنسبة إلى فرنسا وبريطانيا ، معترف به من جانب الحكومتين . لقد قال المستر (بيكو) وزير الخارجية الفرنسية السابق في حديث حول هذا الموضوع مع القند بالأعمال لحكومة صاحب الحلالة في ديسمبر الماضي : {إن موقف حكومة بريطانيا كان مفهوما جدا ، وإن تعيين الحدود قبل إحتلال دارفور سيكون في نظره أمرا مستحيلا } لكن الحكومة البريطانية من حلال بحريتها مع (المهدي) يعرف أكثر من العير أنه من الأفضل الاعتدال عن الدخول في حملة بهدف غزو أي بلد إلا إذا كان ذلك ضرورياً (٦) .

٢. تكمن الصعوبة الحقة التي تكف وضوح في طريق {تعيين} الحدود بين دارفور ووداي في مسأله تحديد وضع دار مساليت ودار تاما ، إن الواحد القواب الفرنسية في دار مساليت ودار تاما يجعل من الصعب على حكومه صاحب الحلالة البريطانية وضع أي ترتيبات مع علي دينار الذي يعتبر هائيل الدارين تابعين له نور أي شك ، والله من غير المحتمل أن يتنازل عن حقوقه بأخياره . لذلك من الحكومه البريطانية يرى أن لايفكر على دينار في هذا المحال ما ينبرها . لأنها نمثلك البيانات والمستندات ذات الصلة المقنعة بالنسبة لوضع دار مساليت ودار تاما (٧) .

٣. لاحظت حكومه صاحب الحلالة البريطانية إبراز بيانات معينة عن موضوع حدود دارفور مع وداي في تقرير مبراية المستعمرات لعام ١٩١١ م . لقد أشار التقرير في الصفحة (٥٧) إلى فترات مختلفة من كتب سلاطين (السيف والنار في السودان) بهدف إثبات أن دار مساليت ودار تاما كانتا برنطال ولاسا بـ وداي وليس دارفور . لقد حاب الصواب النتائج التي وصل إليها كاتب أو معد التقرير بالنظر إلى المقطعات التي تم فعلها من ذلك الكتاب . ذلك أن الحملة إذا ما قرئت خارج إطار النص الذي ورد فيه فإنها تعكس معنى خاطئاً . لقد أوضح سلاطين في بداية الفهره التالية في الصفحات المذكوره أن الاوصاع التي وصفها هي التي كانت سادته لدى معادته للسودان ، أي في فبراير ١٨٩٥م وليس في ١٨٨٢م . وبنت ذلك أيضاً من إشارات وردت في الصفحات

(٦) نفس المصدر السابق .

(٧) نفس المصدر السابق

{ ١١٠-١١١ } من الكتاب والذي نصف الوصف في نهايته ١٨٨١م وبداية ١٨٨٢م ، إن الحرية التي كان يدفعها عصر رؤساء غربي دارفور إلى ودّاي في عام ١٨٩٥م ، كانت تدفع كعاقبة للمساعدة التي قدمتها لهم ودّاي في مصالمتهم للمحافظة على استقلالهم ضد { الدراويش } الذين كانوا قد غرّوا سلفا الحرة الأكثر من دارفور (١) .

٤. لقد أوضح سلاطين إن لسلطان دارفور كل الحق في اعتبار دار مساليت ودار تام أجزاء من ممتلكته . وأضاف أنه إذا كانت نصوص *reclamations* الثالثة عشر من يوليو ١٨٩٩م (٢) مزالّت سارية ، التي بصفتي وحواء { ترسيم } الحدود بطريقة فصل من حيث المبدأ مملكة ودّاي عن ما كان يشكل في ١٨٨٢م مديرية دارفور فس حبيب سلاطين عن الموضوع لابد من قوله لأنه كان يحكم ويدبر تلك المديرية من ١٨٧٩م - ١٨٨٣م (٣) .

وختم السفير البريطاني في باريس مذكرته الإضافية إلى وزارة الخارجية الفرنسية بقوله : { إن البينة Evidence التي وضعتها أمام سعادتك توضح بجلاء وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة ، وبحيث لا يكون ثمة شك يتعلق بوضع الدارين المذكورتين . وتنفيذا للتعليمات التي وصلتني من السيد إدوارد قرى يسرفني أن أبلغ سعادتك أنه تأسيسا على هذه البينات فإن حكومة جلالتة لا تستجيب للاقتراح الفرنسي بتعيين الحدود بين دارفور وودّاي إلا إذا اعترفت حكومة فرنسا مسبفا بأن دار تاما ودار مساليت تتبعان إلى دارفور } (٤) .

لم تسرع الحكومة الفرنسية الرد على المذكره البريطانية ابصافيه ، ولعلها فصدت عدم بصعده المشاكل الحدودية مع العدو من الدول في وف و حد . فقد كات الحكومة الفرنسية معناه ايضا ، مع دابه العهد الثاني من القرن العشرين ، بفضايل حدودية مع الدولة العثمانية وكذلك مع إيطاليا عن الحدود بين أفريقيا الإستوائية الفرنسية ، وما

(٨) نفس المصدر السابق .

(٩) بدور - تفسير الشريعة في عهد علي بن أبي طالب - دار نشر دار الفكر - ١٩٥٠م .

(١٠) راجع :

Slaves and Slavery in the Sudan 1890-1895 Translated by W. H. G. London 1890

pp 110-111

(١١) نفس المصدر المذكور في الرقم (٥) .

أصبح فيما بعد ليبيا . ولكن بالرغم من ذلك جاءت إشارة بتحريك مسألة الحدود بين دارفور ووداي في الساحة الفرنسية ، عندما نشرت {مجلة الصباح} La Martin الفرنسية مقالاً تناولت فيه الموقف الحدودي في وداي ، حيث وصفته بالخطر استناداً على ما تردد بأن علي دينار سلطان دارفور قد أرسل قواته إلى أراضي دار تاما . وطالبت الحكومة الفرنسية القيام بواجبها لمعالجة المسائل الحدودية المتعلقة مع إنجلترا وتركيا . ولم يكن الموقف المحل باتاراه الموضوع فقط بل اقترحت إقامة {منطقة محايدة} Neutral Zone حين الانتهاء من تسوية للمشاكل الحدودية المتعلقة ^(١٢) .

في تلك الأثناء لم يكن علي دينار بدوره صامتاً ، فقد أبلغ سلاطين ، بتاريخ الخامس عشر من نوفمبر ١٩١١م ، بأنه يدرك بأن الحكومة الفرنسية كانت قد أبلغت حكومة السودان ، بأنها أوفقت تعديها على حدود دارفور . لكن الواقع يشير إلى أن القوات الفرنسية مارلت ماضية في تعديها على الحدود في المناطق الغربية من وداي . أكثر من ذلك أن تلك القوات باشرت من وقت إلى آخر جمع صرانب من الأهالي القريبين من الحدود . وحلص علي دينار في رسالته إلى سلاطين ضرورة إرسال الحكومة ممثلين عنها إلى وداي لتحيط بالحدود To mark على نحو يكون مفهوماً للطرفين ^(١٣) . عندما استلمت وزارة الخارجية البريطانية حوى رسالة علي دينار ، رأى {قرى} في رسالته إلى السفير البريطاني في باريس بتاريخ الرابع والعشرين من يناير ١٩١٢م ، أن من الضروري إعادة تنشيط مسألة الحدود مع الحكومة الفرنسية خاصة وأن وفداً قد مضى دور أن ترد الخارجية الفرنسية على مذكرة السفير البريطاني المطولة ^(١٤) .

وبالفعل لقد دفع ماسرته محلة الصباح الفرنسية من ناحية ، وإبارة {بيرتاي} السفير البريطاني في باريس لمسألة الحدود كما وجهته خارجيته من ناحية أخرى ،

(١٢) أرشف وزارة الخارجية لبريطانية (لن) F.O/407/76 Bertie to Foreign Office 6/11/1911

(١٣) أرشيف بورتو بوم (محارب) R.S.C.A Intelligence 7/2-13 Ali Dima 15/11/1911

ونلاحظ أن علي دينار استعمل كلمة {تحطيط} أو {تعليم} وهي الكلمة الصحيحة للتعبير عن المقصود فعلاً ، عند ما يتناقض والمسندات لمعدلة بين السلطات الفرنسية والفرنسية حزب علي استخدام كلمته {تعيين} باعتبارها مرادفة لكلمة {تحطيط} وهو استخدام جائه الصواب وعدم الدقة كما يبدو .

(١٤) أرشف وزارة الخارجية البريطانية (لن) F.O/407/76, Grey to Bertie..24/1/1912

الحكومة الفرنسية نحو التحرك^(١٥). قد ركز {بوينكير} وزير الخارجية الفرنسي في رده على مذكرة السفير البريطاني بتاريخ السادس من مارس ١٩١٢م على حقوق فرنسا في دار مساليت ودار تاما التي لا يمكن لها التنازل عنها إلا بعويض عادل وكاف. وانان الرد بأنه ليس لدى الحكومة الفرنسية التنبه بالمضي في بحث الموضوع قبل أن تصع الحكومة البريطانية دارفور تحت سيطرتها. ولم يغفل الرد التنبه بتدخل على ديار وعذائه المستمر الأمر الذي يفتصي، في رأي الحكومة الفرنسية، وضع دارفور تحت السيطرة المباشرة للسلطات البريطانية^(١٦).

بالرغم من أن {قرى} وزير الخارجية البريطانية لم يتفق مع المطلب الفرنسي بوضع إدارة دار تاما تحت السيطرة المباشرة لحكومة السودان، إلا أنه كان على قناعة بعدم ترك موضوع الحدود مسكوتاً عنه. نقرأ ذلك في رسالته، بتاريخ الرابع عشر من أبريل ١٩١٤م إلى {كيتشنر} Kitchner المندوب السامي والفصل العام البريطاني الحديدي في القاهرة^(١٧). فقد أكد قرى في مستهل الرسالة، على وجهة نظر حكومه السودان الثابتة بعدم إمكانية {تعيين} الحدود بين وادي ودارفور قبل اسحب القوات الفرنسية من الدارين اللتين قامت باحتلالهما. وأصاف قرى: {إن حكومة صاحب الجلالة لم تتوقع أن تسلم الحكومة الفرنسية بذلك الطرح. وعلى ضوء تفادي بوينكير وزير الخارجية الفرنسية كل ما أوردناه سلفاً من حجج وبراهين في مذكراتنا فإنني لا أرى مخرجاً من الطريق المسدود الراهن غير أن نعقد مؤتمراً في لندن أو في باريس لمناقشة المسألة ولكي يطرح كل طرف أمام الآخر ما لديه من أدلة وبراهين. لقد نوهت الحكومة الفرنسية في أكثر من مناسبة لما لديها من أدلة وبراهين، ولكن ليس في كل ما أبرزته حتى الآن ما يضعف القضية التي طرحتها لها حكومة صاحب الجلالة. وبالتالي ما لم يكن لدى الفرنسيين أدلة ذات وزن أخرى في جعبتهم، فإن البينة التي يمكن أن تطرح في هذا المؤتمر لن تكون إلا في غير صالح الذرائع الفرنسية}^(١٨).

F O/407176 Bertie to Poincaré, 27/4/1912

(١٥) رشيف ووزارة الخارجية البريطانية (س):

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لن).

F O/407176 Poincaré to Bertie 6/3/1912 Endosuer in Bertie to Grey 9/3/1912

F O/407178, Grey to Kitchner, 14/4/1912.

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

(١٨) نفس المرجع السابق.

تأسيساً على موافقه المندوب السامي البريطاني في القاهرة على طرح وراره لبحرجه البريطانية ، رفع السفير البريطاني في باريس اقتراح حكومته بعقد مؤتمر إلى الحكومة الفرنسية . وقد وافقت السلطات الفرنسية لكنها افترحت بدورها عقد المؤتمر في باريس في نوفمبر ، أو ديسمبر ١٩١٢ م . ويررت ديبك التاربجر بضرورة حضور المسؤولين الفرنسيين المؤهلين لمناقشة الموضوع إلى فرنسا ، وهما حاكم عماد اقربق الاسوانة الفرنسية ، والقائد العسكري لمركز شاد^(١٩) . ولما كان ليس توسع وبحث حاكم عام السودان وسلططين مفتش عام السودان معادرة موافقهما في التاربجر اللذين افترجهما الحكومة الفرنسية ، فقد افترحت البحريه البريطانية بدورها عقد المؤتمر في الخرطوم أو القاهرة كبدل لما ورد في رساله {قرى} إلى {بيرتاي} بتاريخ السادس من أغسطس ١٩١٢^(٢٠) . بيد أن السلطات الفرنسية رفضت لخرطوم^(٢١) . وحل البت في القاهرة كمكان بديل حتى يتمكن من تكمله مساوراتها في ديسمبر ١٩١٢ م^(٢٢)

بينما كانت تلك المراسلات الدبلوماسية الطويلة المتبادلة تتم بين السلطات البريطانية والفرنسية ، رفع السفير الفرنسي في لندن ، سارج الحامس من أكتوبر ١٩١٢ م ، مذكرة إلى البحريه البريطانية^(٢٣) . ووفق لتلك المذكرة فإن عدم الاسفرار الذي عانيه الإدارة الفرنسية ، منذ أن أصبح سلطان ودأي السابق وكذلك سلطان مساليت عحريين ، هو سلوك وتوجهات علي دينار . فقد استغل وضعه في الإقليم البريطاني حيث لا يمكن للقوات الفرنسية الهجوم عليه . وكررت المذكرة ادعاء فرنسا بأن علي دينار استمر في شن غاراته على مواقع تابعة إلى ودأي . وتساءل السفير الفرنسي في نهاية مذكرته حول ما اذا كان في محض الحكومة البريطانية النظر بحذرة في إمكانية جعل سلطتها مباشرة وأكثر فعالية^(٢٤) ؟.

F.O.407/179 Bertie to Grey, 29/7/1912

(١٩) رشف ورره لبحرجه البريطانيه (لندن)

F.O.407/179 Grey to Bertie, 6/8/1912

(٢٠) رشف ورره لبحرجه البريطانيه (لندن)

F.O.407/179 Bertie to Grey, 30/9/1912

(٢١) رشف ورره لبحرجه البريطانية (لندن):

F.O.407/179, Bertie to Grey, 6/10/1912

(٢٢) رشف ورره لبحرجه البريطانيه (لندن)

F.O.407/179, Memorandum By Cambon, 5/10/1912 (٢٣) رشف ورره لبحرجه البريطانية (لندن):

(٢٤) غير المصرح نسبق

بعد التشاور مع القاهرة والخرطوم أكد للسلطات البريطانية في لندن أن على مصر
 أن يقدم أحسن ما لديه في ظروف صعبة . ونأسيسا على ذلك ، عرض وزير الخارجية
 البريطاني في رده على مذكرة السفير الفرنسي بتاريخ الخامس عشر من ديسمبر ١٩١٢م
 الصعوبات التي واجهتها الإدارة الفرنسية في وادي ، إلى ضم فرنسا للمسرح لمناطق
 وأقاليم ساحله ، وكذلك إلى عدم حيرة وفله عدد المسؤولين المكلفين بالسيطرة على تلك
 المناطق . وحصل الوزير البريطاني إلى أن الوضع الحدودي بين دارفور ووادي بحكم
 عقد مؤتمر في أسرع وقت للنظر في الموضوع (٢٥) .

بالرغم من الرد البريطاني الذي انطوى على نقد لادع للممرات التي طالت تسويقها
 السلطات الفرنسية ، فقد أرسل السفير الفرنسي في لندن مذكرة ، بتاريخ السابع عشر من
 ديسمبر ١٩١٢م ، إلى الخارجية البريطانية منضمه رفض حكومته لعقد الاجتماع في
 القاهرة (٢٦) واقترحت المذكرة الفرنسية لـندن أو باريس محلاً لمؤتمر يعقد خلال الثلاثة
 أشهر الأولى من عام ١٩١٣م . كما حددت أن يكون العرص من المؤتمر هو النظر في
 بعة دار تاما ودار مساليت . وانتهت المذكرة إلى أن فرنسا لن يوبد أيا من الالتزامات
 الناشئة عن ما يسمى {بالتعيين} طالما طالت الأحوال في دارفور على النحو الذي أسأرت
 إنه مذكرة السفارة بتاريخ السادس من أكتوبر ١٩١٢م (٢٧) لقد فسّر وزير الخارجية
 البريطانية الرد الفرنسي بأنه محاولة أخرى لعرقة الأهداف البريطانية الخاصة بعقد
 مؤتمر عاجل للنظر في مسألة الحدود . وبناءً على ذلك أبلغ {قرى} وزير الخارجية
 البريطانية {كتشنر} المدوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثامن من يناير
 ١٩١٣م ، بأنه لم تعد ثمة حدود من الصعب على الحكومة الفرنسية بشأن تاريخ ومكان
 انعقاد المؤتمر . ذلك أن الواضح من سياستها أنها ترمي إلى تأجيله لأطول زمن ممكن .
 وخلص وزير الخارجية البريطاني إلى صرغ النظر عن مسألة عقد مؤتمر للنظر في
 الموضوع ، والعمل على رفعه إلى تحكيم دولي لحسم موضوع الدارس (٢٨) .

1 O'402-79. Grey to Curzon - 8/12/1912

(٢٥) أرشف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

1 O'402-76. Curzon to Grey - 7/12-1912

(٢٦) أرشف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

(٢٧) نفس المصدر السابق .

1 O'402-79. Grey to Curzon et 8/1-1913

(٢٨) رئيس وزراء الخارجية البريطانية (لندن) .

لقد حصل {قرى} على موافقة كتشنر وكذلك موافقة وبحث حاكم عام السودان ،
 ورفع النزاع للتحكيم بتاريخ الخامس والعشرين من يناير ١٩١٣م^(٢٩). ومن ثم قام {قرى}
 بتاريخ الخامس والعشرين من فبراير ١٩١٣م ، بتوجيه السفير البريطاني في باريس
 {بيرتاي} لإبلاغ الحكومة الفرنسية أنه : {بالنظر إلى صعوبة ترتيب مؤتمر، ورغبة في
 وضع نهاية للأوضاع الراهنة غير المرضية ، فإن حكومة صاحب الجلالة تدعوها
 للاتفاق معها لرفع مسألة ملكية دار تاما ودار مساليت إلى التحكيم في أقرب وقت
 ممكن}^(٣٠).

بهذه الطريقة تمكنت الحكومة البريطانية من محاصرة الحكومة الفرنسية بحجة
 التوصل إلى حسم مسأله الحدود التي شغلت السلطات البريطانية في كل من لندن والقاهرة
 والخرطوم طوال الثلاث عشرة سنة الماضية^(٣١). ومما لا شك فيه أن ما اتجه إليه
 الدبلوماسية البريطانية يستجيب في محمله لما ظل يلح عليه السلطان علي دينار منذ بداية
 القرن العشرين .

٢٩ F O 407/180 K to Jener to Grey 25/1/1913

٣٠ F O 407/180, Bertie to Grey, 2/4/1913

٣١ F O 407/180 Bertie to Grey, 2/4/1913

(٢٩) رئيس وزراء الخارجية البريطانية (سن):

(٣٠) رئيس وزراء الخارجية البريطانية (سن):

(٣١) رئيس وزراء الخارجية البريطانية (سن):

الباب السابع

اتفاق الحكومتين لرفع النزاع

للتحكيم ثم تأجيله

- ١- السلطات البريطانية تفضل أن يكون {التاريخ الحرج} لفض النزاع عسدة سنوات^١ وليس عاماً واحداً .
- ٢- خريطة السودان لسنة ١٩٠٤م رسمت دار مساليت ودار تاما داخل تخوم دارفور .
- ٣- حكومة السودان تعد وناق وبيّنات مثيرة لإثبات قضية السودان .
- ٤- سلاطين يؤكد أن {التيرجا} هي الحدود وكانت خط دفاع على عهد إدارة النور عنقرة .
- ٥- مقتل علي دينار وحكومة السودان تحتل دارفور ، وتعيين اسناك حاكماً عاماً وماكمايكل يحل محل سلاطين .
- ٦- سحب النزاع من التحكيم واسناك حاكماً عاماً وماكمايكل يقترح لجنة مشتركة لفض النزاع مع الحكومة الفرنسية .

انتهينا في الفصل السادس إلى أن الحكومة البريطانية صاغت ذرعا بعدد ذرائع السلطات الفرنسية بشأن حسم موضوع الحدود بين دارفور ووداي ، ففررت دعوة الحكومة الفرنسية لحسم الأمر عن طريق التحكيم الدولي ، لقد وافقت الحكومة الفرنسية بتاريخ السابع عشر من أبريل ١٩١٣م على الاقتراح البريطاني ، لكن الموافقة الفرنسية جاءت مقترنة بثلاثة تحفظات هي : -

١. أن يقتصر التحكيم على سؤال محدد هو ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تابعتين إلى مملكة وداي أم تابعتين لمديرية دارفور طبقا للوضع الذي كان سائدا في ١٨٨٢م ؟.

٢. أن يكون قرار التحكيم خاضعا لتصديق البرلمان الفرنسي ! .

٣. أن يتم {التعيين} بواسطة لجنة إنجليزية فرنسية مع استبعاد على دينار ^(١) .

يبدو ان الحكومة الفرنسية قصدت تعقيد الأمر على السلطات البريطانية . فالإعادة الأصولية هي أن يكون القرار الذي يصدره هيئة التحكيم ملزما للطرفين . وبالتالي فإن مسألة إحصاع قرار التحكيم للتصديق من قبل البرلمان الفرنسي يفرع التحكيم تماما من الهدف منه . من جانب آخر فإن اتمطئة باستبعاد على دينار من التحكيم يبدو أمرا غريبا ، ذلك أن المسلم به ان اطراف التحكيم هما الحكومتان البريطانية والفرنسية ، وبالتالي فإن على دينار ليس طرفا . لكن من المسلم به ايضا انه من غير الجائز ان يدخل طرف في تحديد نوعية مساعدتي الطرف الآخر .

لقد أحصت وزارة الخارجية البريطانية ، كما كان متوقعا ، المواقفه الفرنسيه لمسؤولات مكثفة مع كسبر في القاهرة وبحث في الخروطوم ^(٢) . وقد تبين أن حكومته السوداء تحضر أن يكون حسم مسأله ما إذا كانت دار مساليت ودار تاما تابعتين إلى دارفور أو إلى مملكة وداي ، طبقا للوضع الذي كان سائدا قبل ١٨٨٢م بعده سنوات والتحديد ما بين ١٨٧٦م و ١٨٨٢م ، وليس طبقا للوضع الذي كان سائدا في ١٨٨٢م فقط كما ورد في المواقفه الفرنسية على افراح التحكيم ^(٣) .

لقد كان القصد من التعديل الذي طرحته حكومة السودان ، والذي انطوى على تمديد الفترة من ١٨٧٦م إلى ١٨٨٢م ، ندلا عن العام ١٨٨٢م فقط ، هو إتاحة المجال لهذا لتقدير أكثر قدر من التآلف التي تدعم وتوند وجهة نظرها في السراح المطروح . اما

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O 407/180, Pichon to Berthelot 7/4 9 3 Enclosure in Berthelot to Grev, 18/4/1913

F O 407/180, Gery to Kitchener, 24/4/1913.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O 407/180, Kitchener to Grev 5/5/1913

(٣) . مسند وزارة الخارجية البريطانية (سفر)

بالسبب لموضوع استبعاد علي دينار فقد اكدت حكومة السودان ، فهي كتبها خارج الخامس من مايو ١٩١٣م أن ذلك يشكل مشكلة إذ أن الحكيم سيكون فاصرا على مسئولين بريطانيين يمثلون حكومة السودان وحرص وحث وكسر على الإعراب عن امثلهم بمساعدة الحكومة الفرنسية لكي تكون نسخة التحكم مفولة وملمسة دون الرجوع للبرلمان الفرنسي حتى لا يفرع الحكيم من حوهره . كما حرصا على الإعراب بأنه توسع وراة الخارجية البريطانية إعطاء تظمينات للحكومة الفرنسية مؤداها ان حكومة السودان سوف تكون مسئولة عن النظام والأمن على جانب السودان بعد {تعيين} الحدود^(٤).

تأسيسا على ما ورد في رسالته كتسر رأى {قرى} وقبل الرد على الحكومة الفرنسية أن يظمن بدوره عما إذا كانت حكومة السودان مستعدة لكي تتولى السيطرة مباشرة على دارفور إذا ما بدأت مشاكل في المستقبل بين علي دينار والفرنسيين في وادي . وكما أشار {قرى} في رسالته ، فإن الحكومة الفرنسية سوف تشر هذه المسألة في هذه المرحلة من الاتصالات^(٥). فقد كان رد كسندر على ذلك التساؤل بمبانه أول نقطة تحول في سياسة حكومة السودان بالنسبة إلى دارفور وعلي دينار : {إن علي دينار ممنوع منعاً باتاً بمقتضى تعيينه بأن لا يكون له أي علاقات أجنبية مباشرة . وإذا تسبب في أي مشاكل مع الفرنسيين بعد {التعيين} فإن من حق حكومة السودان أن تتخذ إجراءات مشددة لمنعه من ذلك . ومن أجل التأكيد على المحافظة على النظام ولمنعه من التسبب في أي قلاقل ، فإن حكومة السودان ستكون مستعدة لوضع نقاط عسكرية على الحدود بين دارفور ووداي إذا اقتضت الضرورة^(٦) واصاف كتسر : {من المستحيل التأكيد يقينا من تصرف علي دينار في هذه الظروف. وإذا لم يستجب إلى تعليماتنا فإنه سيعرض نفسه للفصل ، وهو تهديد سيجعل قبوله مؤكدا . إن حكومة السودان لا تنوي وتأمل ألا تكون مضطرة إلى المزيد من التدخل في الإدارة الداخلية الراهنة في دارفور . لكن السير ونجت يرى أن إحلال النفوذ الفرنسي محل نفوذ حكومة السودان على تلك

(٤) نفس شرح السابق

F.O./407/180, Grey to Kitchener, 26/5/1913

F O /407/180, Kitchener to Grey, 29/5/1913

(٥) رئيس وزراء الحرجة البريطانية (بر)

(٦) رئيس وزراء الحرجة البريطانية (بر)

الأقاليم الشاسعة ، يشكل أمراً بالغ الخطورة بالنسبة للسودان . وبالتالي فإنسه من الواجب . إذا اقتضى الأمر ، وضع إدارة دارفور على نحو أكبر من السيطرة الحالية^(٩).

على أثر هذه المشاورات بين وزارة الخارجية البريطانية من جانب والمفوض السامي البريطاني في القاهرة وحكومة السودان من جانب آخر ، أعد السفير البريطاني في باريس مذكرة إلى الخارجية الفرنسية انطوت على تفصيل الحكومة البريطانية بأن يكون {التاريخ الحرج} The critical date^(١٠) فترة عدة سنوات من ١٨٧٦م إلى ١٨٨٢م سملة ، بدلا من سنة واحدة فقط هي ١٨٨٢م كما تريد الحكومة الفرنسية. وطلبت المذكرة أن يكون قرار التحكيم ملزما للطرفين دون حاجة إلى تصديق مجلس العموم البريطاني أو البرلمان الفرنسي . وانتهت المذكرة بأن حكومة السودان سمّلت في هيئة التحكيم بموظفين بريطانيين ، كما أن الحكومة ستتولى مسؤولية النظام في دارفور بعد تعيين الحدود^(١١) .

في تلك الأثناء كانت حكومة السودان قد أعدت ما نسى لها من وثائق وبيانات لارمه لإثبات تبعية دار تاما ودار مسانث إلى مديريه دارفور فن وفي ١٨٨٢م . ومن بين الوثائق التي أوردتها كننسر في مذكرته ، بتاريخ الخامس عشر من يونيو ١٩١٣م . إلى الخارجية البريطانية^(١٢) ما يلي : -

١ . خطاب حاكم عام السودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الأول من مايو ١٩٠١م

٢ . خطاب من المفتش العام للسودان إلى سلطان دارفور بتاريخ الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٠٣م .

(٧) نفس المصدر السابق .

(٨) فهم ملول تحديت (التاريخ الحرج) وأهمسه النالعه في فور البينات التي يحسم على ضوئها أي نزاع حدودي

Goldie, L.F, (The Critical Date), Law Quarterly (1963), pp.1251-84.

F.O/407/180, Bertie to Pichon, 18/6/1913.

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/407/180, Kitchener to Gery, Enclosure, 15/6/1913.

٣. مقتطف من كتاب (تاريخ السودان) لـ نعوم شقير المنشور عام ١٩٠٤ م .
٤. مذكرة من وزارة الحربية ، بتاريخ العاشر من نوفمبر ١٨٩٨ م .
٥. إقرار من اللواء السير رودولف سلاطين بتاريخ العشرين من يونيو ١٩١٣ م .
٦. إقرار من النور بك عنقرة حاكم مركز كيكابية ، وهو المركز الذي كان يشمل من ١٨٧٨م إلى ١٨٨١م دار مساليت ودار تاما .
٧. إقرار من الحاج فضل الله بابا ليح العركي محصل الضرائب .
٨. إقرار من الجاويش فرج سعيد من الفرقة الثالثة التي كانت بقيادة سليمان بك.
٩. إقرار من الملازم أول ايفندي القاسم .
١٠. إقرار من عبدالسلام أغا محمد .
١١. إقرار من شريف محمود طلعت .
١٢. رسالة تم الحصول عليها من مراسلات مهدوية بعد سقوط امدرمان (١١)

لقد كان إقرار اللواء السير رودولف سلاطين ، الذي تم تقديمه كجزء من البينات التي أرسلها كتشر إلى وزارة الخارجية ، تدعيماً لقضية السودان في التحكيم المرمع انعقاده ، عبارة عن وصف وبيان للحدود ، سبق أن أعده سلاطين للمندوب السامي البريطاني في القاهرة في الخامس من أغسطس ١٩١٠م . وطبقاً لذلك الإقرار : {إن الحدود بين دارفور ووداي معلّمة بوضوح بما يسمى التيرجا ، وهو الاسم الذي أطلق على الحاجز المكون في الأساس من سلسلة جبال متوازية ملئت المسافات التي بينها بجدران حجرية يبلغ ارتفاعها مترين . وهي مغطاة بالحشائش الشوكية . إن الخط واضح وجلي ويعترف به الناس على الجانبين . لقد استعملت تلك الجدران خلال إدارة

(١١) المرجع السابق.

النور عنقره ما بين ١٨٧٩م و ١٨٨٢م كخطوط دفاع ضد الغزاة وقطاع الطرق . ويتطابق هذا الخط مع الحدود الغربية المرسومة في خريطة السودان العامة مقاس واحد سنتيمتر مقابل ٤.٠٠٠.٠٠٠ . وهي تبدأ في الجنوب عند تقاطع مجرى مياه وادي كاجا و وادي أسونقا . تم تستمر إلى الشمال مكونة جزءا من الحدود الغربية لدار مساليت وملتزمة غربي وادي أسونقا وحتى زغاوة كوبي وهي النقطة الشمالية الغربية لإقليم دارفور . هذا البيان حول الحدود بين دارفور ووداي هو كما أذكر صحيح جدا . أما دار تاما ودار مساليت فقد كنت أقوم بإدارتها بالفعل عندما كنت مدير عموم دارفور . لقد كانت الحدود بين السودان الإنجليزي المصري ومناطق النفوذ الفرنسي ، في مارس ١٨٩٩م ، قائمة على أساس الحيازات السابقة للحكومة المصرية في السودان . وبالتالي فإنه ليس للحكومة الفرنسية حق مهما كان نوعه في دار تاما ودار مساليت^(١٢).

ذكر كشر في مستهل مذكرته إلى وزارة الخارجية ، التي أرفق معها ما أعده من بيانات وأدلة مثوره بشأن حدود دارفور مع وداي ، وفصل عن تلك البيانات أنه قد قام بدراسة كل المراسلات الرسمية السابقة للمعاهدة الإنجليزية الفرنسية ١٨٩٩ . والنادي من كل ذلك أنه لم يوجد شك حتى ولو كان صنيلا في دهر أي من الحكوميين في ذلك الوقت ، بأن الدارس . مساليت وتاما ، كانتا جزءا من دارفور وأن عدم التأكيد الذي كل سانا نعلق بوضع دار سيلا . وعلى سبيل المثال الملح النور كرومر في طعافه رعد (٥٤) ساربح الثامر عشر من فبراير ١٨٩٩م ، إلى اللورد الراحل هاليسنوري ، إلى خريطة فرنسا للفانسر ، مراجعة في ١٨٩٥م ، يتضح من مربعها رقم (٢٧) أن الدبر الثلاث نفع في دارفور . ويندو أيضا من مسودة المعاهدة التي يركبها السفير الفرنسي بصورة شخصية في وزارة الخارجية البريطانية ، في التاسع من مارس ١٨٩٩م أنه لم يكن لدى الحكومة الفرنسية ادعاء أي شك في ذلك الوقت . المسألة بوضع الدارس . إن مسألة الملكية عليهما قد أثبتت فقط مؤجرا ولم تُتر من قبل^(١٣).

(١٢) - ر. بوسق نفوسه (مصدر -) RSCA Transactions 2477, Note B, Slide 58900

(١٣) نفس المصدر المذكور في الرقم (١٠) .

وأضاف كشر في مذكرته إلى الحارحة البريطانية {إن تمة نقطة أخرى لا يجوز تجاوزها . وهي أنه لم توجد أي شكوك في ذهن سلطات حكومة السودان حول هذا الموضوع . فلقد تم نشر خريطة للسودان الإنجليزي المصري في ١٩٠٤م ، تم فيها تعليم الدارين في داخل تخوم تلك المديرية . ولم تتر أي مسألة بالنسبة لتلك الخريطة في زمن نشرها ولم نسمع أي تساؤل بشأنها فيما بعد إلا بعد أن احتلت القوات الفرنسية ودّاي} . وحينم كشر مذكرته بالنعيق على طمعة البسات التي أعدها لتأييد قضية حكومة السودان في التحكيم المرمع بقوله : {أود أن ألفت النظر أنه في حالة البلاد الفطرية ، حيث لا تحفظ سجلات دائمة أو حيث ، كما هو الحال في دارفور ، قد تم تدمير أوضاع ما كان موجوداً من سجلات خلال فوضى التمرد المهدي . فإن من الصعوبة بمكان الحصول على الوثائق الأصلية . وبالتالي فإن البيئة المتاحة والأكثر تصديقاً تتكون من بيانات رسمية من مسئولين رسميين يكون لديهم ، أو كانت لديهم . معرفة شخصية لصيقة مع الوقائع التي يشهدون عليها أو بها ..} (١٠) .

٨٠ — بتاريخ السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٣م . ردّت وزارة الخارجية الفرنسية على مذكره السفير البريطاني المؤرخة في الثامن عشر من يونيو ١٩١٣م . وقد ركز الرد الفرنسي على مسألة التاريخ الحرج فقد رفضت الحكومة الفرنسية {التاريخ الحرج} الذي افترحه الحكومة البريطانية . وأصر الرد الفرنسي على تثبيت {التاريخ الحرج} في سنة ١٨٨٢م بحجة أنها التاريخ الوحيد الذي ذكره إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي . وبالرغم من أن الرد لم يتر مسألة إلزامه قرار التحكيم ، إلا أنه أشار بأن الحكومة لن تترم معها باتفاق اللجوء إلى التحكيم Cmpromise دون موافقة البرلمان (١١) .

في غضون ذلك واصل المندوب البريطاني في القاهرة وحكومة السودان بحسبهما الدؤوب للحصول على المزيد من البيانات لدعم موقف السلطات البريطانية في استحكيم المريف . بعد ذلك في رسالة لاحقه من كشر ، المندوب البريطاني في القاهرة ، بتاريخ العاشر من أكتوبر ١٩١٣م ، إلى وزارة الخارجية في لندن (١٢) . فقد تم الحصول على أدلة إضافية هي عبارة عن مقتطفات من مذكرات المكشف {مانوكي} Matetec التي

(١٤) نفس المصدر السابق .

FO/407/180, Pichou to Bertie, 26/8/1913

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية لبريطانية (بر) .

FO/407, 80 Kitchener to Grey, 10/10/1913.

(١٦) أرشيف وزارة الخارجية لبريطانية (ش) .

كتبها عن رحلاته عبر أفريقيا والمنشورة في مجلة {المكتشفون} The Explorators، المجلد الخامس، ميلانو، {١٨٨١} يقول المكتشف {ماتوكي}: {في السودان مررنا في كردفان ومن هناك دارفور. لقد أبدى سلطان دار تاما تفهما عظيما لما يمكن أن يحدث لنا في ودّاي، حيث يحكم ملك يكره البيض وتسعب مفرط في التنصب. إن سلطان دار تاما سيبدأ مفاوضات مباشرة مع سلطان ودّاي} (١٧). وقد ورد في تلك المذكرات أيضا خطاب من أكاسا Akassa التي تقع عند مصب نهر النيجر بتاريخ الأول من يوليو ١٨٨١م وموقع باسم {ماتوكي الفانو ماريا} وقد جاء فيه: {ودّاي التي مازالت مغلقة أمام بحوث الجغرافيين، هي أقوى إمبراطورية في أفريقيا الوسطى، وتمتد ممتلكاتها شمالا حتى الصحراء الليبية عند خط بنغازي، وتشمل في الجنوب ممالك باغرمي ودار رونقا الشاسعتين. وتحد من ناحية الغرب في أحد جوانبها بالبرنو، والبقية من الحدود اختفت وسط قبائل البرنو. أما في الشرق فإنها تحد بدارفور ودار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر} (١٨).

من الواضح أن المقتطفات سالفة الذكر تدعم وتؤيد في حملها قضية السلطات البريطانية بالنسبة لتعزية دار تاما من وجهين. الأول، أن دار تاما طبعا للمقتطف الأول كانت سلطنة مختلفة عن مملكة ودّاي، وأما المقتطف الثاني فقد أكد بجلاء أن ودّاي تحد من ناحية الغرب بدارفور و {دار تاما وهي مملكة صغيرة تابعة إلى مصر}. ويمكن القول إن هذه المقتطفات مفترنة مع النيات التي سبق أن أعدها كتشتر وحكومة السودان، تعكس بجلاء مدى حرص السلطات البريطانية في القاهرة والخرطوم على تأكيد تبعية دار مساليت ودار تاما إلى السودان في التحكيم المرتقب.

أما فيما يتعلق بالاتصالات الدبلوماسية بين الحكومتين البريطانية والفرنسية فقد صحت أربعة أشهر دون أن ترد الأولى على آخر مذكورة وصلتها من الأخيرة بتاريخ السادس والعشرين من أغسطس ١٩١٣م. ولعل صمت السلطات البريطانية قد شغل السلطات الفرنسية. فقد بادرت وزارة الخارجية الفرنسية بتحريك الاتصالات الدبلوماسية، حيث نقلت إلى الخارجية البريطانية، بتاريخ الأول من أبريل ١٩١٤م، رؤاها بشأن تكوين هيئة التحكيم. واقترحت أن يسمى كل طرف محكماً واحداً ويقوم المحكمان الاثنان

(١٧) نفس المصدر السابق.

(١٨) نفس المصدر السابق.

باحتبار محكم ثالث ، وإذا أحق المحكمات في ذلك تطلب الحكومتان من حكومة محايدة اختيار المحكم الثالث^(١٩) . لقد اعترضت الخارجية البريطانية على ذلك الاقتراح بحجة أنه يترك القرار من حيث الواقع لمحكم واحد محايد ، واقترحت بدلا عن ذلك تكوين هيئة التحكيم من خمسة محكمين ، يمثل اثنان منهما الطرفين ويكون الثلاثة السابقون محايدين^(٢٠) . ولم يشأ الفرنسيون الانصياع إذ وافقوا بدورهم أن يقوم كل طرف بتسمية محكمين ، على أن يكون أحدهما من مواطنيه ، ومن ثم يقوم المحكمون الأربعة باختيار محكم خامس^(٢١) . وبالرغم من أن الخارجية البريطانية قبلت الاقتراح الفرنسي الأخير إلا أنها أصافت أن يتم اختيار المحكم الخامس بتبادل المدكرات بين الحكومتين^(٢٢) . وأنت وزارة الخارجية الفرنسية إلا أن تسترط بدورها أن يتم تعيين المحكم الرئيس بواسطة حكومه بالنه يقوم الحكومتان الفرنسية والبريطانية باختيارها^(٢٣) . وأخيرا فلت الحكومة البريطانية ذلك وأعربت بتاريخ الحادي عشر من يونيو ١٩١٤م ، عن استعدادها لإبرام اتفاقية التحكيم^(٢٤) .

لقد تمت احداث هامه في عضون تبادل تلك المراسلات الدبلوماسية المطولة بين الخارجيين البريطانية والفرنسية ، فقد ذهب {سلاطين} الخبير العلامة بحدود السودان الغربية وحل محله {ماكمايكل} المفتون بتاريخ العرب والقبائل في السودان^(٢٥) . ومن جانب آخر قامت حكومة السودان باحتلال دارفور وقتل علي دينار في نوفمبر ١٩١٦م^(٢٦) . وتم تعيين (ونجت) حاكم عام السودان ، مفوضاً سامياً لبريطانيا في القاهرة . وجاء بدلاً عنه السير {كي ستاك} حاكماً عاماً للسودان . وكما كان متوقفاً فقد

F.O/407/180, Pichou to Bertie, 1/4/1914

F.O/407/180, Grey to Pichou, 13/4/1914

F.O/407/180, Pichou to Grey, 24/4/1914.

F.O/407/181, Grey to Pichou, 7/5/1914.

F.O/407/181, Pichou to Grey, 29/5/1914.

F.O/407/181, Grey to Pichou, 11/6/1914.

(٢٥) عمل ماكمايكل صابطاً سياسياً واستحازات في الحملة التي انتهت بسقوط دارفور واحتلال حكومه السودان لها .

(٢٦) لقد قتل السلطان علي دينار في مكان يقع حوالي ٢٠ ميلاً شمالي رالنجي وعلى بعد ٧١ ميلاً من حدود أفريقيا الاستوائية الفرنسية - راجع:

Sandev, The Royal Engineers In Egypt and the Sudan. Chatham, 1937, p 336

أنت تلك الفترة من التطورات ضلالها على أسلوب التعامل مع حدود السودان العربية .
 ونحيد، فقد خضعت التطورات اللاحقة بشأن حدود دارفور إلى حد كبير لأسلوب
 وعقبة (ماكمايكل) . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن حكومة السودان صادرت سبلاخ ورازه
 الخارجي البريطانية بأنها عصل سحب الراع مع فرنس من الحكيم وعلى أن يكون
 استدل كون لحه إنجليزية فرنسية مشتركة (لعبس) الحدود . كما اقترحت حكومة
 السودان ضم (دار تاما) إلى فرنسا على أن يتم بالمقابل ضم (دار مساليت) و (دار قمر)
 إلى السودان^(٢٧) . ويلاحظ أن وزارة الخارجية البريطانية ودون الدحول في تفصيل أفرت
 تأجيل الموضوع برمته بحجة أن تم معالجه في إطار السنوات الإقليمية الشاملة التي
 ستم بعد نهاية الحرب (٢٨) .

مع استمرار الحرب العالمية الأولى دخل موضوع سوية الحدود العرسة للسودان
 مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية مرحلة من السكوت . في تلك الأثناء أعد ماكمايكل الذي
 أصبح مديراً لمديرية دارفور بالإبانة ، تقريراً مطولاً عن دار مساليت ، وقد ورد فيه
 السنة للحدود العرسية لدار مساليت : (لقد كانت حدود دار مساليت حتى قبل سبع سنوات
 تمتد تجاه الشرق من ايفين التي بالقرب من نوفورنتنج وسميت في الخريطة موقورتى تم
 تمتد إلى تيقيري وسميت في الخريطة تيقوري ثم إلى وولي وسميت في الخريطة ويلي
 حتى تصل على حدود تاما بالقرب من آندا وكان الفرنسيون قد ضموا كسل المنطقة
 الواقعة بين هذا الخط وبين وادي اسونقا و وادي كاجا - كوم - أسونقا في وادي .
 وقد تم ذلك بالرغم من أن السكان مساليت وبصرف النظر عن إعلان مارس الإنجليزي
 الفرنسي ١٨٩٩م . ومنذ ذلك التاريخ استمروا في إدارته وجمع الضرائب ، وقاموا في
 ١٩١٧م بإنشاء نقطة في تلك المنطقة في أدري . وعندما كنا نسمع أن الفرنسيين
 أقاموا نقاطاً في دار مساليت أو أخذوا جزيرة من دار مساليت فإن الإشارة كانت لتلك
 المنطقة^(٢٩) ويضيف التقرير وبالتالي فإن الحدود الغربية لدار مساليت إذا حذفنا
 المنطقة التي ذكرناها ، تكون هي وادي كاجا ابتداء من ايفين وإلى الجنوب منها إلى أن
 تصل على ملتقى كاجا وأسونقا وتمتد من هناك في اتجاه الشمال على امتداد وادي

(٢٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): FO/407/182, Grost to Foreign Office 17/3/1916.

(٢٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن): FO/407/182, Foreign Office to Grey 3/4/1916.

(٢٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO/407/182, Enclosure (in) Grost to Foreign Office, 17/3/1916.

اسوفنا إلى أن تصل إلى حدود تاما . وفي إيجاز تحد دار مساليت من ناحية الغرب بوديان أسونقا وكاجا ، وتحده من الشرق بوادي باري . ولم يمارس سلطان دار مساليت أية سلطة إلى الغرب من أسونقا - كم - كاجا كما أنه لم يمارس سلطة شرقي باري . إن أيا من هذه الوديان يمكن أن تكون حدودا مثالية حيث إنها وديان عريضة وموضحة نوضيحا جيدا بسهول رمئية غير صالحة للزراعة . إن أيا من الطرفين يستطيع أن يحفر آباره فيها بدون مضايقات من الطرف الآخر^(٢٠) .

وهكذا بدأ ماكمايكل في وضع بصماته الأولية على ما قد ستكون عليه الحدود بين دارفور ووداي الفرنسية في مرحلة تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى .

(٢٠) غير المرجع السابق.

الباب الثامن

معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية والبدء في تخطيط الحدود

- ١- الاتفاق على اعتبار معاهدة ١٩١٩م ملحقاً لإعلان مارس ١٨٩٩م
- ٢- تأكيد المعاهدة لحقوق السعي والحقوق المكتسبة للقبائل على جانبي خط الحدود.
- ٣- المعاهدة تؤكد تبعية آبار النطرون و طور البيداي وبنر البيدي للسودان
- ٤- الفرنسيون يحتلون جزءاً من إقليم التعايشة ويرفعون العلم الفرنسي في أم دافوق.
- ٥- استاك يرى ضرورة إبرام ملحق جديد لمعاهدة ١٩١٩م .
- ٦- تكوين لجنة بريطانية فرنسية لتخطيط الحدود على الطبيعة .

بعد أن أصبح استاك حاكماً عاماً للسودان وقهر ماكماكل ، الذي كان المسؤول الساسي وصابط الاستحارات في حملته احتلال دارفور ، إلى قمة إدارة مديرية دارفور اقنع وراثة الخارجيه البريطانيه بفكرة سحب الراع من الحكيم . والواقع أن الحرب العالميه الأولى هي التي لعبت الدور الأساسي في تحميد التحكيم بل وفي صرف النظر عه تماماً من جانب الطرفين البريطاني والفرنسي . وقرأنا في الفصل السابق عن التقرير المطول الذي أعده ماكماكل عن دار المساليت وإشارته إلى أن الفرنسيين كانوا قد صموا جزءاً من إقليمهم إلى أفريقيا الاستوائيه الفرنسيه ، بالرغم من أن سكانه مساليت وأن ذلك لم يصرف النظر عن إعلان مارس ١٨٩٩م . وذكر ماكماكل أن الفرنسيين صاموا في ١٩١٧م بإسراء نقطة في تلك المنطفة في أدري . ومع نهاية الحرب العالميه الأولى انحه المنصرون نحو مفاوضات مطولة لسوية ، اقتسام ما تمحصت عن الحرب ، حيث عقدت

سنته من مؤتمرات وأرمت العديد من المعاهدات والاتفاقيات والمدي سرفه
ماكماكن حكومة السودان في إطار ما سمي بمؤتمر باريس للسلام ١٩١٩م

في إطار ذلك المؤتمر أبرمت السلطات البريطانية والفرنسية معاهدة السلام من
سبتمبر ١٩١٩م بشأن حيازتهما في شمالي وأوسط افريقيا . وانعقد الدولتان على أن
تكون تلك المعاهدة {ملحقاً} Supplementary لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة بويو
١٨٩٨م . ويتتلى فقد اكتسبت معاهدة ١٩١٩م ومنذ البدء أهمية بالغة بالنسبة لحدود
السودان الغربية مع جمهوريتي أفريقيا الوسطى وشاد من ناحية وحدود السودان الشمالية
الغربية مع ليبيا من ناحية أخرى (١) .

بداية أكدت معاهدة الناس من سبتمبر ١٩١٩م، فيما يتصل بحدود السودان مع كل
من افريقيا الوسطى وشاد ، على نقطة البداية التي نص عليها إعلان مارس ١٨٩٩م .
ومن ثم اتفقت الدولتان على أن يتابع خط الحدود ، من حيث المبدأ فاصل المياه بين
خط تقسم المياه في حوضي النيل والكنغو حتى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمال
{ وضح للمعاهدة يجب {رسم الحدود من تلك النقطة بحيث تفصل من حيث المبدأ مناطق
دار كوتي ودار سيلا ووداي ودار تاما من مناطق التعايشة والقبائل الأخرى الخاضعة
إلى دار فور ودار مساليت ودار قمر } . وتعبراً لذلك المبدأ {يجب أن تجري الحدود إلى
ملتقى وادي أزوم مع وادي كاجا . ومن ثم تتابع من هناك وادي كاجا حتى تقاطعه مع
وادي أسوتقا ومن ثم يجب أن تتابع الحدود من هناك وادي أسوتقا إلى نقطة تقع شمال
جبل كودير ، تقوم لجنة الحدود بتحديد ما تجري الحدود من تلك النقطة نحو الشمال
بحيث تتابع الحدود بين تاما ومساليت ، ثم تتابع الحدود من هناك الحدود الشرقية لدار
تاما حتى تصل إلى أقصى نقطة التقاء شمالية بين دار تاما ودار قمر . وتجري الحدود
من هناك شمالاً حتى وادي هور . ويجب ترسيم الحدود في كل هذا الجزء من الخط على
نحو يفصل من حيث المبدأ دار تاما والإقليم الذي يقطنه فرع من قبيلة الزغاوة كوبي
الخاضعة بالفعل للسلطة الفرنسية ، من منطقة قبائل الزغاوة الأخرى } .

واشتراطت المعاهدة وحوب توفر السعي للقبائل التي على جاني الحدود . كما نرك
للجنة الحدود المرمع قيامها تحديد مواقع المياه ، على أن تكون انار (أوربا) عند التحديد

على الجانب الفرنسي من الحدود . أما عن وصف خط الحدود بعد أن يصل إلى {وادي هور} فقد نصت المعاهدة على أن {تتابع الحدود ذلك الوادي ، من حيث المبدأ في اتجاه الشرق حتى تصل إلى الحد الشرقي لمنطقة النفوذ الفرنسي ، وبالتحديد خط طول ٢٤ شرقي غرينتش ، وبحيث تفصل من حيث المبدأ أراضي قبائل البديات والقرعان إلى الشمال من أراضي الزغاوة الذين إلى الجنوب} ^(١).

وأكدت الففرنس {٥-٦} من المعاهدة بأنه ، قد بات مفهوماً أن وصف الحدود بأنها تتابع {وادي} فإن ذلك يعني عدم الإضرار بحقوق مسقي السكان على جانبي الوادي . كما اكذب القرعان أيضاً أنه عند ما يتم وصف الحدود بأنها تجري من نقطة إلى أخرى حيث يفصل من حيث المبدأ منطقة قبيلة من منطقة قبيلة أخرى فإن ذلك يعني وحيث مراعاة الحقوق القائمة على حاضي الحدود بقدر الإمكان ^(٢) . واللافت هنا أن بريطانيا اعترفت ، بموجب المعاهدة ، وعرضت تمكين السلطات الفرنسية من ممارسة سيطرة فاعلة على قبائل البديات والقرعان ، بأنه ربما يكون من الضروري بالنسبة إلى فرنسا أن تمتد نفوذها شرقاً إلى ما بعد خط طول ٢٤ درجة شرق وإلى الشمال من {وادي هور} . بالرغم من أن المعاهدة اشترطت عدم امتداد السيطرة الفرنسية إلى ما وراء حدود المنطقة المأهولة بالقبائل المذكورين . كما أنه لا يجوز للسيطرة الفرنسية التعدي على الحقوق القائمة الكاملة الحاصلة بالحكومة البريطانية على بنز {النطرون} وبنز {طور البديدي} وبنز {البديدي} والتي تقع جميعها على الجانب السوداني من الحدود وحارح الماطق التي تسكنها قبائل البديات والقرعان . وبالرغم من أن التحديد النهائي لهذا الامتداد من الحدود قد ترك للجنة الحدود ، إلا أن المعاهدة اشترطت {وجوب ألا تتجاوز الحدود في كل الأحوال خط طول ٢٤ درجة و ٣٠ دقيقة شرقي غرينتش} ^(٣) .

لقد ذكرنا سلفاً أن معاهدة ١٩١٩م نصت على أنها ملحق للإعلان المبرم في لندن في الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م التي نظمت الحدود بين الحباريات الاستعمارية البريطانية والفرنسية ومناطق النفوذ التي تقع عربي وشرقي نهر النيجر . وبضيف هنا أن معاهدة ١٩١٩م قد نصت في بندها الأخير

(٢) نفس المصدر السابق.

(٣) نفس المصدر السابق.

(٤) نفس المصدر السابق.

على - {أنه من المفهوم أنه لا يوجد في هذه المعاهدة ما يخل بتفسير إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م ، والذي طبق له أن كلمات المادة (٣) التي تقرراً ومن ثم يجب أن تجري الحدود إلى الجنوب شرق حتى تلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش قد تم قبولها بحيث تعنى : يجب أن تجري في اتجاه جنوب شرق حتى تلتقى مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش عند تقاطع تلك الدرجة من خط الطول مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً} (٥) .

لا شك أن تعبير {سلاطين} الحبر بحدود السودان العربية بـ {ماكمايكل} قد سهل الوصول إلى تسوية سريعة للصراع الطويل على تلك الحدود . لكن مروه ماكمايكل جعل السودان يفقد مساحات واسعة من الأراضي ، فقد وافق ماكمايكل على سير المسار أن يحتفظ انفرنيسون بنس فقط بدار باما ولكن أيضا بـ {حجار توكي} بالرعيم من اهم من الرعاوة . ذلك بالإضافة إلى احتفاظ الفرنسيين بالديبات والقرعان . لقد اعتبر ماكمايكل ان تلك التسوية مفعلة وأنه {حصل على كل ما كانت يمكن التغلب عليه} (٦) . بصاف إلى ذلك أن المعاهدة افقرت لتتصلب الجغرافى مما يعنى ان الفرنسيين {٢-٥} من المعاهدة قد اتفقا على عائق لجنة الحدود ، المرمع قامها بمهام ثقيلة . خاصة وان الحدود إلى الجنوب من خط عرض ١٢ درجة شمالاً لم يتم ترسيمها حرائطياً . كما أن قبول حائط عرض باعتبارها حدوداً إلى الشمال من وداي هور {خط عرض ١٥ درجة و ٤٠ دقيقة} قد اعتبر إجراء مؤقتاً اقتصاه الافتقار للمعلومة الجغرافية ، مما يعنى أن على لجنة الحدود المزمع قيامها أن تحدد على وجه الدقة حدود المناطق النسي تغطيها قائل الديبات والقرعان .

لقد لحص {استاك} حاكم عام السودان في رسالة منه ، بتاريخ الرابع من ديسمبر ١٩١٩م ، إلى {النبى} Allenby المندوب السامى البريطانى في القاهرة الوصع بقوله : {ارى أننا بحاجة إلى اتفاق آخر ملحق بعد أن تستكمل لجنة الحدود مهمتها ، ويهدف الاتفاق الجديد إلى أمرين . الأول أن يعرف على وجه الدقة كل الخط الحدودى وبصفة خاصة في المنطقة التي تقع إلى الجنوب من خط عرض ٩ درجة شمال ، والأمر الثانى

(٥) سيعرض لاحيه هذا النص في القسم الثانى من هذا الكتاب الحاضر بحود السودان مع ليبيا

Wingate Papers, No.46, MacMichael to Wingate, 29/5/1919

(٦) انظر :

استبدال خط طول ٢٤ درجة الواقع إلى الشمال من وادي هور بحدود جديدة بمنح بموجبها إلى الحكومة الفرنسية كل المنطقة التي يقطنها القرعان والبيديات ، وذلك بدلا عن السماح لها بتمديد منطقة نفوذها كإجراء مؤقت كلما اقتضت الضرورة إلى ما وراء حدودها الشرقية الفعلية كما ورد في معاهدة ١٩١٩ (١) .

لم تقف ملاحظات إنسانك ، حاكم عام السودان ، عند ذلك التخصيص . من الجفء بمذكره أخرى ، يبدو أنها من إعداد ماكملوك ، شارف توصيح إلى أن الحدود الفرنسية على امتداد طولها تحتاج إلى مسح وتعيين . وقد ركزت المذكرة على وحشية الحصص على قطاع من امتداد الحدود العربية يحتاج إلى مسح وتسوية وبحسب نصفه عاحلة . الأول وهو الأهم . هو القطاع الحدودي الذي يبدأ من أقصى نقطة اتصال شماله ببحر دار ناما ودر فمر خط طول ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة بالنفريش إلى وادي هور وعلى امتداد تلك الوادي إلى خط طول ٢٤ درجة . وقد قرر حاكم عام السودان أهمية هذا القطاع لأنه غير معرّف وأن من الصعوبة بمكان سيطر السيطرة الإدارية على القاطنين في تلك المنطقة سواء بالنسبة لحكومة السودان أو للسلطات الفرنسية .

وتأسيسا على ذلك اقترحت حكومة السودان تكوين لجنة مشتركة حاصلة بصفة عاحلة لتقوم بـ {بتعيين} و {تخطيط} ذلك القطاع . وبحسب يكون تقريرها مساندا لمساره بعد قبوله من قبل الحاكم العام والسلطات الفرنسية المحلية . وعلى أن يشير ذلك التقرير كملحق لمعاهدة ١٩١٩م . وكخيار آخر اقترحت حكومة السودان قبول تقرير اللجنة المذكورة بصفة مؤقتة إلى حين إكمال التعيين الوارد في معاهدة ١٩١٩م . أما القطاع الثاني الذي بحاجة ماسة إلى {مسح وتسوية} لأنه لم يسمح إطلاقا من قبل ، فهو الحدود التي نابع خط عرض ١٢ درجة شمالاً . وحيث إن المنطقة المعنية غير معروفة تقريبا للسلطات المحلية لعدم رسميتها حرائطياً من قبل ، فقد اقترحت حكومة السودان أيضا تكوين لجنة مسح مشتركة لمسح تلك المنطقة بصفة عاحلة إلى أن نتم التسوية النهائية {بتعيين} الحدود (٢) .

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/407/185, Governor-General to Allenby, 4/12/1919.

F O/407/185, Addendum No (2)

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

لقد حتم حاكم عام السودان مذكرته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة بالتسؤل عما إذا كان من الممكن له أن يبدأ اتصالات لاسلكية مع المسؤول الإداري الفرنسي في مركز تشاد عن طريق أسبي بعرص نقل تلك المقترحات إليه . كما تساءل أيضا عما إذا كان ماسا إبلاخ المسؤول الفرنسي أيضا بنيه حكومة السودان بوضع قوات كافية بالإضافة إلى تعيين بريطاني بعم في دار مسائب ودار فمر بكون مسئولا عن انطمة وعن توجيه السلاطين المحليين في الأمور الإدارية ^(٩) . في هذه الأثناء ، ومبيل فل مقترحات حاكم عام السودان إلى الخارجية البريطانية ، قامت قوات فرنسية باحتلال جزء من الانقلم الذي يقطه قبلة النعاشه ، كما قاموا برفع العلم الفرنسي في {أم دافوق} وكما جاء في رسالته {النبئي} المندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩١٩م . إلى {كبيرزون} Cuizon ورسر الخارجية البريطانية ، ان فرسيس بفرصون ان {أم دافوق} يقع جنوب خط عرض ١٢ درجة شمال وعري خط تقسيم المياه بين حوضي النيل وساري . كما أنهم يحاولون تأليه لا يوجد خط تقسيم المياه بين النيل والكغو شمالي حدود مديريه بحر العرش ^(١٠) . واعترف {النبئي} بأنه من المسبب -السنة لحكومة السودان أن تحرم في تلك المرحلة ، ما إذا كانت المنطقة التي قام الفرنسيون باحتلالها ستؤول إلى فرنسا أم إلى السودان ما لم يتم تعيين الحدود . توصوح ، وناسيسا على ذلك اقترح {النبئي} على وزارة الخارجية البريطانية {وحووب الا يعود فرنسا باحتلال أي مضفة لم تكن تحت احتلالها عندما بدأت المفاوضات التي اقصت إلى معاهدة ١٩١٩م وذلك حتى يتم التوصل إلى تسوية نهائية للحدود} ^(١١) .

بالرغم من مرور شهرين لم تزد وزارة الخارجية البريطانية على رسالته {النبئي} ونعل لذلك السبب حددت حكومة السودان ملاحقتها لموضوع الحدود العربية مع السلطات البريطانية في لندن . فقد اقترح {النبئي} المندوب السامي البريطاني في القاهرة . داعار من حكومة السودان على وزارة الخارجية البريطانية ، في الخامس والعشرين من فبراير ١٩٢٠م . وحووب إبلاخ فرنسا برعة حكومه السودان ، القيام باحتلال دار مساليت ودار فمر بصفة عاجله خاصة ، وأن نبيك الدارين لا تمثلان صعوبات مثل المشاكل الناشئة

(٩) نفس المصدر السابق .

FO 407/186. Embassy to Cairo, 22.3.1920

(١٠) رسالته لوزارة الخارجية لبريطانية (س) .

(١١) نفس المصدر السابق .

حوا (١٦). وقد وجد اقتراح حكومة السودان قولاً لدى السلطات البريطانية في لندن . فقد
 نقلت إلى السلطات الفرنسية رغبة حكومة السودان باحتلال الإقليم الذي أصبح جزءاً من
 السودان ، بموجب معاهدة الحدود بين دارفور ووداي ، أي دار مسالاب ودار قمر (١٧) .

يبدو أن السلطات الفرنسية وإن كانت قد وافقت على المقترح البريطاني ، بأن تقوم
 السلطات الفرنسية والبريطانية المحلية بتعيين الحدود ، إلا أنها أعربت عن رغبةها بوقف
 أي عمليات تقصي إلى احتلال إقليم جديد ، حتى يتم التصديق على معاهدة ١٩١٩م ، من
 قبل البرلمان الفرنسي (١٨) . لكن إلحاح المندوب السامي البريطاني في القاهرة متاعلة
 الموضوع ، فرص على الخارجية البريطانية إبلاغ السلطات الفرنسية بتاريخ الثامن من
 مارس ١٩٢٠م ، أهمية قيام حكومة السودان بالمضي قدماً باحتلال الإقليم الذي تم صممه
 نهائياً للسودان (١٩) . وفي محاولة لإقناع السلطات الفرنسية بذلك التوجه ، أعربت وزارة
 الخارجية البريطانية ، بأنها لن تثير بالمقابل أي اعتراض من جانبها ، إذا قامت فرنسا
 باحتلال الإقليم الواقع على الجانب الآخر من الحدود التي أرستها معاهدة ١٩١٩م .
 إضافة إلى ذلك أشارت الخارجية البريطانية بأنها لا تمنع بأن يكون ذلك الإجراء مؤقتاً
 حتى يتم تعيين الحدود على نحو دقيق بموجب معاهدة ١٩١٩ (٢٠)

بالرغم من أن فرنسا وافقت منذ مارس ١٩٢٠م ، بأن يتم تعيين الحدود بواسطة
 السلطات المحلية ، إلا أن التسرع في ذلك لم يبدأ حتى مارس ١٩٢١م ، عندما صادق
 البرلمان الفرنسي على معاهدة ١٩١٩م . وعلى أثر علمه بالتصديق سارع (كيرزون)
 وزير الخارجية البريطانية ، بإرسال مذكرة إلى رصيفه الفرنسي ، بتاريخ الأول من
 أبريل ١٩٢١م ، شرح فيها رؤاه حول الإجراءات التي يجب اتباعها في القيام (بالتعيين
 الفعلي للحدود) (٢١) . لقد نوه (كيرزون) في مذكرته إلى أن الحدود العرصة طويلة جداً ،
 الأمر الذي يصعب على لجنة واحدة القيام بالمهمة كلها . وتأسيساً على ذلك فقد افترج

F O 407/186 Allenby to Curzon 22/2/1920

F O 407/186 Curzon to Curzon 4/3/ 1920

F O 407/186 Curzon to Allenby 6/3/ 1920

F O 407/ 86 Curzon to Curzon 8/3/1920

F O 407/186, Curzon to Arthur, 14/1/1921

(٢٢) رشف ورازه الخارجية البريطانية (لندن).

(٢٣) رشف ورازه الخارجية البريطانية (لندن).

(٢٤) رشف ورازه الخارجية البريطانية (لندن).

(٢٥) رشف ورازه الخارجية البريطانية (لندن).

(٢٦) نفس المصدر السابق .

(٢٧) رشف ورازه الخارجية البريطانية (لندن).

تقسيم المنطقة المراد تعيينها إلى أربعة قطاعات ، وأن يوكل كل قطاع إلى لجنة حاصه
به ، والقطاعات الأربعة هي : -

- ١ . الإقليم الذي يقع إلى الجنوب من خط عرض ١٢ درجة شمالا .
- ٢ . الإقليم الذي يقع بين خط عرض ١٢ درجة و ٣٠ دقيقة شمالا بالقرب إلى
أقصى نقطة اتصال شمالية بين دار تاما ودار قمر .
- ٣ . الإقليم الذي يقع إلى الشمال من خط عرض ١٤ درجة و ٤٠ دقيقة شمالا
إلى تقاطع وادي هور مع خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش .
- ٤ . الإقليم الذي يقع شمال وادي هور .

ركز {كيرزون} في مذكرته للسلطات الفرنسية على أن القطاعين الأول والثاني
حتاجان لأسباب إدارية ، إلى تسوية فورية . ولذلك اقترح البدء في عمليتي {التعيين
والتخطيط} Delimitation and Demarcation لها في سناء عامي ١٩٢١ ١٩٢٢ وعلى أن يتم
تأجيل {تعين وتخطيط} القطاعين الثاني والرابع . وكسا للرمز اقتراح {كيرزون} على
رصيفه الفرنسي ، منح السلطة للممثلين الفرنسيين في إفريقيا الاستوائية الفرنسية ، لفهم
بالترتيات الصرورية بالتعاون مع حكومة السودان في سائر أعمال المساحة ونسوية و
{تخطيط الحدود} (١٨) .

بعد جدل حول عدد الموظفين الذي اقترحه المذكرة البريطانية مع الاتفاق على أن
يوكل إلى لجنة مركزية مشتركة بالإضافة إلى لجنة فرعية مهمة {تعين} كل الحدود .
وقد مثل حكومة السودان في اللجنة المركزية الممثل {بيرسون} Pearson مدير مصلحة
المساحة ومثل حكومة فرنسا الكولونيل {جروسارد} Grossard . وبعدما تم الاتفاق عليه

(١٨) فير أصدر نسق ، وملاحظ أن لإجراء الذي اقترحه وزير الخارجية البريطاني في رصيفه
فرنسي ، كل في عدة حكد عام السودان في فبراير ١٩٢١م كد ملاحظ ريث التمرد لاوي سي
وردت فيها كلمة {تخطيط} انظر :

فقد اجتمعت اللجنة المركزية المشتركة في مدينة الفاشر في نوفمبر ١٩٢١م ، وبدأت
اللجان الفرعية أعمالها في بداية فبراير ١٩٢٢م (١٩) .

بالرغم مما اقترن بمعاهدة ١٩١٩م من إشكاليات تتعلق بتفسيرها مقروءة مع إعلان
١٨٩٩م ، ومن جوانب قصور وإيهام ساد وصف الحدود في بعض قطاعاتها إلا أنها
حسمت بوضوح تنعية القبائل والديار والآبار والجبال سواء كان بالنسبة للسودان أو
بالنسبة لأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، كما اشترطت صراحة وجوب بواقي المسقى من
الوديان للقبائل على جانبيها ، وكذلك وجوب مراعاة الحقوق المكتسبة على جانبي الحدود
بفدر الإمكان في حالة وصف الحدود بأنها تجري من نقطة إلى أخرى بحيث تفصل بين
حيث المبدأ منطقة قبيلة من منطقة قبيلة أخرى . بصاف إلى كل ذلك مسألة هامة وهي أن
المعاهدة نصت على تكوين لجنة لتقوم (بتحديد) الحدود تارة و (مسح) الحدود تارة ثانية
(وترسيمها خرائطياً) تارة ثالثة . وكما نرى أن المقصود من كل ذلك هو (تخطيط)
الحدود . ولعل مما يؤكد ذلك على نحو حاسم أن كيرزون وزير الخارجية البريطانية .
قد أكد في رسالته ، بتاريخ الثامن من مارس ١٩٢٠م ، إلى وزير الخارجية الفرنسية ،
والتي أشربا لها سلفاً ، أكد أن القطّاعين الأول والثالث { A and C } يحتاجان إلى
تسوية بصفة عاجلة ، وانطلاقاً من ذلك اقترح كيرزون البدء في (تعيين وتخطيط) تلك
القطاعات في شتاء ١٩٢١-١٩٢٢م . والناصب أن السلطات الفرنسية لم ترفض عبارة
(تعيين وتخطيط) الحدود ، بل وافقت على ذلك وبدأت اللجان أعمالها على الطبيعة في
بداية فبراير ١٩٢٢م على ذلك مما يؤكد أن بنية الطرفين متجهة نحو تخطيط الحدود .

(١٩) انظر :

P K Boulnois (On the Western Frontier of the Sudan) Geographical Journal, Vol. 3 (1924) p 465

الباب التاسع

إشكاليات تفسير معاهدات

الحدود على الطبيعة

- ١- هل وسّعت معاهدة ١٩١٩م إعلان مارس ١٨٩٩م أم وضحت أم عدلته ؟ .
- ٢- تمسك حكومة السودان بأراضي التعايشة .
- ٣- مشكلة تحديد موقع آبار الطينة وتنوء كلبس
- ٤- وفاة مدير مصلحة المساحة السودانية أثناء مسح الحدود في أم دافوق .

وصلنا في الباب الثامن إلى أن السلطات البريطانية والفرنسية سكتا لحة مركزية لرحمة الحدود بين السودان وما كان يعرف بأفريقيا الاستوائية الفرنسية على الطبيعة وقد اجمعت تلك اللحة بالفعل في مدينة القاهر في العاشر من نوفمبر ١٩٢١م. وأن اللحتين الفرعيتين شرعتا في مهلهما مع بداية فبراير ١٩٢٢م .

لقد أفررت مهمة (تخطيط) الحدود ومنذ البدء بعض الصعوبات ، ففسد واحته اللحه المركزيه . المكونة من (بيرسون) مدير مصلحة المساحة السودانية والكولونيل (جروسارد) ممثل الحكومة الفرنسية ، مشكلتان تتعلقان بتفسير بنصوص معاهدة ١٩١٩م على الطبيعة ، أي ترجمة الحدود على الأرض .

كانت المشكلة الاولى تتعلق بالفقرة الثانية من معاهدة ١٩١٩م الملحقه بمعاهده الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م وإعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م . لقد لاحظ (بيرسون) حق في مذكره أرسلها إلى حاكم عام السودان . تاريخ الخامس عشر من أبريل ١٩٢٢م ، أن النص الإنجليزي لمعاهدة ١٩١٩م يشير إلى أن المادتين الثانية

والتالثة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م قد تم {توسيعها} Amplified بما
يشير النص الفرنسي لداب المعاهدة إلى أن المادتين المعيتين قد تم {تعديلهما}
Modified (١).

إن أهمية هذا الاختلاف بين الصين الإنجليزى والفرنسى ، يعود إلى أن
{جروسارد} ممثل فرنسا في اللجنة المركزية قد حادل بأن المادة الثانية من إعلان مارس
١٨٩٩م قد تم تعديلها وبالتالي فإن ذلك يعنى أن الفقرة الأخيرة من تلك المادة لم تعد
ملزمة . ولكيما تصح الفكرة بعد للأذهان أن الفقرة المعينة هي التي تقرأ {ولا يتبغى
ترسيم الخط بأي حال إلى الغرب بحيث يتجاوز خط طول ٢١ درجة شرقي غرينتش أو
ترسيمه إلى الشرق بحيث يتجاوز خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينتش} . وبالتالي فإن
فحوى التفسير الفرنسي هو أن خطي طول ٢١ درجة و ٢٣ درجة لم يعودا عاملاً
باعتبارهما يمثلان النطاق الذي يجب أن يجري خط الحدود ، الواقع في القطاع الذي يقع
بين خطي عرض ١١ درجة شمالاً و ١٥ درجة شمالاً، في إطارهما ، وبحيث لا
ينعدهما . ومن ناحية أخرى جادل {بيرسون} ممثل حكومة السودان في اللجنة المركزية،
بأن حدود النطاق المنصوص عليه ، أي التي ما بين خط طول ٢١ و ٢٣ درجة ، ملزمة
من حيث المبدأ للطرفين وأن إعلان مارس ١٨٩٩م سواء كان قد تم توسيعه أو تم تعديله
يظل ساري المفعول طالما أنه لم يتم تعديله صراحة أو حتى بالاستدلال الضروري بما
هو ليس معاهدة جديدة بل مجرد ملحق . وذهب بيرسون إلى أن الحملة الأخيرة من
المادة (٢) في إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتم إلغاؤها سواء كان ذلك صراحة أو حتى
بمقتضى الاستدلال اللازم (٢) .

أما المشكلة الثانية التي واجهت اللجنة المركزية ، وهي بصدد ترجمه معاهدة
١٩١٩م على الطبيعة ، فهي وثيقة الصلة بالمسألة الأولى . فقد نصت الفقرة رقم (٣) من
معاهدة ١٩١٩م الملحقة بإعلان مارس ١٨٩٩م ، على أن يبدأ خط الحدود من النقطة
التي يلتقي عندها الحدود بين الكونغو البلجيكي وأفريقيا الإستوائية الفرنسية مع خط ترسيم
المياه الذي بين حوضي النيل وحوض نهر الكونغو ، وسوف يتناع الخط من حيث المبدأ

(١) دار الوثائق القومية (مخابرات) :

R S C A Intelligence 4/1-9 Pearson to the Governor General, 15/2/1922

(٢) نفس المصدر السابق .

فاصل المياه المذكور حتى يصل إلى تقاطعه مع خط عرض ١١ درجة شمالاً، ومن تلك النقطة يتم ترسيم الخط بحيث يفصل من حيث المبدأ أراضي النعاشية والقابل الأخرى الحاصصة إلى دارفور عن الأراضي التابعة لدار مساليب ودار فمر .

ويتبدى من هذا النص أن الطرفين المتعاقدين، في ١٨٩٩م وكذلك في ١٩١٩م قد ارتكبا خطأين بمان عن جهل بالحقائق الطبيعية بتعاقبهما عليه . ففي المقام الأول لقد استند اتفاقهما على فرصة أن خط تقسيم المباد بين حوضي النيل والكنغو يمتد شمالاً حتى يصل إلى خط عرض ١١ درجة شمالاً، غير أن استكشافات لاحقة أثبتت أن الخط المذكور لا يذهب إلى أبعد من خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالاً. أما الخط الثاني فهو أن الأطراف المتعاقدة ، افترضت أيضاً أن النعاشية يقطنون إلى الشمال من خط عرض ١١ درجة شمال فيما أغلبية القبيلة تعيش في الواقع إلى الجنوب من النقطة المذكورة . وهكذا فإن النتيجة المترتبة عن تلك الافتراضات هي عدم وجود قاعدة محددة يمكن أن تهتدي بها اللجنة عند قيامها بتسوية الحدود بين خطي عرض ١٠ درجة و ١١ درجة شمال (٣) .

في سياق البحث عن معالجة للإشكال الذي واجه اللجنة المركزية ، جادل الجانب الفرنسي بوجود أن تتابع الحدود، ابتداءً من نهاية خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو وحتى خط عرض ١١ درجة شمالاً، خط تقسيم المياه بين نهري النيل وشاري . ومن ثم تكون القاعدة التي يستهدي بها بعد ذلك الحد ، هي الحدود القبلية.

إن المغزى العملي للمجادلة الفرنسية هو أن جراً كبيراً من دارفور ، وهو القطاع الذي يقع مباشرة إلى الشمال من خط عرض ١٠ درجات شمالاً سيذهب إلى الفرنسيين . ذلك أن كل الوديان التي في تلك المنطقة تجري نحو الجنوب العربي بحيث تصب في نهر شاري وليس في حوض النيل كما هو موضح في الخرائط القديمة . أما بيرسون ، ممثل السودان في اللجنة فقد ركز في رده على أن القصد البديهي للأطراف المتعاقدة هو أن تنسب اللجنة بمجرد انتهاء خط تقسيم المياه بين نهري النيل والكونغو القاعدة القبلية . وأشار بيرسون إلى حقيقة هامة وهي أن أراضي قبيلة النعاشية المحددة في معاهدته ١٩١٩م ، باعتبارها حاصصة إلى دارفور ، تمتد من حيث الواقع إلى الجنوب من خط عرض ١١ درجة إلى مسافة مقدرة . عزز بيرسون بقده للطرح الفرنسي بعدم وجود أي

(٣) نفس المصدر السابق .

ذكر لخط تقسيم المياه بين نهري النيل وشاري سواء في إعلان ١٨٩٩م أو معاهدة ١٩١٩م (٤) .

بعد التفاوض مع مستشاريه أصبح (استاك) الحاكم عام السودان بيرسون عر اللاسنكي كما ورد في مذكرته إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثاني من مارس ١٩٢٢م ، بأن الرأي القابولي يؤيد رأيه بأن النطاق المذكور في المادة (٢) من إعلان ١٨٩٩م ، أي أن خطي ٢١ و ٢٣ درجة شرقي غرينس ، ما زال مفعولهما سارياً بين خطي العرض ١١ و ١٥ درجة شمالاً ، وأن وجهة النظر القابولية ترفض أيضاً الزعم الفرنسي بشأن خط تقسيم مياه نهر شاري . وعليه يجب على بيرسون ألا يغفل امتداد العود الفرنسي إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة . ولكن إذا ردي أنه لا يوجد صرر في ترك الفرنسيين يمتدون على أسس قبيلة . وأن ذلك ماسب لسلطات السوداية المحلية ، فإن عليه رفع الأمر في سي من التحييد . ونوه (استاك) إلى (بيرسون) بالرووي حتى يصل إليه (كوليتستر) ، حيولوحى للحكومة الذي عادر الخرطوم في الخامس والعشرين من فبراير للانضمام إلى جانبه تحسباً لاحتمال أن يتحلى (بيرسون) عن مناطق غنة بالمعادن تقع إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرينس (٥)

ويلاحظ أن حاكم عام السودان النمى في رسالته التي وجهها إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، الحصول على قرار بشأن ما إذا كانت رؤيه بأن الحدود الواردة في الحملة الأخيرة من المادة الثانية من إعلان ١٨٩٩م ما زالت سارية المفعول وأن ما ذهب إليه في هذا الشأن صحيح . كما ساءل الحاكم العام فيما إذا كان ممكناً له أن يسمح للفرنسيين بمرور إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة إذا ظهر أن تلك الفرصة مفعولة دون انتهاك خضير للحقوق القبلية . وساءل أيضاً ما إذا كانت حكومة صاحب الحلالة سوف تعترض إذا ما قام ذلك بالرغم من القيود المبنية في المادة الثانية من إعلان ١٨٩٩م (٦) .

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/371/7748, Governor of the Sudan to High Commissioner for Egypt and the Sudan 12/3/ 1922

(٦) نفس المصدر السابق .

لقد رفع المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، وجهات نظر السلطات السودانية والفرنسية المتباينة حول تفسير معاهدة ١٩١٩م على الأرض ، بتاريخ العشرين من مارس ١٩٢٢م ، إلى السلطات البريطانية في لندن ^(١) . وكما يبدو من رد وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ السادس من أبريل ١٩٢٢م إلى (النبي) المفوض السامي في القاهرة عدم رعبتها في إثارة خلاف أو جدل مع الحكومة الفرنسية . فقد وجهت حكومة السودان بعدم الاعتراض على تحديد الحدود إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة شرقي غرقتس إذا كان ذلك متفقاً مع الأوضاع المحلية . (إن واجب المفوضين بشأن الحدود هو تقفي الخط المعرف في المعاهدة كلما كان ذلك ممكناً أما إذا ثبت أن من المستحيل تقفي هذا الخط طبقاً للتعريف الوارد في المعاهدة ودون أن يقع الخط إلى الغرب من خط طول ٢١ درجة أو إلى الشرق من خط طول ٢٣ درجة ، وذلك في القطاع الواقع بين خطي عرض ١١ درجة و ١٥ درجة شمالاً فإنه ينبغي اعتبار إعلان ١٨٩٩م ، قد تم تعديله إلى ذلك المدى ، بينما إذا وقع الخط الذي تم تقفيه في داخل نطاق القيود المذكورة أعلاه ، فإن الإعلان قد تم توسيعه فقط بموجب معاهدة ١٩١٩م) ^(٢) .

لم تكن تلك هي الصعوبة الوحيدة التي واجهت لجنة الحدود . فقد بررت مشكلة بشأن {آبار الطينة} التي وصفت بموجب معاهدة ١٩١٩م في جانب السودان من الحدود ، بيد أن الفرنسيين ، تأسيساً على حقيقة أنهم قد سبق أن عروا منطقة الأنار في ١٩١٢م واستمروا في إدارتها ، ادعوا تبعية الآبار لهم . وتمسك جانب حكومة السودان بتبعية الآبار للسودان تأسيساً على حجتين . الأولى أن {آبار الطينة} كانت تخضع لإعارة سودانيين في الستين السابقتين لإنرام معاهدة ١٩١٩م ، والثانية أن تلك الآبار تشكل مصدر المياه الثابت لقبلية {زغاوة كوبي} التابعة للسودان ^(٣) . ولم تقف مفارقات معاهدة ١٩١٩م عند ذلك . فقد تبين أنها وضعت مجموعه تتكون من ٣٨ قرية ، تقع بالقرب من

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/371/7748, High Commissioner to Curzon, 20/3/1922

(٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن).

F.O./371/7748, Foreign Office to Alleneby, 6/4/1922

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/371/8977, Extracts from Sudan Annual Report , 1922

خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة . وهي مأهولة بعناصر من قبيلة الداجو ومدارة من قبل الفرنسيين ، في داخل حانب السودان من الحدود . وحدث ذات الأمر بالنسبة على قرى في {دار سنيار} وقرى أخرى بالقرب من {كودي} فقد تم وضعها بموجب معاهدة ١٩١٩م إلى حانب السودان من الحدود بالرغم من أنها كانت تحت الإدارة الفرنسية ، من حانب آخر فإن المنطقة المعروفة بـ {نتوء كلبس} قد تم وصفها بموجب معاهدة ١٩١٩م، في الجانب الفرنسي من الحدود ، بالرغم من أن بعض قراها تبتل أنها تحت إدارة حكومة السودان ^(١١) .

على أنر إكمال لجانب الحدود الفرعية المرحلة الأولى لمسح الحدود على الطبيعة في يوليو ١٩٢٢م ، عقد المندوبان الرئيس ، بيرسون وجروسارد ، سلسلة اجتماعات في الأسبوع الأخير من أغسطس ١٩٢٢م ، دور الوصول لاتفاق ، وقد حاول {بيرسون} وفي ذهنه تعليمات الخارجية البريطانية ، فتح الطريق المسدود في رسالته إلى {جروسارد} عرّج الثامن من سبتمبر ١٩٢٢م ^(١٢) . فقد أكد على أهمية استمرار التفاوض بين الطرفين دور حاحه إلى اللجوء إلى تحكيم ، ونوه في ذلك السياق بأن حكومة السودان تمسك بأراضي التعايشة بسبب رابطة هذه القبلة الطويلة مع حكومة السودان ، واطلاقاً من رؤيته بأن ذلك النوع من الحدود لا يمكن تسويبه إلا بإجراء تبادل في الأراضي ، فقد اقترح بيرسون بأن تأخذ السلطات الفرنسية المجموعة الكبيرة من قرى الداجو ، وكذلك القرى التي تقع داخل حانب السودان ، بموجب اتفاقية خط معاهدة ١٩١٩م . وهي الواقعة في {دار سنيار} وإلى الشمال من جبل كودي . وبالمقابل يأخذ السودان {نتوء كلبس} وإقليم التعايشة ^(١٣) . لكن {جروسارد} المندوب الفرنسي، لم يكن نأى حال مفاوضاً مرناً، فقد أكد في رده بتاريخ الثاني عشر من سبتمبر ١٩٢٢م بأن صلاحياته تقصر على تطبيق نص المعاهدة على الطبيعة بعد فحصها وليس إيجاد نفسه في مناقشة نسوة ، وكمثال في رده إن مقترح حانب {بيرسون} تخرج عن نطاق صلاحياته ^(١٤) .

(١٠) لرصف وزارة لدرجيه انبرطاجيه (لندن) FO 37.8876 Extracts from SFR November 1922

(١١) دار الوثائق القومية (مخابرات): R S C.A.Intelligence, I/1-9, Pearson to Grossard, 8/9/1922

(١٢) نفس المصدر السابق.

R S C A Intelligence I/1-9, Grossard to Pearson, 12/9/22

(١٣) - ر. توبو القومبي

بالرغم مما انطوى عليه الرد الفرنسي من شدد واضح ، استمر برسون في بذل جهوده مع الحائز الفرنسي حتى أحر أيام حياته ، فقد عرض في حر رسالة مه سارخ اللابس من نوفمبر ١٩٢٢م ، أي قبل شهر واحد من وفاته في أد دافوق في ديسمبر ١٩٢٢م^(١٤) . إمكانية تقديم تارل أحر بهدف الوصل لاتفاق مع السلطات الفرنسية بنسب لتأ ذلك من استعادته بتعديل {ترسيم} خط الحدود مسافة ٢٠ كيلو متر نحو الشرق معني بالضرورة تعديل تمسكه الأساسي الحاص بإقليم التعاضة ، أمما بالمسألة ما عرف {ننوء كليس} فقد تمسك برسون برويته السابقة بعدم تقديم أي تارل ، واقترح إحالة تلك المسألة إلى الحكومتين للتفكير بشأنها^(١٥) . في أر نسجل أن وفاه {بيرسون} مذر مصلحة المساحة وممثل السودان في اللجنة المشتركة {لتخطيط} الحدود في دافوق ، في الثاني والعشرين من ديسمبر ١٩٢٢م ، قد حل دون تحقق اتفاق مسبق لاتقاء مع {جروسارد} في يناير ١٩٢٣م بهدف إعداد البروتوكول النهائي لتوصياتها بشأن حدود السودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية^(١٦) .

خلف {بويس} Boyer الذي كان رئيس لحائز حكومة اسودن في اللجنة الفرنسية المسؤولة عن تحضط انجرء الجنوبي من الحدود ، اتراح مدير المساحة السوادية المسير {بيرسون} في اللجنة المركزية . وقام {بويس} بذوره محاولات لكسر الجمود الذي كان سندا بين الطرفين وتكن دون حدوى . وبالمقابل اكنكى الطرفان في اللجنة المركزية المشتركة بإبرام بروتوكول قدم وصفا للحدود بين السودان وأفريقيا الإستوائية الفرنسية في القطع الممتد من بين خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دققة شمالا و {نزيلي} N ١١ الواقعة على بعد أمال قليلة جنوبي خط عرض ١١ درجة شمالا ، وقد تم التوقيع على ذلك في

(١٤) - أر الوثائق موسيه . RSC Archive 1265 - 19 Paris Correspond 30/11/1922

(١٥) نفس المصدر السابق .

(١٦) - أر الوثائق الموسيه (مخابرات) RSC Archive 1265 - 19 Paris Correspond 13/01/1923

لقد تم تعيين {بيرسون} مدير مصنعة مسو-يه في ١٩٠٥م وعمل رئيس لجنة في مسح قطاع بلادو في حوب اسودن عام ١٩١٠م وعمل خلال الحرب بعينه في وظائف مختلفة من سب الحاذك العسكري في سافا وانفس ، وبعد عيه حرب عا-تو طيف مدير مصنعة مسو-يه مسو-يه ، وعمل في كنور ١٩٢١م تمثّل لبريطاني في لجنة مشتركة لتخطيط تحو-يل السودان ووداي ، وكانت تلك المهمة تتويجا لـ ١٨ سنة من الخدمة في اسودن ، وقد توفي في (أد دافوق) وهو في المراحل النهائية لتخطيط الحدود العربية .

موقع يسمى {بولاية عبد الله} وذلك في العاشر من مارس ١٩٢٣م^(١٦) لكن الطرفين فشلوا في الوصول إلى اتفاق بشأن الخلاف المتعلق بمنطقة {أبار الطينة} وقد سجل كل جانب موقفه في هذا الخصوص . وافترض الطرفان عدم وجود صعوبة بشأن الحدود عند هابنها الجنوبية أي من خط عرض ٥ درجة وخط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالاً تقريباً ، وبزر افتراضيهما على أساس أن الحدود محكومة في ذلك القطاع بقاعدة خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو ، أما بالنسبة للمسألة الأكثر إثارة للجدل ، وهي إقليم التعاسيه فقد اتفق الطرفان لنتم تسويتها على مستوى الدولتين . بريطانيا وفرنسا في أوروبا^(١٨) .

لقد نحص {استاك} حاكم عام السودان المحصلة النهائية لم يتم إيجاره على الطبيعة، في رسالة إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بتاريخ الثامن والعشرين من أبريل ١٩٢٣م قوله : {بالرغم من أن كل منطقة الحدود قد تم مسحها وترسيمها خرائطياً ، وبالرغم من كل ماقدمناه من تنازلات من جانبنا يمكن أن تكون قد تجاوزت نصوص معاهدة ١٩١٩م إلا أن موقف المفاوضات الفرنسي كان غير معقول ، بحيث أدى لاستحالة الوصول لاتفاق بالنسبة لقطاعات معينة من الحدود . لقد كان الكولونيل بيرسون آملاً في اجتماعه الأخير مع لكولونيل جروسارد في تحقيق تسوية حتى الساعة الأخيرة ، لكن وفاته حالت دون تلك الإمكانية ويبدو لي بكل أسف قد تبقى للحكومتين البريطانية والفرنسية تسوية نقاط الخلاف في لندن أو باريس انطلاقاً من المادة الكثيرة التي ستكون متوفرة أمامها}^(١٩) .

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O./407/199, Eztract from Sudan Annual Report, 28/4/1923

(١٨) نفس المصدر السابق .

F.O./407/196, Stack to Allenby, 28/4/1923

(١٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

الباب العاشر

مفاوضات لندن وإبرام بروتوكول يناير ١٩٢٤

الإنجليزي الفرنسي

بشأن تخطيط الحدود الغربية

- ١- فشل خطة وزارة الخارجية البريطانية بالمرافعة في مؤتمر لندن .
- ٢- السودان يكسب حدودا معقولة للتعايشة ويخسر نقاطا أخرى لصالح الفرنسيين .
- ٣- الصحافة المصرية تتشن هجوما على بروتوكول ١٩٢٤ م .
- ٤- مفتش زانجي يوافق شفويا على تعديل في الحدود ويضع بركة نزيل على الجانب الفرنسي من الحدود .
- ٥- أم ختينة تتبر إشكالا بين التعايشة والكارا .
- ٦- بروتوكول ١٩٢٤ م يقرر حجية النص على الخريطة في حالة عدم التطابق .

لقد تمكنت لجنة الحدود المشتركة - كما فراد سلف من القيام بمسح كل مطفئة لحدود وترسيمها، حرانطا مع تحديد المذطق والمسائل التي لم يتم الاتفاق بشأنها، وعلى أثر المكائن التي دارت بين حاكم عام السودان والمصوب السامي البريطاني في القاهرة في ذلك الخصوص، اتفقت الحكومتان البريطانية وفرنسية على عقد اجتماع في لندن في نوفمبر ١٩٢٣ م لمناقشة المسائل التي لم تتم تسويتها^(١) . وكما كان موقعا فقد ميل

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO 40/100-1, Foreign Office to the French Ministry of Foreign Affairs, 12/5/1923

حكومة السودان {ماكمايكل} بالإضافة إلى {بويس} ممثل حكومة السودان في لجنة الحدود المشتركة .

لقد اتفق ماكمايكل مع الحائب الفرنسي على {ترسيم} الحدود في منطقة النعاشية إلى الشرق بمسافة تمتد إلى ٤٠ كيلو متر من الخط الذي دافعت عنه حكومة السودان آنذاك . وبالرغم من أن ذلك الطرح قد حافظ على الجراء الأكبر من أراضي النعاشية ، إلا أنه قد نازل عن مناطق كانت تنبع تاريخياً لهم ، وأثر الجانبان اتفاقاً مؤقتاً بشأن {آبار الطينة} استجاب في مجمله لوجهة النظر الفرنسية . وبالرغم من تلك المرونة من الجانب البريطاني ، فقد طالب الحائب الفرنسي ، بفرى الداجو كسرط مسبق لقبول الاتفاق المؤقت الخاص بـ {آبار الطينة} فيولاً نهائياً . بالمقابل تمسك ماكمايكل بضرورة حصول السودان على {تنوء كلبس} إلا أن الحائب الفرنسي رفض ذلك بحجة أن صلاحياته لا تسمح له بقبول مثل ذلك التبادل . عند ذلك الحد تحل الاحتماع ، واستدعت الحكومة الفرنسية ممثليها {جروستارد} إلى باريس للمزيد من المشاورات (٢)

عندما عقد الاجتماع مره ثانية في الرابع عشر من ديسمبر ١٩٢٣م في لندن أكد الحائب الفرنسي على موقعه السابق بإمكانية قبول تسوية بشأن الطينة في الشمال والتعايشة في الجنوب سربطة ضم فرى الداجو إليه . وبخلاف ذلك اعرب الحائب الفرنسي عن عدم استعداده للموافقة على أي تسوية اخرى على الحدود . الحائب البريطاني ، انطلاقاً من تعليمات صادرة من وزارة الخارجية بمحاولة المراوغة وبسبب حط مشدد في المفاوضات ، اقترح أنه من الأفضل الوقوف عند ذلك الحد وإعداد مروتوكول لكل الحدود ابتداءً من خط عرض ٥ درجة شمالاً إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة شمال . مؤدى ذلك أن يبطوي النرونوكول على عدم اتفاق بالنسبة للقطاع الواقع ما بين خطي عرض ١٠ درجه و ١١ درجه في المنطقة الجنوبية من الحدود وكذلك على اتفاق بالنسبة لمنطقة الطينة في الشمال (٣).

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O 407/9C, Note from Mr. Michael to the Governor - General Enclosure in No 726 dated 6/12/1923

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O 407/197 Foreign Office Memorandum, By Mr. Murray 6/12/1923

لقد قدرت وزاره الخارجية البريطانية ، طفا لحظتها ، أن صياغة البروتوكول كملا سوف تستغرق عدة أيام يقوم خلالها المفاوض البريطاني المسنر {بويس} بمحاولته السائد من مدى إمكانية أن يقدم الجانب الفرنسي تنازلات بالسبب للمناطق المتنازع عليها فإذا تمسك الجانب الفرنسي بموقفه السابق ، يكون على المفاوض البريطاني ، طبقا للخطة أن يعبر عن أسفه بأن يترك الحاسان شوائب حدودية في حدود كل يمكن أن تكون مقبولة بالنسبة للدولتين . والأمر التالي أن يقوم الجانب البريطاني في ذات الوقت بإعلان استعداد حكومه صاحبه الجلالة بالتنازل عن مطلبها الخاص بـ {تنوع كلبس} والموافقة على النسوبة التي يريدها الحكومه الفرنسية بالنسبة لمنطقة التعايشة وقرى الداجو والطبقة ، سريطة أن تأخذ النسوبة الشكل الذي تم الاتفاق عليه خلال المفاوضات التي سفت رآه جروستارد إلى باريس (٤).

يبدو أن حظه المرواغة كما أطلعت عليها وزارة الخارجية تلك التسمية لم تحط بالنجاح . ولعل نظره متأنية لبروتوكول الحدود المبرم بين الحكوميين البريطانية والفرنسية في العاشر من يناير ١٩٢٤م ، بشأن الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، توضح جلاء أن الحدود قد تمت تسويتها لصالح المطالب الفرنسي . صحيح أن السودان كسب حدوداً معقولة للتعايشة ولكنه خسر نفاذاً عدة لصالح الجانب الفرنسي . وكما كان متوقعاً فقد شنت الصحافة المصرية هجوماً قويا ضد بروتوكول يناير ١٩٢٤م . وانهمت الحكومة البريطانية بالنصر في أراضي سودانية دون استئذنه مصر (٥).

بالرغم من أهمية بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م الفصوى باعتباره الوثيقة التي أرسى تحطيط الحدود بين السودان ، وأفريقيا الوسطى من جانب والسودان وتشاد من جانب آخر ، على الطبيعة ، أي وضع علامات حدود على الأرض ، إلا أن ذلك لم يكن بهامة المطاف في التطور الدبلوماسي والقانوني لحدود السودان العربية ، فبعد وقت ليس بالطويل من تصديق الدولتين على البروتوكول أخذت المشكلات الحدودية نطل برأسها بسبب عدم الدقة في بعض بنوده ، وكذلك بسبب عدم وضع علامات على الحد ذاته . فقد اكتفت اللجنة بمسح الحدود ورسمها خرائطياً مع وضع أكوام من الحجاره . كما

(٤) نفس المصدر السابق .

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

حدث النسبة لوصف الحدود في القطاع الجنوبي وجرء من القطاع الأوسط فقد اقتنع
اللجنة بوصف الحدود على أساس مناعتها لخط تقسيم المياه بين حوض نهر السن وحوض
نهر الكونغو .

وأما بالنسبة لعدم الدقة الواردة في بعض نود التروتوكول فتشير السلي أن القسم
الثاني منه قد نص ، من بين أمور أخرى ، في الفقرات { 1.1 i } على أن : {خط الحدود
يجري في خط مستقيم في اتجاه شمالي غربي حتى يصل إلى مكان السقي الرئيسي
التواقع على الجانب الشرقي لمنخفض أم دافوق . ويجري الخط من هناك في اتجاه
الشمال الغربي إلى الطريق الذي يمر من أم دافوق إلى بحيرة تيزي عبر رهد دهن أو
دهين ورهد سهبايا ورهد سومو ورهد كو جوبا اوكدوفا ورهد بورينج أو بوريت إلى
نقطة تقع على مسافة كيلومتر واحد إلى الشرق من الطرف الشرقي لبحيرة تيزي .
وتجري الحدود من تلك النقطة في خط مستقيم إلى نقطة إرساد على جبل كيلى . ومن
ثم تجري الحدود في خط مستقيم إلى بركة نزيلي . ويكون للقبائل أو الأفراد التابعين
للسودان الحق في السقي من الرهود الواقعة على امتداد الطريق السابق ذكره وحتى
بحيرة تيزي} كما يسبر أيضا إلى أن الفقرة { ٨ } من القسم الثالث من التروتوكول نص
على : {تجري الحدود لدى مغادرتها بركة نزيلي في خط مستقيم في اتجاه شمال شرق
إلى جبل صغير يقع على بعد ٦ كيلومترات إلى الشرق لعلامة إرساد تم مسحها بالتثليث
على جبل لاجا} .

إن القراءة المبسطة للصوص المذكوره أعلاه تكشف بوضوح ما انطوت عليه من
عدم دقة . ولرهود العذده المذكوره لم نسمي {بركة نزيلي} حيث إنها لا تقع في الطريق
بين {أم دافوق} و {تيزي} المتنازع إليها في الفقرة { ١٠ } . ولم يوضح الفقرة { i } الوصف
النسبة لحقوف القبائل على جانبي الحدود في السقي وصب السمك ، مع ملاحظة أنه قد تم
الصلص صراحة في الفقرة { H } من القسم الثاني على حق القبائل والأفراد التابعين للسودان
في الرهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيره تيزي . فقد جرب محاوله لتسويه
لأمر في اجتماع عقد في السامع والعشرين من يناير ١٩٢٧م بين الكولوسل {جريج}
Grieg مفتش مركز رانحي والكنت {ماسي} قائد منطقته دار سيلا النابعة إلى وداي . لقد
وافق الكولوسل {جريج} تقويماً بأن الحدود تجري في خط مستقيم من {جبل كيلى} إلى جبل
قع على بعد ٦ كيلومترات شرقي {جبل لاجا} الذي تمت تسميته خطاً {بجبل سلطان}

في النسخة الفرنسية من خريطة البروتوكول وقد ترتب عن ذلك الخطأ ان أصبحت كل بركة نزيل في الجانب الفرنسي من الحدود . ونتيجة لذلك لم لاحقاً مع الرعايا السودانيين من صيد السمك في البركة المذكورة . وبالرغم من أن ذلك الخطأ لم يشكل صعوبات بالغة للرعايا السودانيين ، حيث كان متاحاً لهم صيد السمك في أعالي وادي (ما قولاً) ، إلا أنه ظل مصدراً لمساخرات سيوية بين القبائل على حانئ الحدود . ولا شك ان موافقة الكولونيل (جريج) وإن كانت شفوية إلا أنها كشفت عن عدم المامه الكامل بنصوص بروتوكول ١٩٢٤م . ذلك أن البروتوكول يصر في {نصوصه العامة} على أنه إذا ظهر أن الخريطة غير متطابقة على وجه الدقة مع كلمات البروتوكول فإنه يسعى إعمال كلمات البروتوكول وليس الخريطة (٦) .

وفي سبيل تسوية مشكلة منح الرعايا السودانيين من الصيد في بركه (نزيل) وسعي للوصول لحدود مقبلة للطرفين . عقد مفتش مركز رالنحي اجتماعاً لاحقاً مع الجانب الفرنسي في ١٩٣١م تمخض عن عدة اتفاقيات وتسويات على المستوى المحلي . لقد نصت الفقرة (٦) مع القسم الثاني من البروتوكول على أن تحري الحدود من قبل (كيلي) في حط مستقيم إلى بركة (كيلي) . وقد عولجت مسألة حقوق الصيد بالاتفاق على أن تجري الحدود في خط مستقيم من علامة الإرشاد التي تم مسحها بحساب المثليات على جبل (وهي شجرة وحيدة) إلى (شجرة كول) على الشاطئ الشمالي للبركة ، أي أن الحدود تقسم بالتقريب البركة إلى نصفين . ونصت الفقرة (١١) من القسم الثاني على حق القبائل والأفراد التابعين للسودان في السقي من الزهود الواقعة على امتداد الطريق وحتى بحيرة تيزي . وقد اتفق على تعديل هذا النص بحيث يكون حق السقي مكفولاً لرعايا البلدين على حانئ الحدود وكذلك حق صيد الأسماك على أن يكون محكوماً بخط الحدود الذي قسم البركة إلى نصفين بالتقريب . وقد تم ذلك الاتفاق والتسويات بحضور المكوك مسارون خاطر وادم بوجوك وأثنى من موظفي المراكز المعينة والذين تم لهم شرح ما تم الاتفاق عليه على الطبيعة . كما تم أيضاً تنبيه الموظفين لمنع إقامة قرى في نطاق دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من الحدود (٧) .

(٦) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

District Commissioner of Zaki to Governor of Darfur Province, No. ZD/SCR/93 B 1, 31/1/1931

(٧) الداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Governor of Darfur Province to Civil Secretary, No.SCR/39-11,9/2/1931

لقد أثار العموض الذي انطوت عليه بعض فقرات برونوكول ١٩٢٤م صعوبات أخرى ما بين عامي ١٩٢٧ - ١٩٣٩م . فكما جاء في مذكرة اعدها المسير {ناتينجيل} Naitingile مفتش مركز العقارة ، ساريح السانع والعشرين من مارس ١٩٣٧م ، إن وصف الحدود طبقاً للفرنسي {E-D} من القسم الثاني من البروتوكول - يجري عنبر مكان السفى الرئيسي على الجانب الشرقي من منحصر أم دافوق ، وتذهب من تلك النقطة في اتجاه شمالي غربي لمسافة كيلومتر واحد إلى الشرق والتوازي للطريق الذي يمر من أم دافوق إلى بحيرة تيزى عبر رهد دهن . هذه الحدود التي تتطابق مع الحدود المرسومة في الخريطة لم تكن هي ذاتها التي وصحتها وسرحها الفادة الفرنسيون المتنازلون للسكان في تلك المنطقة . ولعل ذلك يعود إلى أن الحدود وصفت بأنها بحري عبر مكان السفى الرئيسي على الجانب الشرقي من منحصر أم دافوق دون تحديد واضح عما إذا كان المقصود الجانب الشرقي طرفه أم وسطه ، الأمر الذي يسبب في خلق العتد من المسكل للفتائل التي تعتمد على السفى من ذلك المنحصر . عندئذ فأن السلطات الفرنسية من متعها من الرعي بالقرب من منحصر أم دافوق ، بحجة أن المنطقة المحيطة بمنحصر قد تم حرجها كمنطقة صيد مفعولة . وبالتالي فقد تم تحديدها من قبل السلطات الفرنسية . بوضع علامات على الأرض ، كان بعضها على بعد كيلومتر واحد جنوب غرب {أم خشينة} انطلاقاً من الادعاء بأن {أم خشينة} تقع على الحدود المشتركة . وقد ساهم كل ذلك في تأريخ الأوصاح الحدودية في تلك المنطقة (١) .

وكما حدث في عام ١٩٣١م في {نزيلي} فقد عقد اجتماع في السانع من فبراير ١٩٣٩م بين مفتر مركز جنوب دارفور وباطر قبيلة النعاشة من حائف وقائد مركز باراو وسلطات قبيلة الكارا من جانب آخر . لقد قام الجانبان بزيارة ميدانية لتحديد موقع {أم خشينة} . وقد بس للجانبين أنها تقع على خط مسفر إلى الشمال من {مكان السفى الرئيسي} في أم دافوق وعلى مسافة حوالي تسعة كيلومترات منها . وبالتالي فقد تأكد أنها تقع داخل الأراضي السودانية وعلى بعد خمسة أو تسعة كيلومترات من الحدود - ألمية في الخريطة والبروتوكول . وبلاحظ أن أم خشنة التي تم حرجها على الطبعة لم تكن مبيسة في خريطة السودان مفتر (١) لـ {٢٥٠,٠٠٠} طبعه ١٩٣٢م وكذلك في خريطة أفريقا

(١) - شاحنية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Note et carte D'ing Boundary by F.H. Sthangane District Commissioner - Bagdad dated 27/3/39

الإستوائية الفرنسية المحلية مواس (١) لـ {٥٠٠,٠٠٠}. وبالرغم من اعتراف الجانب الفرنسي بأن {أم خشينة} بالإضافة إلى جزء من حدود حظيرة الصيد تقع داخل السودان ، إلا أنه لم يوافق على ما ثبت على الطبيعة بحجة أنه لا يملك الصلاحية للإقرار بمثل ذلك الوضع في اتفاق موثق (٩).

في تلك الأثناء كانت بريطانيا وفرنسا تل وكل العالم قد اسعل بالحرب العالميه الثانية . ودخل موضوع حدود السودان العربية مع أفريقيا الإستوائية الفرنسية مرحلة من مراحل السكون الطويل . إذ لم يتردد الموضوع مره أخرى إلى السطح طوال العفيس السالير ، أي من ١٩٣٩م وحتى خروج المستعمر من افريقيا ، مما يعني أن الدولتين المعنيتين ، بريطانيا وفرنسا ، سلمتا بأن الحدود مكرسة على الطبيعة طبقا للترسيم الخرائطي والمسح الطوبغرافي على الأرض الذي تم وصفه في بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م .

(٩) لداخلية ، الحدود بين السودان وتشاد:

Report on Meeting of District Commissioner, Southern Darfur with Chad de la Sub-division de
Berao, held at Um Dalog, 7/2/1939

أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي

- ١- الحالات التي تنشأ عنها الخلافة الدولية .
- ٢- عدم تأثير الخلافة الدولية على الحدود المقررة بمعاهدة .
- ٣- قاعدة بقدر ما تحوز الدولة عند استقلالها يجوز لها أن تحوز .
- ٤- السودان من الدول السبّاقة في قبول الحدود الموروثة .
- ٥- ماذا يعني مبدأ التحررية الوحدوية بالنسبة للحدود ؟ .
- ٦- تشاد وأفريقيا الوسطى ورثتا حدودا إدارية بينهما .
- ٧- اعتراف تشاد وأفريقيا الوسطى ضمنا وصراحة ببروتوكول ١٩٢٤ م .

باندلاع الحرب العالمية الثانية في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين وناسيس
منظمه الأمم المتحدة بمفوضى مبايقها في ١٩٤٥م ، اشعل العالم بالأتار القانونيه
والسياسيه للحرب من ناحيه وللميثاق من ناحيه أخرى . وبالتالي لم تشكل الحدود بين
السودان وأفريقيا الاستوائيه الفرنسيه شنا مذكورا بالنسبه لبريطانيا وفرنسا على حد
سواء . فهذه الحدود بصغة خاصة مفاربة بمحمل الحدود في القارة الأفريقيه تعتبر من
الحدود الغلبه التي حظيت دانعير وبقد من {التخطيط} على عهد الاستعمار في أفريقيا .
فقد تم تعيينها منذ إعلان مارس ١٩١٩م مروراً بمعاهدة ١٩١٩ التي جعلها الطرفين
المعاهدان ، بريطانيا وفرنسا ، ملحقاً لإعلان مارس ١٩١٩م . كما تم ترسيمها حرانطياً
وحديثاً على الأرض . بموجب بروتوكول العابر من يناير ١٩٢٤ الإنجليزي

الفرنسي . ولكن مع إعلان استقلال السودان في الأول من يناير ١٩٥٦ دخلت حدود السودان المشتركة مع أفريقيا الإستوائية الفرنسية مرحلة جديدة من مراحل تاريخ تطورها القانوني . فبعد أن كانت الحدود تفصل بين مستعمرات . أصبحت ومنذ يناير ١٩٥٦ . حدودا فاصلة بين دولته مستقلة من ناحية وأقاليم ما زالت ترحل تحت يدي الاستعمار الفرنسي من ناحية أخرى .

وهكذا أصبح السودان باعتبارها الدولة التي بادرت بتحقيق استقلالها مفارقة عشرات الدول الأفريقية الأخرى أمام خيارين بالعي الحاسبيه بالنسبة للأوضاع القانونية لحدوده الدوليه المشتركة مع تماني دول . الخيار الأول أن يلزم بمدا الوارث الدولي او الاستحلاف الدولي State Succession^(١) . ويشأ الاستحلاف الدولي من عدد من الظروف التي تعكس الطرق التي يتم بها الحصول او الاستيلاء على السادة الدولة . مثال ذلك اذ حرر الكيان الإقليمي القائم من الاستعمار ، أو اذا تحرر جزء من ذلك الكيان الأفليمي أو إذا نفت دولة قائمه سلفا ، أو إذا انفصلت دولة عن أخرى أو صمت دولة الى أخرى وهكذا^(٢) . لقد برزت كل هذه الأوضاع منذ نهاية الحرب العالميه الثانية . ومع بروع أكثر من مائة دولة جديده ، كان لأفريقيا فيها نصيب وافر . صحيح أنه وتأسيسا على مدا الحلافة الدولييه بدأ الدولة المكونه حديثا ، والتي لا يمكن أن يقال بأنها تتضمن استمرارا سياسيا بالنسبه لأية دولة سابقة ، تبدأ حياتها وهي منراء من أية الترامت تعاهديه . إلا أنه يوجد بالنسبه لهذا المبدأ العام استثناء هام هو المعاهدات الحاصه بالانترامات {العينية} Real أو التي تسمى أحيانا {بالموضعية} local . ونقصد بذلك المعاهدات التي تنظم الحدود الإقليمية وكذلك الانترامات المنشئة لنظم إقليمية مثل النظم النهرية . والحلاصة هي ان حلافة الدول لا تؤثر في حد ذاتها على {الحدود المقررة بمعاهدة . أو الانترامات والحقوق المقررة بمعاهدة والمتعلقة بنظام حدود}^(٣) .

أما الخيار الثاني فهو تنبي مبدأ {التحريرية الوحدوية} وهو المعروف في إطار النزاعات الإقليمية والحدودية بمبدأ Irredentist . ومؤدى هذا الجار هو عدم القبول بالامر

(١) D P O'Connell, 'The Law of State Succession' London, 1956

(٢) McNair 'Law of Treaties', 1961, p 601

(٣) انسة (١١) من اتفاقية فيينا ١٩٧٨م في شأن حلافة الدول على المعاهدات .

الواقع Status Quo عند إعلان الاستقلال أو في تاريخ معين آخر . وبطوي هذا الحيز على المطالبات بتعديل الحدود الموروثة لإعادة إثبات أرض واستردادها إلى داخل حظيرة الدولة التي تطالب بالتعديل .

لقد اختار السودان الحيز الأول وهو الالتزام بمبدأ الخلافة الدولية . وتعير آخر قررت الدولة الحديده الاعراف رسمياً بالحدود التي رسمها الاستعمار ، بصرف النظر عما إذا كانت هي الحدود الأمثل على امتداد حدوده مع ثنائي دول أفريقيا والبالغ طولها حوالي { ٤٨٧٠ } ميلاً . وبذلك الفرار الحكيم تحتي السودان عن أي مطالب أو دعايات مستقبلية بحجة أن الاستعمار افطع منه أرضاً أو بحجبه فاعده عصبية أو لغوية أو دينية أو إثنية . وبإحار اكفى السودان ، الدولة المستقلة الحديده ، فاعده [يقدر ما تحوز يجوزله بالتالي أن يحوز] وهي الفاعده المعروفة في القانون — (1) Posseditus (٢) . وبذا يكون السودان من أوائل الدول الإفريقية التي أرست قاعدة الفول {بالوضع الراهن} Status Quo في تاريخ إعلان استقلاله (٣) .

من جانب آخر انتعت عن مستعمرة إفريقيا الاستوائية الفرنسية دولتان مستقلتان جديداً في سنة ١٩٦٠م، هما تنزانيا وجمهورية أفريقيا الوسطى . وما كان لتينك الدولتين غير التسليم الكامل بالحدود الموروثة من الاستعمار الفرنسي والفول بالتالي بفاعده — Uti Posseditus . ونعود هذه الفاعده في أصلها إلى نسي دول أمريكا اللاتينية للحدود

(٤) انظر :

Bogdan W. International Boundaries: A study of Boundary Functions and Problems, New York, pp 79-80

وكذلك :

Hill, N. Claims to Territory in International Law and Relations, Oxford, 1945, pp 154-46

وكان أول من احدث هذا المبدأ ، انطلاقاً من قاعدة الملازمة والجدوى ، كاستم للحدودها هي الدول الخمسة في اسرك اللاتينية . اذ قبلت بالتقسيمات الإدارية التي وضعها الدوله الام اي كيب فاعه في تاريخ اندلاع حركة الاستقلال . وكان التاريخ الحرج في حاله الدول لأمريكية الحويه هو بصفة عامة ١٨١٠م وفي حالة أمريكا الوسطى ١٨٢١م .

(٥) كان السودان في مقدمه الدول التي ساهمت في استصدار مظمة الوحدة الإفريقية فرأها المثير بسبب الحويه . في نوفمبر عام ١٩٦٥م والتي اعلن فيه رؤساء الدول ولحكومات إفريقيا مصر رهم وتعهدهم باحترام الحدود القائمة عند تحقيق دولهم لاستقلالها الوطني .

الإدارية للمحافظات الإنسانية التي انبثقت منها الدول الحديثة. وتلك الحالة تطبق تماماً على جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى اللتين انبثقتا عن مستعمرة فرنسية واحدة . فالحدود بين تشاد وأفريقيا الوسطى على سبيل المثال ترجع في جذورها لحصود بين مديريتين تابعين إلى مستعمرة فرنسية واحدة هي أفريقيا الإستوائية الفرنسية. لقد استغنت الدولتان في إطار الحدود التي رسمتها لهما سلفاً الدولة الأم وهي فرنسا . وبالتالي فإن قبول جمهوريتي تشاد وأفريقيا الوسطى لحدودهما المشتركة يعنى بالضرورة قبولهما للحدود التي أرمتها فرنسا مع بريطانيا بشأن حدودهما المشتركة مع السودان وغيره . وقد أكد كل ذلك في أن الدولتين سكتنا عند إعلان استقلالهما في ١٩٦٠م ، عن إداره أي نزاع حول الترويكول والمعاهدات التي تحكم حدودهما مع السودان . وكما سرى لاحقاً فقد أعيد الدولتان المذكورتان قبولهما بالحدود الموروثة صراحة وصفاً ، وبالتحديد عرفاً بروتوكول العسر من يناير ١٩٢٤ باعتباره الوثيقة التي تحكم الحدود بينهما والسودان . ولعل أبلغ دليل على ذلك أن عملية تحصيل الحدود بين السودان وتشاد قد تم على أساس بروتوكول العسر من يناير ١٩٢٤م والذي على أساسه وبمقتضاه تمت عملية إعادة تحصيل الحدود بين السودان وتشاد بوضع علامات على الطبيعة باتفاق الدولتين . كما أن جمهورية أفريقيا الوسطى قد أقرت قبولها بدات الترويكول كما سقراً ذلك لاحقاً .

الباب الثاني عشر

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال

بين السودان وتشاد : ١٩٦٠ - يونيو ١٩٨٩م

ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

- ١- أول نزاع حدودي بين البلدين بشأن منطقتي أنياتا وأندييوكا ١٩٦١م .
- ٢- هدوء الأوضاع الحدودية على عهد حكم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م - أكتوبر ١٩٦٤م .
- ٣- تدهور الأوضاع الحدودية على عهد حكم ثورة أكتوبر بسبب سياستها الخارجية.
- ٤- بروز الحدود كمسألة أمنية على عهد الديمقراطية الثالثة في السودان وعهد تمبل باي في تشاد .
- ٥- الرئيس نميري يطرح نفسه صانعاً للسلام ويجمع هبري وفيلكس في الخرطوم ١٩٧٨م.
- ٦- السودان يلعب دوراً نشطاً لتحقيق الوحدة الوطنية في تشاد على شتى المستويات .
- ٧- حكومة الديمقراطية الثالثة تعجز عن التصدي للتدخلات الأجنبية عبر الحدود الغربية للسودان .
- ٨- الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .

بالرغم من أن كل الدول الأفريقية تقريباً قد سلمت بقبول الحدود الدولية التي رسمتها الدول الاستعمارية بينها على الورق وخططت بعضها على الطبيعة ، إلا أن ذلك لا يعني أن الحدود الموروثة من الاستعمار قد قسمت مجموعات عرقية أو إثنية على

حاسي الحدود في أغلب أنحاء القارة الأفريقية. وبأسس على ذلك فقد نشأت الصعوبة
حسابات حديده مختلفة لذاب المجموعه العرفية أو الاتية . ولم تكن الحدود بين السودان
ونشاد استء من ذلك . ففيلة الرعاوة ، على سبيل المثال ، مقسمة على جنبي الحدود
بين السودان ونشاد ^(١) وقد ترتب عن ذلك آثار سالبة ذات أبعاد أمنية معقدة بالنسبة
للسودان على حد سواء . منذ السواب الأولى لتحقيق الاستقلال وحتى الزمن المعاصر ^(٢).

برز أول براع على الحدود بين السودان ونشاد . بعد الاستقلال . مع ساسة عمام
١٩٦١ م . سان الشريط الحدودي في منطقة {أنياتا} بين فسله الداحو التابعة لمركز فوز
نصه النشادي من ناحية وفيلة المساليت التابعة لمركز الحبيبه السوداني من ناحية
أخرى كان الزاع متعلقا بتفسير القسم الرابع من بروبوكول العاصر من سابر ١٩٢٢ م.
فضفا لوصف الترووكول للحدود في هذا القسم : {تجري الحدود من الموقع السابق .
أي من قمة جبل الباص . في اتجاه الشمال الغربي في خط مستقيم إلى القمة الشرقية
لجبل تاري والموضح في الخريطة بارتفاع ٣٥٣ . ومن ثم تجري في اتجاه الشمال
الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع على بعد خمسة كيلومترات بالضبط نحو الشمال
من تثليت نقطة الإشعار التي على جبل أرا را أو أنياتي . ومن هذه النقطة تجري الحدود
مستقيمة إلى نقطة الإشعار المذكورة . ومن هناك تجري الحدود في خط مستقيم في
اتجاه الجنوب الغربي إلى نقطة تقع في منتصف الطريق بين قرية باردي التابعة
للمساليت وقرية أم دقل التابعة للداجو . ومن تلك النقطة تجري الحدود في اتجاه
الجنوب الغربي في خط مستقيم إلى نقطة تقع بالضبط على بعد كيلومترين ونصف شمال
تثليت نقطة الإشعار التي على جبل هونجار أو (هانجار) . وتستمر الحدود على امتداد
ذات الخط المستقيم حتى تقاطع وادي كاجا على بعد كيلومترين إلى الشمال من قرية
أندارا ، التي تقع في الإقليم الفرنسي } ^(٣) .

(١) يوجد عدة قنصل حري مشتركة بين السودان ونشاد مثل نندك والربامة والسلامة والفلاحة والربو
والداجو .

(٢) لقد عانت نشاد من هذه الآثار منذ السنوات الأولى لاستقلالها وحتى نهاية القرن العشرين ومن
جانب آخر بدأ السودان يعاني من هذه الآثار الأمنية السالبة وبخاصة في منذ ٢٠٠٣ م

(٣) انظر :

لقد سارع الطرفان لمعالجة ذلك النزاع على مستوى الإدارتين المحليتين في
الجنينة وقور بيصة في وفي ذلك السياق اتضح أن خريطة السودان المطبوعة رقم ٥٣
{sheet-٥٣-١} المؤرخة ١٩٢٤م ومصححة في أكتوبر ١٩٣٠م ، لا توضح معلومات
محددة حتى تاريخ النزاع {١٩٦١} بالنسبة للطرق والحدود والوديان . من جانب آخر
كانت الخريطة الفرنسية {مونجورورو رقم ND 437} والمؤرخة ١٩٥٩م ، توضح
معلومات حتى تاريخ النزاع بالنسبة لتلك المنطقة من الحدود . وبأسما على ذلك تمسك
لمسود الفرنسي بأن منطقة {أنياتا} المتنازع عليها هي أرض شاذية . ورفض المسود
السوداني قبول الادعاء للتشادي وبالتالي فتملا في الوصول لقرار بشأن تنبئ الحدود .
وهكذا أقر الاجتماع تأجيل الموضوع وإحالة لسلطات البلدين العليا لتتبع فريق من
المساحين يقوم بوضع الحدود على الطبيعة في تلك المنطقة

وحاول ذات الاجتماع بحث نزاع آخر بالقرب من ذات المنطقة كثر متعلقاً بموقع
قرية انديبوكا على بعد عشرة كيلومترات إلى الجنوب شرق من ارارا ، وكان النزاع
منصباً حول تحديد ما إذا كانت في الأرض السودانية أو التشادية . لقد انتهى الاجتماع
بالاتفاق على احترام الوضع الراهن حتى يتم تنبئ الحدود بعد إجراء مسح المنطقة .
وبلاحظ أن تشاد قبلت ذلك على أساس أن يتم تنبئ موضع الحدود في غضون ثلاثة
أشهر^(٤).

وحرصاً من الدولتين على الحفاظ على علاقات طيبة بادرت وزارة الخارجية
السودانية برفع مذكرة بتاريخ الرابع من أكتوبر ١٩٦١م ، إلى سفارة تشاد في الخرطوم
لمعالجة الموضوع على المستوى الدبلوماسي . لقد أكدت المذكرة على استعداد السودان
لتسوية أي خلافات بين البلدين بطريقة ودية ، وأعربت عن استعدادهما لإرسال مساح
سوداني ليشارك في إعادة تخطيط الحدود مع مساح من تشاد . وبلاحظ في هذا السياق
أمران . الأول أن مذكرة الخارجية السودانية استعملت كلمة {إعادة تخطيط} Re-
demarcation . والأمر الثاني أن المذكرة تحدثت عن طرف في فريق يتكون من مساحين .
وما لبسته صياغة مذكرة الخارجية السودانية بهدف للتأكيد صمناً بأن الحدود قد سبق أن

(٤) نفس التفسير السابق

٢
تم تحصناتها في ١٩٦٤م وان الذي كان مطلوباً في ذلك الوقت هو إعادة التخطيط في منطقة محدودة (٥). *ص ١١٠*

لقد قبلت الحكومة التشادية الاقتراح السوداني . ولم على اثر ذلك إرسال مساحين اثنين واحد من كل دولة ، حيث قاما بنحت الأمر على الطسعة على ضوء برونوكول ١٩٦٥م . وقاما برفع تقريريهما بذلك الحصوص لحكومتيهما . (وشهد منتصف فبراير ١٩٦٦م . اجتماعاً للجنة الحدود المشتركة في مدينة الجنيانة السودانية . اعتمدت اللجنة فيه تقرير المساحين والوصف الحدودي الذي ورد فيه). ويلاحظ أن تقرير المسح كشف عن أن أغلب أشجار الفاكهة الخاصة بالمسالك هي في واقع الأمر على الحاف التشادي من الحدود . أما بالسنة للزراع على موضع قرية {أنديبوكا} فقد حج المساحان في إعادة تخطيط الحط الفاصل بين قرية {باردي} التابعة إلى المسالك وقرية {أم دقل} التي تتبع إلى الداجو . وقد قرر الاجتماع بقاء سبعة أعمدة من الخرسانة لوصف الحدود ثلاثة منها في منطقة {أنباتا} ، وأربعة في الحد الفاصل بين قرية {شكوني} التابعة للمسالك و {أنديبوكا} التابعة إلى الداجو على أن تحمل حرف الـ {S} من الناحية المواجهة للسودان وحرف الـ {T} من الناحية المواجهة لتشاد . من جانب آخر فصلى الاجتماع بالسماح للمرارين السودانيين الذين لهم {جنائن} فاكهة أو حصروات داخل منطقة {أنباتا} التشادية بالاستمرار في زراعة تلك الحبات بشرط عدم التوسع فيها والالتزام بدفع الضرائب المقررة إلى حكومة تشاد . كما تم الاتفاق بأن تُسمح لورثة أصحاب تلك الجنائن بالاستمرار بنفس الشروط المذكورة . وبالمقابل يسمح للمرارين السودانيين الذين لديهم مزارع داخل منطقة {أنديبوكا} السودانية بالاستمرار في زراعته بنفس الشروط التي تطبق على المزارعين السودانيين (٦).

مما سبق يلاحظ أن الحكومتين تعاملتا مع ذلك الخلاف بأعباءه أمراً محلياً معرولاً بشأ أساساً بسبب عدم وضوح تخطيط الحدود أو لاندثار معالم التخطيط. ولذلك

(٥) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد :

Boundary Agreement between the Boundary Strips of Amata and Andeboka, 18/2/1962

(٦) الداخلية ، ملفات الحدود بين السودان وتشاد :

Boundary Agreement between the Sudan and Chad concerning the Boundary Strips of Amata and

Andeboka, 18/2/1962

افصر الموضوع على إجراء عملية مسح محدودة وتحديد إعادة تحطيط الحدود في المطافيس المذكورين . من جانب آخر فإن ما توصلت إليه لجنة الحدود بكف في محمته على مراعاة الحقوق المكسبة للقبائل على حالي الحدود التي بصت عليها معاهدة ١٩١٩م ، وكذلك برونوكو ١٩٢٤م ، كما قرأنا سلف . وأخيراً فإن ما تم على مستوى فريق المساحين المشترك وما انتهت إليه لجنة الحدود المشتركة في اجتماع مدينة الجبيلة في ١٩٦٢م يهض دليل على أن لنا من الحائزين ثم بارع اضلافا في مسألة ان الحدود محكومة ببرونوكو العاشر من سائر ١٩٢٤م الإبحري الفرنسي

لهذا يمكن القول إن الأربع سنوات الأولى من استقلال نساد ، والتي طبقت مع عهد حكومة انقلاب ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م العسكرية التي انتهت في أكتوبر ١٩٦٤م اسمت في محملها معالجات هادئة واحترام لنصوص القانوني للحدود من قبل الدولة لكن الاوضاع الحدودية للسودان سرعان ما تغيرت تماما على عهد حكومه بوره أكتوبر ١٩٦٤م في السودان . وبصفه حاصه الأوضاع على حدود السودان مع كل من إثيوبيا ونسار^(١) فقد ثبتت تلك الحكومة ما أسمنه بدعم الحركات التحررية دون مراعاة لمصالح السودان الحيوية . وفيما يتصل بتجارة تشاد فقد عصت الحكومة الطرف إن لم يكن قد ساعدت في تهينة الظروف للجهات التشديدية المختلفة لتسروع في الوجود عام ١٩٦٥م^(٢) . وعلى أثر ذلك قام الحركات المساونة لنظام الحكم القائم في نساد بأعمال بحريية في داخل تشاد انطلاقاً من الأراضي السودانية الماخمة للحدود المشتركة من تشاد ولا شك ان تقسيم الحدود لمجموعات داب جذور عرقية مشتركة على جانبي الخط الحدودي، مثل الرعاوه وغيرها، قد ساهم مساهمة فاعلة في تسهيل تلك الاختراقات عبر الحدود

(٧) راجع :

مؤلف حدود السودان الشرقية مع ليبيا و ليبيا ، الطبعة الأولى ، ندوة ٢٠٠٠م الصفحات ١٣٦-١٤٠.

(٨) انظر :

د . سبيح نعيمه الوطنية لتحرير تشاد (الفرونط) في مدينة بلادي في غرب السودان في ٢٢ يونيو ١٩٦٦م . وبذلك سوحد ما كان يسمى بـ حية تحرير تشاد مع الاتحاد الوطني لنسار . وقد عتب راهد انسا ومما صرود من الفرع - راسا في تكوين ثلث نعيمه . راجع .

V Thompson and Adloff, Conflict in Chad, California, 1981, p.51 and p 85

المشركة . وقد انعكس كل ذلك سلباً على علاقات السودان الخارجية مما أدى إلى تدهور كبير في علاقاته مع تشاد .

إن ما حدث بين السودان وتشاد من تدهور مربع في علاقتهما ، في منتصف سبعينات القرن الماضي ، يؤكد أن عدداً من الرعايات الحدودية قد نشأت عن حصومات سياسية بين الحكومات ، وأن تلك الحصومة قد تعود في أصولها لأسباب لا علاقة لها بالقانون الدولي للحدود بين الدولتين المعنيتين . ولك عندما نشأ العلاقات عبر الحدود في التدهور . وتشعر الحكومات في النظر إلى بعض بطرء عدائيه ، بدأ الرعايات بما في ذلك الرعايات مثل الوضع القانوني للحدود في التدهور من حرج إلى حرج^(٩).

ولعل من حسن حظ السودان أن حكومة أكتوبر لم نعمل طويلاً . فقد حرب انتحيات عامه أنت حكومة منتهية . وكان من أولى اهتمامات تلك الحكومة برميده واصلاح اوضاع علاقات السودان مع الدول المجاورة . وقد تمحصر ذلك الاهتمام بالسنة لحدود السودان العربي ، عن انعقاد أول لجنة وزارية مشتركة مع تشاد في يونيو ١٩٦٥م في فورملامي عاصمته تشاد . وفيما يخص بالحدود فقد أوصت تلك اللجنة بأن تحد الحكومتان التدابير اللازمة لضمان صون النظام والأمن ، كما تم الاتفاق على تكوين لجنة خاصة بالحدود المشتركة^(١٠) . وقد عقدت تلك اللجنة الخاصة بالحدود أول اجتماع لها في العشرين من ديسمبر ١٩٦٥م ، أي بعد شهور قليلة من اجتماع اللجنة الوزارية في مدينة الحبيشة السودانية . وقد انتهت اللجنة إلى الاتفاق على تشديد الرقابة على الحدود ، واتخاذ إجراءات مشددة ضد التهريب عبر الحدود ، بالإضافة إلى تقرير الاجتماع مرتين في العام ، وعلى أن يكون الاجتماع القادم في أبشي التشادية . وكما هو واضح من مفسرات

(٩) انظر :

Toyvil Sa(The Sources of Status Quo and Irredentist Policies) in African Boundary problems W I Uppsala, 1969, edited by C. Widstrand, at p.122.

(١٠) انظر :

I W Zartman (the Foreign and Military Politics of African Boundary problems) in African problems,95

ذلك الاجتماع أن أبا من الطرفين لم يثر أية مسألة تهم الوضعية القانونية للحدود بل
أصر على الأمر نحو القضايا الأمنية مما يعني صميتا ترسيخا لروبوكون ١٩٦٤م^(١١).

في ذلك الأثناء ساهم تأسيس الجبهة الوطنية لتحرير نساب (الفرولينيات) في مبدئية
سالا السودانية في ١٩٦٦م وما بدأت تقوم به من احترافات عبر الحدود إلى داخل
الأراضي النسابية . كل ذلك ساهم في تدهور العلاقات بين النديين مما أسفر عن
مواجهة بين الحكومتين إن لم تكن حرباً بين الدولتين . فقد اتهم الرئيس النسابي (تمبل
باي) السلطات السودانية بتوفير السلاح والتدريب العسكري لأعضاء (حكومة المنفى)
Governor of Lake Chad النسابية القائمة بالحرطوم ، وإلى هدفها كما صرح (تمبل باي)
تحويل نساب إلى جمهورية إسلامية تحت سيطرة الحرة السمللي المسلم في نساب . وطالب
تمبل باي لحكومة السودانية بإبعاد العناصر المحترفة وفي عدم حصول ذلك ، وهدد بطرد
كل السودانيين المقيمين في نساب ، (علاق الحدود - نساب والسودان)^(١٢).

لقد ابتكر السودان تلك الاتهامات وعراً ما يحدث من احترافات عبر الحدود إلى
طون الحدود السودانية النسابية السالعه حوالي {٨٤٥} ميلاً ، بالإضافة إلى التداخل الفلي
عنى امداد الحدود بين النديين . وبالرغم من ذلك فقد صعدت نساب في تدهور العلاقات
باعتداء قواتها على قرية (أم ديسه) السودانية . في تلك الأثناء لعب الرئيس (هاماني
ديوري) رئيس جمهورية النيجر دوراً هاماً ومقدراً في تهدئة الأحوال بين السودان ونساب.
وبصفته وسطاً أصدر بياناً في السادس عشر من أكتوبر ١٩٦٦م أكد فيه أهمية حسن

(١١) اسرك مؤلف هذا كتاب في تلك الاجتماع بصفته مساعد لسكرتير نساب الحدود - اسونيه نسابية
وكس تلك هي مخرجات العملية الأولى في الحدود في هذا المجال بـ (نساب - لوند)
السودانية) فراجع فكره ساليها لاسناد / احمد حبر ، عندما كان وزيراً لخارجية في ١٩٥٨م على
عهد حكومة الفريق إبراهيم عبود . فقد اشرف مع وزير الداخلية آنذاك لأميرالتي المفقود الأمين الحاج
مسألة وجود جهة محددة عند الرجوع لها بالنسبة لمشاكل الحدود . ونسب وزير الداخلية فكره حسب
مستند مجلس الوزراء قرار بتكوين في ١٩٦٢م . وتكون في الأساس برئاسة وكيل وزير
وعصوية نساب الغاء أو من يتوب عنه ووكلاء الخارجية والحكومات المحلية والنسب لعدم ومبرر عدم
النسب ومبرر عدم مصلحة المساحة وعلى أن يكون سكرتيرها من وزارة . وقد عمل مؤلف هذا
الكتاب سكرتيراً لها ثم أصبح في زمن لاحق رئيساً لها في عام ١٩٨٠م بصفته وكيل وزارة الشؤون
الداخلية .

V Thompson, Conflict in Chad, California, 1981 p 117

(١٢) راجع:

لحوار كما نصر سابه على توسيع لجنة الحدود المشتركة بين البلدين من حيث تكوينها وإحصاءاتها لتتضمن كل الموضوعات المتعلقة بالحدود (١٣) .

وتنفيذاً لذلك البيان عقدت لجنة الحدود المشتركة اجتماعها الثاني في ديسمبر ١٩٦٦م في فورتلامي . وكما كان متوقعاً فقد كرس الجانب التشادي كل الاهتمام للأوضاع الأمنية على الحدود المشتركة . وعرض عدد الاسفرار على الحدود التي وحو - لممرين والمحربين في دارفور ، الذين حددوا فيها الدعم والملاحا من دونه من أهل دارفور . وهكذا برسحت قضية الحدود في العلاقات السودانية التشادية باعتبارها مسألة أمنه محصنه . وليست براعا على الوضع القانوني للحو - (١٤) .

وبالرغم من الوساطات التي طرأ يقوم بها الرئيس هاماني ديموري ، فقد ظلت العلاقات بين السودان وتشاد في تدبث وعدم اسفرار تامين . ومع دالة حكم مو على تر فلات عسكري في ١٩٦٩م . أحدثت العلاقات في نفس نمسي . فقد حجج الرئيس {جعفر نميري} في عام ١٩٧٠م من إقناع الرئيس {تمبل باي} بأن السودا لن يساعده الحبهة الوطنية لتحرير تشاد {الفروئينات} وأنه اوقف أي دعم كانت تقدمه الحكومات السابقة للمتمردين التشاديين . واتهمت الحكومتين بدلا من مواجعة نحو اسرار حوار التعاون الاقتصادي والنجاري . ويعود الفصل في تحسين العلاقات مرة أخرى للرئيس هاماني ديموري رئيس النجر الذي لعب دورا لافيا في ذلك السياق (١٥) .

أما فيما علق بالوضع القانوني للحدود فقد نشأ في أوائل سبعينيات القرن الماضي انتباس أونسك أن يطور لنزاع في منطقة الحدود المعروفة بـ {نتوء كلبس} . فقد اطلع مجلس الحكومة المحلية لدار مساليت ، في الثاني عشر من مارس ١٩٧١م ، محافظ دارفور بأن سلطات مديرية {بلنقن} التابعة إلى تشاد ، سيطت معسكرا على مفرقة من قرية {كلبس} السودانية . وبالتالي فقد طلب المفتش تكليف فريق من المساحين لتوضيح الحدود على الطبيعة للتأكد من وضع المعسكر أسوه بما تم في ١٩٦٠ ونعل من المعارفة أن ذلك الطلب كشف عن عدم وحواد قرية سودانية باسم {كلبس} في {الخرائط السودانية}

(١٣) نفس المصدر السابق .

(١٤) شارك المؤلف في هذا الاجتماع بصفة سكرتيرا للجنة الحوار - الدولة السودانية .

Thompson op.cit., p.108.

(١٥) انظر :

بمرسومة في ١٩٢٤م والمصححة في ١٩٣٢م . وأن {كلبس} ألمنيه في تلك الخريطة تقع داخل الحدود التشادية . وكما ذكر مدير المساحة في رسالة له بتاريخ النمس عشر من ابريل موحية الى محافظ دارفور ، أن مدير مديرية دارفور كان قد افاد مصلحة المساحة في ١٩٣٩م بأن {كلبس} التشادية قد هجرت وان قرية اخرى باسم {كلبس} قد أسست داخل حدود السودان . وساء على ذلك قامت مصلحة المساحة بتصحيح الخريطة بإدخال القرية السودانية وحذف القرية التشادية . كما قامت مصلحة المساحة في ١٩٦٦م بأعيد طبع تلك الخريطة وهي توصلح قرية {كلبس} القرية جدا من الحدود المشتركة (١٦).

يبدو ان الانكسار التاريخي الذي أحاط بمنطقة {كلبس} وموقعها القرب جدا من خط الحدود . فرض على محافظ دارفور في ١٩٧١م التحرك بهدف توضيح الحدود على الضبعة بواسطة فرقة مسح مشتركة من اللانس اسودت ف حرب في عام ١٩٦١م بالتسبه لسطفي {أنياتا} و {انديوكا} . وقد سعت وزارة الخارجية السودانية لتحقيق تلك العائيه ساربح المندس من بويو ١٩٧١م . بيد ان السلطات التشادية لم تبت حماساً لتلك الفكرة مما جعل السلطات السودانية هي الأخرى أن تعبر الأمر منها عند ذلك الحد . استصحباً للظروف الامنية التي كانت سائدة في داخل تشاد في تلك المرحلة .

وتشكل الانقلاب على حكم {تمبل باي} في ١٩٧٥م في تشاد ، مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات السودانية التشادية . فبالرغم من أن الرئيس التشادي الجديد {فيلكس مالوم} لم يوجه أولوية اهتمامه نحو السودان منذ الوهلة الأولى ، إلا أنه لم يكن بوسع أي حكومة في الخرطوم تجاهل أهميه الأوصاع على حدود السودان العربية . فهناك الاعتراف المفدرة من التشاديين داخل السودان ، وهناك التداخل الفعلي على جانبي الحدود المشتركة بين البلدين ، وهناك عدم الاستقرار داخل تشاد ذاتها ، وأخيراً وليس اخراً هناك العلاقات المتعددية بين السودان وليبيا . لكل تلك الأسباب وغيرها سعت حكومة السودان بأساليب وطرق مختلفة نحو دعم العوامل الهادفة لتحقيق الوحدة في تشاد .

وعندما أصبح الرئيس جعفر نميري رئيساً لمنظمة الوحدة الإفريقية في ١٩٧٨م سعى لطرح نفسه {صانعاً للسلام} Peace-maker انطلاقاً من الذي حقق على عهده بموجب

(١٦) ملف مصلحة المساحة رقم ٦٣/د/١/٤/مجلد ٢ .

انقلابه أديس أبابا ١٩٧٢م بشأن السلام في حوض السودان^(١١). فقد ساهم السودان بحربه في مختلف الأطر والمسئوبات في المحاولات الرامية لتسوية الحرب الأهلية في تشاد. وفي سنل ذلك استرك السودان ، على مستوى النائب الاول لرئيس الجمهورية ، في مؤتمرات الوحدة الوطنية التي عقدت في سبها وطرابلس ونعشري —الرغم من ترددي العلاقات السودانية الليبية في تلك الفترة .

من جانب آخر حج الرئيس نميري في ترتيب احماع بن {حسين حبري} قائد قوات جنس الشمال المعروفة بـ {فان} والرئيس الشادي {فيلكس مالوم} في الظروف في ١٩٧١م^(١٢) وبحضور مراقبين من السودان أرم الحصان الشاديان {حبري وفيلكس} في منتصف ١٩٧٨م ما سمي بـ مبادئ المنطق الاساسي الذي بنا عقاده في أغسطس ١٩٧١م . وعندما احدث بوادر التفت تظهر مرة أخرى فيما عرف بالحكومة التسادية الموحدة ، عل السودان محاولات لرأب الصدع . وبتدلاخ الحرب الأهلية مرة أخرى في ساد ، وجه السودان جهوده لدعم سلسله المؤتمرات التي يضمها رئيس تنحربا {اوباسانجي} جن لقاده المتدربين المتحاربين^(١٣) . كما نل السودان حينها في إقناع فساد رؤساء دول منظمة الوحدة الإفريقية في يوليو ١٩٧٩م في بنروي لرعاية المؤتمر الرابع بشأن الوحدة التشارية في لاغوس في بنحربا ، وهو المؤتمر الذي تمحص عنه ما عرف بحكومة الوحدة الوطنية .

بالرغم من الأحداث المتلاحقة في تشاد فقد حرص السودان على الحفاظ على علاقات متوازنة مع الحكومات التسادية . فقد رار {جوكوني وداي} رئيس حكومه الاتحاد الوطني الانفصالية السودان في يناير ١٩٨٢م . وأكد النبان المشترك الصادر عقب تلك التبرره بناصر السودان الكامل مع الحكومة التسادية ودعمه لشعب تشاد في تصميمه على تحقيق الوحدة الوطنية وحل مجتمع بسوده السلام والاستقرار دعم وناكيدا لما نص عليه مؤتمر القمة الإفريقي في بنروي ١٩٨١م^(١٤) . كما أكد السودان عدم مساعدته لأية قوات نعمل ضد الحكومة الشرعية في تشاد وبخاصة ما عرف بـ {قوات الشمال}

Thompson, op.cit.,p.117

(١٧) انظر:

(١٨) نفس المصدر السابق .

(١٩) نفس المصدر السابق

(٢٠) نفس المصدر السابق .

ويعلم أن يشير إلى أن البيان المشترك نص على أمرين هاميين يتعلقان بالحدود . الأمر الأول أن البيان أكد على التزام الدولتين بحلّ ظروف الفصل للنوعين المشتركين والبقاء لمبادله من أجل قيام تعاون بينهما على أسس الاحترام المتبادل لمساواة ووحدة وسلامة أراضي الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما . وأما الأمر الثاني فهو اتفاق الدولتين على تشكيل لجنة مشتركة على المستوى الوزاري يناقش بها بحث كل المسائل ذات المصلحة المشتركة ، ويكون لها الصلاحيات لتكوين لجان فرعية في حسب الحاجة . وتحقيقاً لذلك قررت الدولتان تشكيل لجنة فرعية لمسائل الحدود والأمن باعتبارهما مسألتين ذاتي أهمية بالغة } (٢١) .

لقد نراس حكم نظام مايو ١٩٦٩م وحى سقوطه في أبريل ١٩٨٥م . مع فترة حافلة بالحروب الأهلية في تشاد . وكما فرأنا فإن السودان لم يكن بمعزل عما كان يجري على أو بالقرب من حدوده الغربية . فلقد ساهم بأسكال وصور سنى في كل الذي كان يجري داخل تشاد من صراعات . كما أنه لعب دوراً بارزاً في المساعي الحميدة العديدة التي بذلت لحسبه الحرب الأهلية الشاذية . سواء كان ذلك في داخل السودان أو في ليبيا أو بحرياً أو في مؤتمرات القمة الأفريقية . والتأب أنه مع كل الذي كان يدور ويحري بالقرب وعر الحدود المشتركة ، فإن ذلك لم يثر أي نزاع على المركز القانوني للحدود الدولية . فقد طلب الحدود راسخة على ما هي عليه أصلاً ، محكومة ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م .

أما فترة ما عرف بفترة الديمقراطية الثالثة فصبرة العمر (أبريل ٨٥-يوليو ١٩٨٩م) فقد شهدت اجتماعاً واحداً للجنة الوزارية المشتركة في أكتوبر ١٩٨٦م في الخرطوم . وفيما يتصل بالحدود بدو أن الجانبين قصدا التسليم بما هو مسلم به سلفاً . فقد اكتفب اللجنة كما جاء في البيان المشترك بالتوصية بأن أوضع الجانبان في الاعتبار العلاقات الوطيدة بين البلدين ويجددان التزامهما بالمواثيق الدولية والمعاهدات الخاصة بالحدود . وقد اتفقا على تكوين لجنة فرعية فنية مشتركة للمحافظة على معالم الحدود في المدى القريب} . ومن المهم ملاحظة أن الجانبين جددوا ، بموجب تلك التوصية اعترافهما بأن الحدود المشتركة قد تم تخطيطها من قبل وأن المطلوب والمرغوب هو

المحافظة على معالذ الحدود على الطبيعة . ولا شك أن تلك المطالبة بالمحافظة على العلامات الحدودية تتطلب ضمنا على إمكانية إعادة تجديد ما اندثر منها بمرور الزمن أو بفعل فاعل .

وإذا كان ما تمت التوصية به في اجتماع اللجنة الوردية المستركة بعنصر خطوة إيجابيه ، إلا أن ذلك لا ينفي أن فترة حكم الديمقراطية الثالثة قد شهدت من ناحيه أخرى حواش سالة بالنسبة للأوضاع على الحدود الغربية للسودان . فقد طع عدم الاستقرار السياسي في داخل تشاد ، في أواخر عقد الثمانينات من القرن الماضي ملعا بعدا . وامتدت آثار الحرب الأهلية والتدخلات الليبية في تلك الحرب إلى داخل الأراضي السودانية ^(٢٢) . وقد انعكس كل ذلك في تواجد قوات معارضة للنظام الحاكم في تشاد مثل تلك التي كانت بقيادة {أريس دبي} في إقليم دارفور . وقد استغل النظام الذي كان حاكما في إجمينا برئاسة حسين حبري في ذلك الوقت ، استغل تلك الأوضاع لتبرير دخول قوات من نظامه إلى منطقة {قايما} السودانية في ١٩٨٨م بحجة ملاحقة القوات المعارضة . كما انعكس أيضاً في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين التساير في مناطق مختلفة من إقليم دارفور . وقد ساهم كل ذلك في انتشار تجارة السلاح والتفريب والنهب المسلح فصلا على الظروف الطبيعية التي اجتاحت كل المنطقة من جفاف وتصحر . ويؤحد على حكومه السودان على عهد الديمقراطية الثالثة أنها كانت عاجزة عن مواجهة كل تلك المهددات التي شكلت تعدياً سافراً للأمن الوطني بل وللسيادة الدولة على أراضيها .

(٢٢) انظر :

بدأ تدهور العلاقات الليبية مع الأنظمة الحاكمة في إجمينا من أن قطع تميل بأي علاقته مع ليبيا في ١٩٧١م . ومن بعد غيب ليبيا عدداً من قادة نشايرين لمعارضين للحكم في إجمينا . ولا شك أن النزاع الحدودي الليبي استندى قد ساهم في تصعيد تصراع الليبي التشادي . وقد سحب النظام السوداني على مرور اندم الليبي بتشكاته المختلفة عبر الأراضي السودانية خلال تلك المرحلة

الأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال
بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى
١٩٦٠ - ٢٠٠٣ م
ومدى أثرها على المركز القانوني للحدود

- ١- أفريقيا الوسطى تثير مسألة أم دافوق بعد عامين من استقلالها .
- ٢- دراسة سودانية لبناء سد بالقرب من منخفض أم دافوق .
- ٣- الهاجس الدائم لأفريقيا الوسطى هو الرعي الجائر والصيد غير المشروع عبر الحدود .
- ٤- اتفاق الطرفين على إعادة وضع علامات تخطيط الحدود دون تفعيلها .
- ٥- الدولتان تحترمان الحدود الموروثة من الاستعمار .

ذكرنا سلفاً أن جمهورية أفريقيا الوسطى كانت حراً من مستعمرة فرنسية هسي أفريقيا الاستوائية الفرنسية حتى ١٩٦٠ . وعندما دخلت مرحلة الاستقلال الوطني في ١٩٦٠ م ، مثل توأمتها تنسار ، سلمت بقول الحدود التي رسمتها الدول الاستعمارية على الورق وخططتها على الطبيعة . مودى ذلك الاعتراف بـ بروتوكول العاشر من يناير ١٩٦٢ م بأعباءه الوثيقة الحاكمة للحدود بين جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان .

لقد برزت ، على أثر استقلال جمهورية أفريقيا الوسطى بوقت ليس بالطويل مشكلة {أم دافوق} المزممة على السطح مرة أخرى . فقد أرسلت وزاره خارجيه أفريقيا

لوسطى . بتاريخ السابع عشر من أكتوبر ١٩٦٢م . منكرة للسودان ، توهب فيها بوجود بعض المشكلات التي تواجه السكان على جانبي الحدود بين البلدين وخاصة في منطقة أم دافوق ، وافترحت المذكرة عقد اجتماع في {بانقي} عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى لحسم هذه المشكلة المحددة . وكذلك الشروع في وضع تحديد دقيق للحدود الفاصلة بين البلدين . ولم تشكل مذكرة حكومة أفريقيا الوسطى معاجاة بالنسبة للسلطات السودانية . فكما قرأنا سلفاً في الباب الثامن . أن لجنة الحدود المشتركة {لجنة بيرسون - جروسارد} البريطانية الفرنسية التي كلفت بمسح وتخطيط الحدود وترسيمها خرائطاً في ١٩٢٢م ، قد اكتشفت خطأين بالنسبة لمعين الحدود الوارد في إعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م . في القطاع الجنوبي للحدود بين السودان وأفريقيا الإنشوائية الفرنسية ، أي الحدود الحالية بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى الحالية . الخطأ الأول هو أن الإعلان والمعاهدة اعترضاً أن خط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو يمتد شمالاً حتى يصل إلى خط عرض ١١ درجة شمالاً . والصحيح أن خط تقسيم المياه المذكور لا يذهب أبعد من خط عرض ٩ درجة و ٤٥ دقيقة شمالاً . والخطأ الثاني أن معاهدة ١٩١٩م افترضت أن التعايشة يفيمون إلى الشمال من خط عرض ١١ درجة والصحيح أن أغلبية هذه القبيلة تعيش إلى الجنوب من الخط المذكور . وأن هناك مشكلة أم دافوق المرمية .

وكما قرأنا في الباب العاشر فقد اكتفى بروتوكول ١٩٢٤م . بوصف الحدود في القطاع الجنوبي على أساس متابعته لخط تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو وترسيمه على ضوء ذلك الوصف الجغرافي عبر الدقيق خرائطياً . لذلك كانت إثارة الموضوع بالنسبة لمحقق أم دافوق والدعوة لتوضيح الحدود على وجه الدقة بين البلدين في ذلك القطاع الحدودي أمراً مفهوماً في حد ذاته . لكن الشيء غير المناسب بالنسبة للسلطات السودانية هو إثارته في ذلك الوقت . فقد كانت حكومة السودان مشغولة في بداية الستينات بمشاكل أكثر أهمية من مشكلة {أم دافوق} حيث كانت الحرب الأهلية في حوض السودان قد بلغت مبلغاً بعيداً . وكما أن الحال بالنسبة لحدود السودان السوفيتية^(١) ، لم تشأ الحكومة فتح جنبه حدوديه من الناحية العربية . بصرف إلى ذلك أن معظم حدود

(١) بالرغم من عقد السلطات السودانية بالتشاور لاجنوبي داخل الأراضي السودانية في ١٥ جـر عفو-
التمسبات من انظر: بصفي 'لا' ان الحكومة لا تشا فتح جنب مع شوب بشر حدود- بوجه
لاشغالها بتدهور الأوضاع الأمنية في جنوب السودان في اوائل الستينيات .

السودان المشتركة مع أفريقيا الوسطى متاخمة لمديرية بحر العزان . وبالتالي لم يكر امام السودان غير الاعتذار عن قبول دعوة وزارة خارجية أفريقيا الوسطى لفتح ملف الحدود المشتركة معها في ذلك الوقت . وبدا يمكن القول ان الحدود بين البلدين شهدت هدوء نسبياً في السنوات الأولى لاستقلال البلدين .

لكن السياسة الخارجية التي نستها حكومه أكتوبر ١٩٦٤م ألقت بظلالها على علاقات السودان مع جمهورية أفريقيا الوسطى أيضاً . وسبق التوبة بالجد الذي بذلته حكومة الديمقراطية الثانية لإصلاح وترميم علاقات السودان مع دول الحوار . في ذلك الإطار انعقد أول اجتماع للجنة الوزارية المشتركة بين السودان وأفريقيا الوسطى في يناير ١٩٦٧م ، في بانفي عاصمة أفريقيا الوسطى . وطمحا للبيان المشترك فقد ناقشت اللجنة عدة مسائل مع التركيز بصفة أساسية على مسألة اللاجئين السودانيين في أفريقيا الوسطى . والافت أن ذلك الاجتماع لم يتطرق لأية مسألة تتعلق بالوضع القانوني على الحدود (٢) . وبعقد الاجتماع الثاني للجنة الوزارية المشتركة في فبراير ١٩٨٢م في الخرطوم على عهد حكم مايو ، وكرر البيان المشترك الصادر عن ذلك الاجتماع على تعزيز الأمن على الحدود والتعاون لإيقاف {النشاطات الهدامة} مثل الصيد عبر المشروع والتخريب وتجارة الأسلحة غير المرخصة وقد وقع الجانبان اتفاقية لمحاربة الصيد غير المشروع والمحافظة على الحياة البرية إيماناً منهما بأهمية تلك الثروات القومية وضرورة التصدي للأخطار التي تهددها . ومرة أخرى لم يتطرق للجنة للمركز القانوني للحدود مما يعني بالضرورة تسليم الجانبين بالوضع الراهن الناشئ عن برونوكول يناير ١٩٢٤م (٣) . ويمكن القول بأن العلاقات بين السودان وأفريقيا الوسطى ، على عهد حكومة مايو ١٩٦٩م ، شهدت استقراراً وتعاوناً وبفهماً كبيراً . وقد انعكس كل ذلك إيجاباً على الوضع القانوني للحدود ، كما انعكس إيجاباً على كيفية تسوية ما قد ينشأ من خلاف يتعلق بالوضع القانوني للحدود . يثبت ذلك من الطريقة التي عالج بها وزير خارجيه أفريقيا الوسطى مع سفير السودان في بانفي موضوعاً هاماً مثل منحفض المياه في (أم دافوق) .

(٢) لقد ناقشت اللجنة بالإضافة الى موضوع اللاجئين السودانيين علاقات الدبلوماسية بين البلدين ومسائل اخرى كفتح طرق وفتح خط جوي بين البلدين وإشاء اتصالات لاستكبه بعمق

(٣) اللسان المشترك الصادر عقب اجتماعات اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى في يناير ١٩٨٢م .

١
فقد برزت المشكلة للسطح مرة أخرى عندما استدعى الوزير الأفرووسطي سفير السودان
في يونيو ١٩٨٤م ، وأبلغه ابر عاج حكومته من قيام السلطات السودانية في دارفور
بعمليات حفر في محاري المياه وبما أسماه الوزير {ببحيرة الوادي} الأمر الذي أدى
لحجب تدفق المياه في {منخفض أم دافوق} الذي يستغلته السكان على جانبي الحدود .
وتساءل الوزير الأفرووسطي عما إذا كان لدى السفير علم بما يجري في منطقته أم
دافوق . وقد نفى السفير السوداني أي علم له بذلك ، وشرح للوزير مضمون كلمة {وادي}
في المفهوم السوداني باعتبارها تعريفاً جغرافياً عاماً لمنطقة واسعة ليست اسماً لمنطقته .
وكما أكد السفير في مذكرة إلى وزارة الخارجية أن الاجتماع كان ودياً (٤) .

بالرغم من أن الموضوع الذي أثاره وزير خارجية أفريقيا الوسطى لم يشكل مشكلة
بين البلدين إلا أن سفارة السودان في نانقي ووزارة الخارجية أصفا اهتماماً بالموضوع
مع الجهات المختصة داخل السودان . وقد تبين بالفعل وجود دراسة قامت بها إدارة المياه
الريفية بجنوب دارفور بهدف لإنشاء حران بالقرب من منخفض {أم دافوق} الذي يقع
داخل الأراضي السودانية . وظيفاً لتلك الدراسة فإن وادي {أم دافوق} يوفر حوالي {٨٠}
مليون متر مكعب في موسم الأمطار . ويهدف الحران أو السد المقترح إلى نشر المياه
بحيث تمتلئ المستنقعات الكبيرة والمنخفضات على مساحة شاسعة . وبالتالي يتسنى توفير
المياه لقنائل النقارة مما يعيها عن عبور الحدود والدخول في أراضي أفريقيبا الوسطى
بحثاً عن الماء والكلأ . علماً بأن تلك القبائل تدفع ضرائب عالية لسلطات أفريقيبا الوسطى
كما أن الرعاة السودانيين كثيراً ما تعرضوا لمعاملة قاسية وصلت إلى حوادت الفحل .
ويرمي المشروع أيضاً لتأمين الثروة القومية من الأمراض والأوبئة الحيوانية . خلاصة
القول أن المشروع يستهدف توفير المياه في موسم الصيف كبادرة لتوطيد العرب الرحل .
وهو يأتي في مجمله في إطار مشروع أكثر للتنمية الريفية تسعى الحكومة في ذلك الوقت
لإنشائه (٥) .

(٤) معاد ووزارة خارجية (الإدارة الأقليمية / ملف رقم ٠ وح / ريفي / ١٢/٣/٣) الحدود بين السودان
وأفريقيبا الوسطى).

(٥) نفس المصدر السابق .

وفبيل سقوط حكومة مايو بشهور ثلاثة في أبريل ١٩٨٥م ، عقدت اللجنة الوزر رسة
المتنركة اجتماعها الثالث في يناير ١٩٨٥م في بانقي . وطبقا للبيان المشترك ومحصر
الاجتماع ناقشت اللجنة عدة موضوعات من بينها الأمور المتعلقة بأمن الحدود . وقد طرح
الجانب السوداني موضوع وضع علامات ثابتة على الحدود ، إلا أن الجانب الأفرووسطي
أكد عدم وجود خلاف على الحدود . وبالتالي لم ير منبرا لإثارة تلك الموضوع . وانتهى
الأمر عند ذلك الحد . ولعل من اللافت أن الجانب الأفرووسطي لم ينطرق لموضوع قيام
السلطات السودانية في دارفور بعمليات حفر في مجاري المياه الذي سبق أن أشاره وزير
خارجته أفريقيا الوسطى مع السفير السوداني في بوليو ١٩٨٤م^(٦) .

وعلى عهد ما عرف في السودان بالديمقراطية الثالثة فصبره العمر
{ ١٩٨٦ - ١٩٨٩م } عقدت اللجنة الورارية المتنركة اجتماعها الرابع في فبراير ١٩٨٦م
في الخرطوم . وطبقا للبيان المشترك ومحصر الاجتماعات ناقشت اللجنة العديد من
الموضوعات ذات الاهتمام المشترك . ويلاحظ أن الجانب السوداني اقترح تكوين لجنة
حدود متنركة تكون مهمتها الاتفاق على { وصف الحدود } بين البلدين على ضوء
المعاهدات والاتفاقيات السابقة . وكان رد الجانب الأفرووسطي كما سبق هو أن الإطار
القانوني الخاص بوصف الحدود لم يكن متار خلاف بين البلدين^(٧) وانتهى الأمر
عند ذلك الحد . غير أننا بأحد على الجانب السوداني طرح ذلك الاقتراح بتلك الصعنة .
ذلك أن الحدود بين البلدين معينة وموصوفة وليست بحاجة إلى وصف . وبالتالي فإن
المطلوب هو وضع معالم ثابتة على امتداد وصف الحدود القائم أصلاً على الجغرافية
الطبيعية . أي إعادة تحديد نقاط إسماع ثابتة ووضع علامات على امتداد خط تقسيم المياه
بين حوصي النيل والكونغو حتى الملنقى الثلاثي للحدود بين السودان وشاد وأفريقيا
الوسطى .

يلاحظ أنه بعد انقطاع طويل عقدت اللجنة الورارية المتنركة أول اجتماع لها في
عهد ما عرف بـ { حكم الإنقاذ } في السادس والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم .

(٦) البيان المشترك الصادر عف اجتماعات اللجنة الورارية المتنركة بين السودان وجمهورية أفريقيا
الوسطى الصادر في الثالث من يناير ١٩٨٥م في بانقي .

(٧) بيان المتنركة الصادر عف اجتماعات تنجها لورارية المتنركة بين السودان وأفريقيا الوسطى
الصادر في الرابع من فبراير ١٩٨٦م في الخرطوم .

لقد باهنت اللجنة ، طبفاً لمحصّر الاحتّماع ، العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك مثل الأمر على الحدود والتعاون الاقتصادي والفني والثقافي والاجتماعي . وقد ركز الجانب الأفرووسطي على أعمال النهب والتسلل عبر أراضيّه وعلى موضوع الصيد غير المشروع والرعي الجائر . أما الجانب السوداني فقد كان مهتماً بموضوع توضيح الحدود المشتركة بين البلدين . وعلى ضوء ذلك اتفق الجانبان على تنظيم دخول وحروح مواطني البلدين . بمقتضى أوراق ثبوتية ، وعلى تكوين لجنة فيئة مشتركة لمكافحة الصيد غير المشروع على أن تحتّم اللجنة في النصف الأول من مايو ١٩٩١م في [بيرواي] في جمهورية أفريقيا الوسطى . والتّرد الجانب الأفرووسطي بإرسال مشروع لاتفاق بشأن معالجة مشكلة الرعي الجائر الذي تقوم به قبائل سودانية داخل أراضي أفريقيا الوسطى . كما تم الاتفاق على أهمية توضيح الحدود على الأرض وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م وعلى تكوين لجنة مختصة بتوضيح علامات ومعالم الحدود (٨).

في تلك الأثناء عقدت اللجنة الفية المشتركة الخاصة بأمن الحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٨٦م اجتماعاً في يناير ١٩٩٢م في بانفي . وبعرض مواجهة مسألة التهريب والصيد غير المشروع وهي الشكوى الأفرووسطية الثانية ، اقترح الجانب السوداني قيام أطواف مشتركة على امتداد الحدود التي بين البلدين مع تزويدها بما تحتاج إليه الأطواف من أجهزة واليات ، لكن الجانب الأفرووسطي لم يوافق على ذلك الاقتراح.

وشهد عام ١٩٩٤م انعقاد الاجتماع الثاني للجنة الوردية المشتركة على عهد الإنقاذ في [بيرواي] في جمهورية أفريقيا الوسطى . وقد أمن الجانبان على ضرورة إعادة وضع معالم الحدود وفقاً لبروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م . وفي سبيل تحقيق ذلك عقدت لجنة خبراء الأمن والحدود التي اتفق عليها في اجتماع ١٩٩١م ، اجتماعاً في يونيو ١٩٩٥م في نيالا في السودان . وقد تمخص الاجتماع عن تكوين فواب مراقبة مشتركة متحركة على طول الحدود لمحاربة ظاهرة الصيد غير المشروع الذي يشكل هاجساً دائماً لحكومة أفريقيا الوسطى . بيد أنه ليس في الوثائق ما يشير إلى تنفيذ تكوين

(٨) البر المشتركة الصادر عن اجتماعات اللجنة الوردية المشتركة في التاسع والعشرين من مارس ١٩٩١م في الخرطوم.

تلك القوة . ويلاحظ ان الجانب السوداني أثار بالمقابل مسألة التعاون في مجال مكافحة التهريب وخاصة الصنع العربي إلى داخل الأراضي الأفرووسطية . أما بالنسبة للحدود فقد أوصت اللجنة إعطاء الأسفية في {الترسيم} للجزء الشمالي الذي يبدأ من منطقة {بارا} مروراً بمنخفض أم دافوق وحتى الملتقى الثلاثي مع تشاد . وبالرغم من ان اللجنة قررت الاجتماع مرة ثانية في أغسطس ١٩٩٥م في بانفي ، وعلى أن ندا عملية إعادة التخطيط في ديسمبر ١٩٩٥م ، إلا أن كل ذلك لم يحدث بسبب اعتذار الجانب الأفرووسطي (٩).

لقد سهدت بانفي في الأول من فبراير ١٩٩٦م اجتماع فمه ثلاثياً صم رؤساء السودان وأفريقيا الوسطى وتشاد . وبالرغم من الطابع السياسي الواضح لذلك اللقاء إلا ان المسائل المتعلقة بالأوضاع على الحدود المشتركة بين دولهم لم تكن عابئة . ولعل ابلع دليل على ذلك أن وزير الداخلية السوداني بادر على أثر اجتماع القمة بدعوة الوزراء المسؤولين عن الأمن والحدود في أفريقيا الوسطى للاجتماع في السودان في الثالث من مارس ١٩٩٦م أي بعد وقت قصير جداً من لقاء الرؤساء الثلاثة في بانفي . وظيفاً لمحصر اللحة الخاصة بمسائل الأمن والحدود بين جمهورية السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ، المنبثقة عن اجتماع الوزراء ، فقد تم الاتفاق على اعتماد اتفاق نيالاً وتكريبر اللحة الفنية السودانية الأفرووسطية بشأن مسائل الحدود بالإضافة إلى توضحات اجتماع القمة الثلاثية وثائق أساسية . وتأسيساً على ذلك تم الاتفاق على مكافحة التهريب والسلب المسلح وتنظيم حركة الأفراد والممتلكات والشاحنات بالإضافة إلى إعادة وضع العلامات الحدودية . بيد أنه ليس هاك ما يثبت أن ما تم الاتفاق عليه قد وضع موضع التنفيذ مد اخر اجتماع عقد في الخرطوم للجنة الوزارية المشتركة في ١٩٩٦م . ولعل ذلك يعود لعدم الاستقرار السبسي والأمني في داخل جمهورية أفريقيا الوسطى . ويبدو أن حراكاً قد اصاب العلاقات السودانية والأفرووسطية مؤخراً . فقد رار الرئيس الأفرووسطي الخرطوم في منتصف ديسمبر ٢٠٠٣م . ومن المتوقع ان يلقي هذا الحراك السياسي على مستوى القمة ظلاله على موضوع إعادة تحديد معالم ووضع علامات الحدود المحكومة في حريها الاكثر بوصف حزامي هو حوض تقسيم المياه بين حوضي النيل والكونغو

(٩) محصر حزام الحر ، نسوانيس و لأفرووسطيين في محاف الأمن وترسيم الحدود . نيالاً ، ٢١

٢٩ يونيو ١٩٩٥

تخطيط الحدود الدولية في القانون والتطبيق

- ١- التفرقة والتمييز بين تعيين الحدود وتخطيط الحدود .
- ٢- واجبات المخططين وسنطات وأساليب لجان التخطيط .
- ٣- عملية التخطيط تكشف عناصر الضعف في اتفاقيات تعيين الحدود .
- ٤- عدم حماس الدول الأفريقية للولوج في عملية تخطيط الحدود بسبب ما تنطوي عليه من نفقات وتعقيدات .
- ٥- الفرق بين تخطيط الحدود وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود وعملية نكتيف الحدود .

لما كانت حدود السودان العربية وبصفة خاصة حدوده مع تشاد ، هي الحدود الوحده التي سبق أن حظت على الطبعه ^(١) على عهد الاستعمار ثم تمت إعادته وصنع علامات تحيطها ، بعد الاستقلال ، فإن من الضروري قبل النظر فيما تم سبأها موحرا الوقوف أولا عند مفهوم {تخطيط} الحدود في القانون .

(١) لف سبأ في اسو - أخره بترجمة كلمة Demarcation - (ترسم) وهي ترجمه صر صححه فكلمة ترسم طابق في لغة الإنجليزية كلمة Drawing ، والترسيم يكون عادة في الورق وبالسبحة لثخود يكون بحرايط ، ما لا كس المظنون بل بعد في الدول - لمرسومة في الورق إلى سطح الأرض في الذي بعد هو (بخطوط) أي تعسب بعلامات محسوسة وبارزة للاستيداء بها

كان الوصف السائد في القرن التاسع عشر وحتى الثلث الأول من القرن العشرين هو عدم التفرقة أو التمييز بين مصطلح {تعيين} Delimitation للحدود ومصطلح {تخطيط} Demarcation الحدود . والعديد من المعاهدات التي أبرمت والمراسلات الدبلوماسية التي تودلت في ذلك الزمان جرت على استعمال المصطلحين باعتبار انهما مترادفان يؤدبان لذات المعنى .

على سبيل المثال ، تعهدت بريطانيا وفرنسا ، بموجب المادة الرابعة من إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م بشأن مناطق نفوذهما في السودان وإفريقيا الوسطى ، بتكوين لجنة مشتركة للقيام بـ {تعيين الخط الحدودي في موضعه طبقاً للموجّهات المذكورة في المادة الثالثة من هذا الإعلان . وعلى المفوضين رفع حصيلة عملهم للموافقة عليها من قبل الحكومتين} (٢) .

فإذا أدركنا أن {تعيين} الحدود المعنية قد تم سلفاً بموجب المادتين الثانية والثالثة من الإعلان المشار إليه ، وأن المطلوب من اللجنة المشتركة هو {تعيين الخط الحدودي في موضعه} To be fix on the spot ، فإن مؤدى ذلك مطعياً أنه لم يعد للجنة من مهمة أخرى تقوم بأدائها غير ترجمة ما تم الاتفاق عليه من وصف للحدود بموجب المادتين الثانية والثالثة ، وسعيد ما هو منصوب عليه بتخطيطه على الأرض . وتأسيساً على ذلك ذهبنا في الباب الأول إلى أن استعمال كلمة {تعيين} في المادة الرابعة يتطوّر على أن المقصود منها هو {تخطيط} الحدود أو على الأقل {تحديدّها} على الطبيعة .

لقد كان أول من لفت النظر للتفرقة بين دلالة كلمة {تعيين} من ناحية وكلمة {تخطيط} من ناحية أخرى ، هو الكولونيل هنري ماكماهون Mac Mahon خلال محاضرة قدمها في المعهد الملكي البريطاني في نهاية القرن التاسع عشر (٣) وجاء بعده اللورد {كيرزون} Curzon بعد عشر سنوات {١٩٠٧} ليذكر المهتمين بأمور الحدود في محاضرة له بما يؤيد به الكولونيل ماكماهون . فقد أكد كيرزون أن الممثلين الدبلوماسيين والوثائق والمراسلات جرت على الخلط بين معنى الكلمتين باستعمالهما وكأنهما قابلتان للتبادل

(٢) مطر : Herslet The Map of Africa By Treaty Third edition, Vol 3, London, p 785

(٣) نلاحظ على أصل المحاضرة راجع محاضرة وضع المعهد الملكي البريطاني ، المحاضر رافع والعشرون ، لسنة ١٩٨٦م ، الصفحة ٢٢٤ .

محبت ممكن وضع إحداهما مكانة الأخرى . وكما قال {إن الأمر ليس كذلك . إن التعيين يدل ويشير إلى كل العمليات المبكرة لتحديد حدود وإلى أن يتم تجسيدها في معاهدة أو اتفاقية . ولكن عندما ينصرف المفوضون المحليون للعمل . فإن الموضوع ليس تعييناً بل هو انهماك في تخطيط} ^(٤).

وبعد عشر سنوات لاحقة رأى {فاوسيت} Lawell في ١٩١٨م {إن تمة اتفاقاً عاماً قد تبدي وهو ان التعيين هو عملية تعريف حدود فى خريطة وأدوات قانونية. أما التخطيط فهو عملية تعليم الحدود على الأرض} ^(٥) .

وعندما لاحظ {السير} هري ماكماهون ان الخطأ مازال سائداً فى العديد من الاتفاقات والمراسلات الدبلوماسية شر مقالاً بعنوان {الحدود الدولية} في مجله الجمعية الأفريقية الملكية عام ١٩٣٥م ، ورد فيه من بين أمور أخرى : {لقد أخذت كلمة Delimitation لتشمل تحديد الحدود بواسطة معاهدة أو أي أداة قانونية مشابهة بالإضافة إلى تعريفها كتابة أو شفاهة . وأخذت كلمة Denatation لتشمل الوضع الفعلى لتخطيط الحدود على الأرض وتعريف ذلك بواسطة أعمدة أو أية وسائل محسوسة أخرى} ^(٦) .

لقد عرف قاموس القانون الإنجليزي {الحدود} Boundary بأنها {الخط الوهمي الذي يفسد قطعين من الارض واحدة من الأخرى} . واكتفى قاموس أوكسفورد الموحر بتعريفها بأنها {خط الحد الأقصى} . وعرفتها الموسوعة البريطانية بأنها {أي شيء محسوس يؤدي إلى توضيح الحد الأقصى أو لتوضيح التخوم} وأما الفصل {أوبيناهايم} Oppenheim فقد قال: {إن حدود اقليم الدولة هي خط وهمي على سطح الارض يفصل بين اقليم دولة ودولة أخرى} ^(٧) . لكن من المهم التذكير بأن تعيين هذا الخط وحده في الورق لا يحقق في كل الحالات عصري الاستقرار والنهاية Stability and Finality

Crizon of Kachsterny - Frontier, The Romance Lecture, Oxford, 1902 p 81

(٤) بطر

Lawell C.B. Frontiers, A Study in Political Geography, Oxford, 1918 p 6

(٥) بطر

(٦) انظر:

McM. Hon A. International Boundaries, The Journal of the Royal African Society, Vol. 84 (1955) p 4

Oppenheim - International Law, Vol 1 8^{ed} London, 1955 p 330

(٧) بطر

التنين يسعى أن يكون الهدف الأساسي من الحدود الدولية ^(٨) . وبالتالي فقد أضحت من الضروري تثبيت موضع الخط تعريف أكثر على الأرض بحث يكون مكملاً للتعريف المكتوب في الورق . وبهذا المعنى يمكن أن يقال بأن خط الحدود قد تم {تخطيطه} Demarcated .

إن تخطيط الحدود وطفاً للموسوعة البريطانية تحيط الحدود هو {عملية تطبيق تعريف الحدود الموثق على سطح الأرض} . مؤدى هذا أن ينطبق العمل الميداني كقاعدة عامة ، مع بنود التعريف الوثائقي . وإذا كان تعيين الحدود هو عمل دبلوماسي قانوني سياسي ، فإن تخطيط الحدود هو عمل ميداني صرف فهو يطوئ على القيام بعملية ذات طابع فني يتطلب فريقاً من مهندسي المساحة والإداريين والمسؤولين المحليين بحيث يشكلون لجنة حدود مشتركة من الأطراف المتعاقدة ، وإن كان من الحائر أن تتكون اللجنة من أعضاء محايدين يقوم الحاسان بتعيينهم لأداء تلك المهمة ^(٩) . وتنص اتفاقية تعيين الحدود في أغلب الأحيان على تكوين لجنة لتخطيط الحدود بما في ذلك سلطاتها ومرجعياتها ^(١٠) . وقد منحت اللجنة في أحوال معينة سلطات تقديرية discretionary powers تجبر لها أن تحرف عن أحكام اتفاقية الحدود إذا كان من شأن الظروف المحلية ومصلحة الطرفين أن تجعل من الإحزاب عن التعيين أمراً مرغوباً ومطلوباً ^(١١) . لكن القاعدة العامة ظل هي أن يلتزم المخططون بأحكام اتفاقية التحكيم إلا إذا منحوا سلطات تقديرية صراحة أو ضمناً .

(٨) راجع في هذا الخصوص فصيلة لراع على الحدود بين كمبوديا وبنغلاديش التي فصلت فيها محكمة العدل الدولية في ١٩٦١ وهي من السوابق القضائية الهامة في تنازع الحدود . وقد اشيرت بقضية المعدل أو قضية معبد برونيا فايهر .

Case Concerning the Temple of Preah Vihear - Merits, International Court of Justice Reports, 1962, p.6

(٩) في حالة تخطيط الحدود بين الكويت والعمان وبخطوط الحدود بين زنجبار واثيوبيا تأسست الأمم المتحدة هذه اللجنة غير ذات صلاحيات من مجلس الأمن . ولا شك أن التحريين اللتين اسمعنا بين تلك الدول حسب الحدود . في ١٩٩٠م - ٢٠٠٠ على التوالي هي التي فرصت ذلك الإجراء الاستثنائي

(١٠) انظر: Jones, S.B, Boundary- Making Columbia, 1945, p. 190.

(١١) لقد نصبت اتفاقية ١٨٩٠م بين بريطانيا العظمى وفرنسا بشأن الحدود بين بحيرة جارا وساحلها صراحة لتصبح الحدود وظيفاً للتبطلات المحلية انظر . Hersch et op cit p 899

وإذا كان على المخططين الالتزام بأحكام اتفاقية تعيين الحدود ، فإن عليهم أولاً مراعاة مطالبه وملاءمة خط الحدود بقدر ما يكون ممكناً مع تشكيل الأرض . كما يجب عليهم أيضاً تحديد المواقع الصحيحة للأعمدة وعلامات الحدود الاصطناعية الأخرى . وبكسب هذا الأمر أهمية خاصة إذا كانت ثمة معالم أخرى في وضع مفاسطع أو عابر للحدود . وأما الواجب الثالث الذي ينبغي على المخططين القيام به عند اكتمال عمل التخطيط فهو إعداد وصف عام تفصيلي لخط الحدود وللطُرُوف الطوبوغرافية لكل علامات الحدود ولفاظ الإرشاد . ويشمل ذلك وصف نوعياتها واسكالتها وأبعادها وألوانها وتقوم لجنة بخطيط الحدود بتصميم الوصف التفصيلي في محصر أو بروتوكول كما جرت العادة^(١٢) . ويكسب هذا المحصر أو البروتوكول أهمية بالغة إذ من شأنه طرح صورة دقيقة وواقعية للحدود المعنية . كما أن هذا الوصف يحول دون صياغ المعلومات التي تكتسب أهمية بالغة بالنسبة لأي مساحين أو لحائ يناف بها مهمة صيانة أو إصلاح أو إعادة تجديد العلامات الحدودية . وغني عن التذكير بأن تلك المعلومات لازمة ومساعدة لأي عمل من أعمال المسح أو الجيوديسيا .

وتختلف طرق ووسائل تنفيذ تخطيط الحدود على ضوء طبيعه الأقليم الذي يتم فيه التخطيط والوسائل المتاحة للمخططين . فقد يكون المطلوب منهم على سبيل المثال تثبيت الحدود الموصوفة في المعاهدة بطريقة التثليث Triangulation كلما كان ذلك ممكناً ، وإذا كانت هذه الطريقة غير عملية لأسباب تتعلق بطبيعة الميطفه أو لاعتبارات تتعلق بالزمن والنفقات ، فقد تتم إقامة الحدود على أساس مناطق سيطرته مثبته فلكياً على مسافات معقولة . وفي كل الأحوال من المهم أن تتفق اللجنة المشتركة المكلفة بمهمة التخطيط بادئ ذي بدء على موضع نقطة الانطلاق في التخطيط ، ذلك أن بنية تخطيط الحدود إنما يتم بالارتكاز عليها . والمطلوب هو الموضع الإحداثي المشترك الدقيق في خط العرض وخط الطول لنقطة ما على سطح الأرض تكون مشتركة بالنسبة للبلدين المعنيين ، وأن

(١٢) سنة ١٩٢٥ لوصف تخطيط الحدود بين السودان وإفريقيا الاستوائية الفرنسية في ١٩٢٥ م في بروتوكول وهو بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٥ م البريطاني الفرنسي فقد تم تصميم وصف إعادة وضع علامات الحدود بين السودان وإفريقيا في ١٩٢٥ م في نصيبه في (محضر) .

يكون المدلول الدقيق للإحداثي المشترك قد تم تحديده على نحو علمي من قبل الطرفين بحيث يكون الاتفاق المترتب مقتعاً^(١٣).

لا شك أن عملية تخطيط الحدود بطوي في كثير من الأحيان على مسائل حيوية وأساسية تتطلب الحسم السريع ، وقد تقتضي في بعض الحالات تأجيل التخطيط في بعض المواقع حتى يتم حسم الأمر بواسطة الطرفين المتعاقدين . ذلك أنه في هذه العملية يظهر التراعب عادة ، ويتم اكتشاف عناصر الضعف في معاهدات واتفاقيات تعيين الحدود . بجلاء كامل فقد بوحد معالم هامة في مواضع عبر منوعة ، كما قد تبرز على نحو غير متوقع مئات النقاط ذات الأهمية المحلية والتي لم يؤخذ في الاعتبار خلال التمييز . وعلى سمن المثال لقد عرّفت اتفاقية ١٨٩٤م بين بريطانيا العظمى والملك ليوبولد ملك دولة الكونغو المستقلة ، الحدود بين الكونغو البلجيكي وروديسيا الشمالية بأنها { منتصف مجرى نهر لوبولا إلى أن يصل إلى منبعه من بحيرة بانجولو }^(١٤). لقد وجدت لهذه الحدود المشتركة التي تم تعيينها في ١٩٢٧م لتخطيط خط الحدود على الطبيعة { أن نهر لوبولا لا ينساب من بحيرة بانجولو على الإطلاق بل هو مماثل لنهر زمبيزي الذي ينبع من منطقة مجاورة لنهر أبيركون ويأخذ اسم لوبولا بعد أن يعبر المستنقعات الجنوبي بحيرة بانجولو }^(١٥) . وبأسيسا على ما اكتشفه لجنة تخطيط الحدود تم وصف ذلك القطاع في بروتوكول ملحق بذكرات متبادلة في الرابع من أبريل والثالث من مايو ١٩٢٧م . وطبقا للمادة الثانية من البروتوكول لقد تم الاتفاق بالنسبة لذلك القطاع على حقيقة أن نهر لوبولا لا ينبع من بحيرة بانجولو حيث إن اتجاهه قد تغير تغيرا حادا بواسطة ذروة جبل ماباننا جنوبي البحيرة} . وعلى ضوء ذلك تم تصحيح خط الحدود بحيث يسع {منتصف نهر لوبولا حتى مصبه في بحيرة مويرو} .

إن مثل هذه المفارقات ليست قليلة في القارة الإفريقية ، فالحدود أو بالأحرى مناطق النفوذ التي تم تقسيمها أو توزيعها بين القوى العظمى بعد مؤتمر برلين ١٨٨٤

Frontier Political Frontiers and Boundaries Making , London, 1916 p. 220

Hertslet, op.cit.,p.578.

(١٣) صر

(١٤) انظر :

(١٥) انظر :

Biggs S W. International Boundaries, A Study of Boundary Functions and Problems. New York,

1911

١٨٨٥م . قد رسمت في الورق على صوء جغرافيا افراضية أو جغرافيا غير دفعه .
 شاطئات التي أعدها قلة من المكتشفين الذين عسى لهم زيارة داخل افريقيا ، اعد بعضهم
 حرائط غير صحيحة أو غير دقيقة لعدم توافر الألباب والمعدات الدقيقة والظروف
 الطبيعية غير المواتية . ويضاف إلى ذلك أن البعض من المكتشفين لم يكن متأكدا حتى
 عن الذي رعم اكتشافه ^(١٦) ، فلقد ندافعت القوى الأوروبية لتحديد مناطق نفوذ لها في قارة
 كانت بالنسبة لها لا تعني أكثر من {القارة الداكنة} ! وهل هناك أبلغ من شهادة احد دهاقة
 الاستعمار الأوربي للقارة الأفريقية ، وهو اللورد {ساليسبوري} Salisbury رئيس الوزراء
 ووزير خارجية بريطانيا في أواخر القرن التاسع عشر . لقد صرح بذلك اللورد عقب
 إبرام المعاهدة الإنجليزية الفرنسية في ١٨٩٠ التي وضعت الأساس للحدود الدولية
 المعاصرة بين دول بريطانيا وداهومي والبيجر ونشاد ، وهو يقف أمام قصر الرئاسة
 بقوله : {لقد كنا منسغلين في رسم خطوط على خرائط لأماكن لم تطأها قدم رجل أبيض
 ألبتة . كنا نهب جبالا وأنهارا وبحيرات لبعضنا الآخر . ولم يكن ثمة عائق صغير يمنعنا
 من ذلك لأننا لم تكن نعظم إطلاقا أين هي تلك الجبال والأنهار والبحيرات بالضبط} ^(١٧) .

يتبدى مما سبق شرحه أن عملية تحطيط الحدود عملية بالغة التعقيد ماهضة
 التكاليف ، وقد تكون سببا لإثارة عدم الاستقرار أثناء تنفيذها ، ولربما لنفادي كل هذا لم تند
 الكثير من الدول في أفريقيا حماسا للدخول في عملية تحطيط حدودها ، واتجهت نحو
 التركيز على ترسيخ مفهوم الاعتراف بالأمر الواقع Status Quo واحترامه أي الاكتفاء بأن
 حدودها معينة . بدأ هذا التوجه بقبول الحدود الموروثة من عهد الاستعمار . وكما قال
 رئيس وزراء ملاقاسي في مؤتمر القمة التأسيسي لمنظمة الوحدة الأفريقية في أديس أبابا
 في ١٩٦٣م {لم يعد ممكنا بل وليس مرغوبا أن نعدل حدود أمم بحجية قاعدة عنصرية
 أو دينية أو لغوية . وللحقيقة أنه إذا اعتمدنا العنصر أو الدين أو اللغة قاعدة لوضع
 حدودنا فإن عددا من الدول الحاضرة ستختفي من الخريطة} ^(١٨) . وقد أدت تلك النظرة

(١٦) لقد طعن المكتشف {ميرتون} في نظريته {اسينك} المتعلقة باكتشاف مصر اسينك . انظر

Perham and Simons. African Discovery. 1954.p. 57

Mac Michael, H., The Sudan, London. 1954.p. 67.

(١٧) انظر :

(١٨) انظر :

Proceeding of the Summit Conference of Independent Africa States, May 1963, Vol (1) Section (2)

CIAS/GI/N/INT

الواقعية نحو القول بالحدود التي استقلت الدول داخل ارضها^(١٩) التي صدور قرار
المنظمة المشهور ، بشأن الحدود في القاهرة عام ١٩٦٤م . فقد قطع رؤساء الدول
والحكومات الأفريقية بموجب ذلك القرار عهدا نيابة عن دولهم باحترام الحدود القائمة عند
تحقيق استقلالها الوطني .

والأصل ان بنولى الطرفان المعيار بالحطيط تحمل نفقات التحطيط ، حيث بنولى
كل طرف نفقاته فان يوفر لحانه في اللحنة المستركة عاذه المعدنات والاليات و المواد
الضرورية والحرمة للقيام بالخدمات الصويعرافية والفلكة والتي لا عى عىها لنعذ اللحنة
لمهمتها . أما بالنسبة للقيمة الكلية للمصرفات مثل العمل و المواد ووسائل النقل و المور
التي يفضيها بناء نقاط الإرشاد للحدود و العلامات ، فإن العاذه جرت على ان يقوم
الطرفان باقتسامها ، مع العلم بأن كل طرف يتحمل مداها مزينات وأحور و نفقات المعيشة
لموظفيه و عماله وحراسه . هي ايجاز تتحمل كل دولة نفقاتها ونصف تكلفة العمل العام
للحطيط^(٢٠) .

ويمكن القول أنه حتى بالنسبة لبعض الدول التي حدثت منازعات بينها سبب عدم
تحطيط الحدود ، المستركة ، لم تحه مباشرة لحبار الولوج في عملية تحطيط تلك الحدود .
من لحات الى ندير اخر لا يرفى إلى مرتته تحطيط كل الحدود . فقد اكنت بالاتفاق على
ارسال فريق مشترك من المساحين يقوم بتوصيح الحدود على الطبعة طبقا لأداة التعيين
في المكال المنازع عليه ، اي القيام بعملية تحطيط محدودة . وقد مارس السودان هذا
التدبير مع تشاد بعد استقلال الدول عام ١٩٥٦م - ١٩٦١م على التوالي . فقد انفت
الدولتان على تكليف فرقة مساحين من الحانيين لتقوم بإعادة توصيح الحدود في منطقة
{إنياتا} ومنطقة {أنديوكا} على أثر نزاع بين الثنائ على حاسي خط الحدود .

وتم مسألة أجرة لاند من الطرق إليها على صوء ما تم موحرا على الحدود
لمستركة بين السودان و تشاد . وهى التفرقة والمساز من مفهوم {تخطيط
الحدود} Demarcation من ناحية ومفهوم {إعادة وضع علامات تخطيط

(١٩) وظف لارس جينيريه ماسي (حج عنب ر ناخذ فريق كم هي و علب ر يحلى عبر اى
مطالب أو ادعاءات : إن الوحدة الأفريقية بنصب من كل دولة منا الاحترام الكامل للتراث الذي حصلنا
عليه من النظام الاستعماري وأعنى بذلت المحافظة على الحدود القائمة الآن بين دولنا) .

Jones, op cit., p 24

(٢٠) انظر :

الحدود {Re demarcation} من ناحية أخرى ، فالأول كما عرفت يعني ترجمة تعيين الحدود من الورق في الأرض . أما وضع علامات إعادة التخطيط فيقصد به تجديد لحفظ السابق . فكما هو معلوم فإن وسيلة التخطيط هي تحديد نقاط إرشاد أو وضع علامات محسوسة سواء أو تسبدا ، وهذا هو العالب بالطبع ، على الأرض لتوضح أين تنهي سيادة دولة وأين تبدأ سيادة الدولة الأخرى التي لها معها حدود مشتركة . وكما شرحنا فإن العديد من اتفاقيات الحدود التي وصفتها القوى الاستعمارية قد تحاكت تماماً الظروف والاعتبارات المحلية في أفريقيا . فقد قسمت العديد من القبائل بين دولتين أو أكثر كما هو الحال بالنسبة لقبيلة الرغاوة في كل من السودان وتشاد وعلى سبيل المثال لا الحصر . وبذلك الأسلوب عزلت الحدود الاستعمارية العديد من القبائل من مناطق رعيها التقليدي . لذلك ليس من قبيل المفاجأة أن يكون الحدود بالنسبة للعديد من القبائل مكتوبة في السماء {وبالتالي فإن تلك القبائل لا تغير أي اهتمام لمسألة في أي بلد} من البلاد هي توجد في سياق بحثها عن الكأ والماء والمرعى ^(٢١) . وليس تمة طريقة حصارية مناحة لنسبة تلك القبائل الرعوية بما يشبه {نقطة النظام} point of order غير تلك العلامات الحدودية ! .

لكن العلامات الحدودية قد تتأكل بسبب الأحوال الطبيعية أو تتدنر بمرور الزمن وأخيراً وليس آخراً فقد تتلاشى أو تختفي بفعل الإنسان . لكل ذلك يجب على الدولتين المعنيتين بمثل تلك الحدود ، صيانة وإصلاح أو حتى إعادة بناء وتسييد علامات الحدود ابتداء من جديد في موضعها الصحيح . ذلك أن وضع علامات الحدود أصلاً على سطح الأرض ، سيكون فاقداً لأي جدوى أو معنى ، إذ لم يلزم الطرفين بحمايتها وصيانتها وإصلاحها بل وإعادة بنائها وتسييدها من جديد إذا اقتضت أهمية التداخل في الحدود المعنية ذلك . وقد ذهبت بعض الدول تاريخياً ، في سبيل التأكيد على أهمية المحافظة

(٢١) قبيلة الراندي مقسمة بموجب الحدود التي وصفتها الاستعمار في ثلاث دول هي السودان والكنغو وأفريقيا الوسطى . كما أن وصف الحدود الذي وضعه المبحور (جون) للحدود الشرفية بين السودان وأنجوييا ، في قطع الشرو ، فسد الأراضي التي تعتمد عليها قبيلة البوير والابواك إلى قسمين فالجزء الأكبر من قبيلة البوير يعيش في السودان في مركزي ناصر والنصور وعلى حدود قطاع شرو ، لا أن هناك عدداً مقبلاً من البوير عتاد عبور السودان إلى داخل الأراضي الأنجوية طلباً للسرعى . أما الابواك فإن نصفهم تقريباً يعيش داخل الحو . لأنجوية انظر كندا ، حنو السودان الشرفية مع أنجوييا وأرسريا ، الطلعة الأولى ، النوجه ، ٢٠٠٠ ، صفحة ١٠٢ .

على جدوى تخطيط الحدود ، إلى أن احترام خط الحدود الذي تم إبتساؤه (واجب ديني مقدس) بحيث لا يسعى أن يحدث فيها أي تغيير إلا بموجب الموافقة الصريحة والرصداً الحر للدولتين وأن يصدر ذلك من حكومة كل طرف طبقاً لنسوره^(٢٢) . كما ذهبت دول أخرى للنص صراحة في اتفاق تخطيط الحدود على التزامها باتخاذ كل الإجراءات اللازمة لحماية علامات الحدود وتقديم أي شخص يقوم بحريكها أو العبث بها أو تدميرها إلى المحاكمه . ومنى نت أن الذي قام بتحريك علامات الحدود أو العبث بها كان معيهاً أو احد رعايا الدولة المعنية ، فإنها تكون مسؤوله (مسؤولية قصيريةه) Vexatiously ، لصالح العلامات الحدودية التي تم تدميرها على حسابها^(٢٣)

أما إذا اندثرت العلامات الحدودية أو اخفت مرور الزمان أو بسبب الأحوال الطبيعية أو كان التخطيط السابق غير واضح في حد ذاته ، وكانت الدولتان على حاسي الحدود على قناعة بجدوى وأهمية وصوح الحدود ، فإذناً لأي احتكاكات أو احتراقات قد حدثت أو قد تحدث ، فليس أمامها غير الاتفاق على {إعادة وضع علامات تخطيط} Re-demarcation of the boundary Marks الحدود . أي تخطيط الحدود - من جديد في موقعها القديم على وجه الدقة . وهذا تقرر أهمه بروكوكول أو محضر تخطيط الحدود السابق ، بالتسمية للحدود المتبركة المتكونه تلقائياً بإعادة وضع علامات تخطيط الحدود . فكما عرفنا أن محضر تخطيط الحدود ينطوي على الوصف التفصيلي لحظ الحدود بعد تعليمها على سطح الأرض . سيما وأن الوصف يشمل على تفاصيل يمكن التأكد منها في الموقع . ومن ثم فإن على لجنة الحدود إعادة وضع علامات تخطيط الحدود ، كقاعدة عامة ، الالتزام بالوصف السابق للتخطيط ، وليس لها أن تعمل فيه أو تغير ، ما لم ينفذ الدولتان المعينتان صراحة أو ضمناً على تفويض لجنة إعادة وضع علامات التخطيط بذلك .

وإذا كان ذلك هو الواجب الذي يجب على اللجنة احترامه والالتزام به ، فإت سري حوار بين تقوم اللجنة ، في سياق قيامها بمهمتها ، ما تسميه تكيف التخطيط السابق ، وبمعنى بـ {التكثيف} Condensation أن تقوم اللجنة بوضع علامات أو نقاط إرساد إضافية

Jones,op cit ,p. 214.

(٢٢) انظر:

United Nations Treaty Series, Vol.266,pp.243.

(٢٣) انظر:

وانظر أيضاً معاهدة الثامن عشر من يناير ١٩٥٨م بين الاتحاد السوفيتي والفرنسي

ثم يكن أصلاً موجوده في التخطيط السابق ، طالما أن ذلك لا يتعارض مع القراءه الصحيحة للوصف السابق . وتكون هذه الفرصة مفهومه ومفونة إذا تيسر للجهة ان مواضع العلامات السابقة على مسافات بعيدة من بعضها ، بحيث يمكن بالتساوي جاني الثلثة ، وضع علامات أو نقاط إرشاد بين تلك المسافات لتقريب الشفة بين علامة وأخرى. ولا شك ان مثل هذا التكيف ، إنما يتم تحقيقاً للمصلحة المشتركة والعبء المرجوه من التخطيط ، ألا وهي توضيح أين تنتهي سيادة دولة ومن أين تبدأ سيادة دولة أخرى تشترك معها في ذات الحط الحدودي .

وسواء كان الأمر اعادة وضع علامات تخطيط الحدود demarcation أو كإن كيفية condensation فإن أهميه اتفاق الدولتين المعيين على تنفيذ أي منهما لا يحاح تأكيد شديد. ذلك انه بالإضافة إلى تحقيق العاية المرجوه أصلاً من الحدود بين الدول ، فإن العملتين سطويان على بعد قانوني بالغ الأهمية . وهو أن الدولتين المعينتين بالحدود يعترف بأن الحدود قد سبق تعيينها ونخطبطها . مؤدى ذلك ان أياً من الدولتين لا تستطيع أن تنارع في الوضع القانوني للحدود ، إذ أن منارعتها مردود عليها بموجب مبدأ الاعتراف السابق من ناحيه ، وبمفوضى نظرية {الإغلاق} E-stopped من ناحية أخرى . وقد اكتسبت نظرية الإغلاق أهمية بالغة في القانون الدولي بشكل عام وفي براءعات الحدود بصفة خاصة (٢٤).

(٢٤) انظر :

Mac Gibbon (Stoppel in International Law) International and Comparative Law Quarterly (1958) P 468

اتفاق السودان وتشاد على الشروع في وضع علامات تخطيط الحدود

- ١- ادعاء السلطات التشادية بأن منطقة قايا أرض تشادية .
- ٢- تنشيط اللجنة الوزارية المشتركة وتفعيل اللجنة الفنية للحدود .
- ٣- الطرفان يؤكدان على المعاهدات الموروثة ويتجهان نحو وضع العلامات .

مثل ما انتهى حكم ما اصطلاح عليه في السودان بحكم الديمقراطية الثانية سافلات عسكري في مايو ١٩٦٩م ، انتهى حكم ما اصطلاح عليه بحكم الديمقراطية الثالثة سافلات عسكري اخر في يوليو ١٩٨٩م ، اشهر {بحكم الإنقاذ} وقد شهد علاقات الحكم الجديد مع دول الجوار تدهوراً في الخمس سنوات الأولى من عمره ، كما انه وجد صدا من العديد من الدول الاخرى . لكن النظام لم يلبث أن نجح في تحسين علاقات السودان وبخاصة مع دول الجوار .

أما فيما ينصل بعلاقات السودان الحدودية فقد فتحت ثلاثة ملفات . الأول هو ملف النزاع الحدودي مع مصر بشأن مثلث حلايب . وفي هذا السباق عقدت اجتماعات مشتركة عديدة على المستويين الوزاري والفني في الخرطوم والقاهرة ، ولكنها لم تصل إلى حسم نهائي لهذا الموضوع ^(١) . ويمكن القول أن أساساً سياسيه معينه فرضت فتح الملف بل وبصعيده إلى أزمة حقيقية بين البلدين ، كما أن أساساً سياسيه محددة فرضت إغلاق الملف دون التوصل إلى حل للنزاع .

(١) كان موقف هذا الكتاب مستمرا للجنة السودانية في الانضمام إلى تكتل على مستوى الوزاري والفني.

طريق مسدود . وقد تم تطبيق الوضع لاحقاً على إثر إصلاحات على مستوى الدوائري
ات لسحب الرئيس التشادي الجديد لقواته الى داخل الاراضي السودانية (٣)

يبدو ان مشكلته {قايما} وادعاء مسؤولين عسكريين بانها ارض تشادية قد سكل
بافوس خضر للسلطات السودانية . من ناحية أخرى كانت هناك الاراء السالبة على الأمر
في دارفور والمنطقة عن الصراعات السودانية القديمة والمجددة تبعاً لتغير الطم الحاكمه
في اجمينا . وكنت عمليات النهب المسلح ورواح تجاره السلاح والهريب بالإضافة الى
إذكاء التعصب القلي . وكان تقدم الوضع بكام قوات تشادية عمليات نهب وسلب داخل
الأراضي السودانية . لكل تلك الاسباب اهتمت حكومة السودان بمسألة توضيح علاقاتها مع
ضام الحكم الجديد في غنا . وكنت البداية تشييط انية اللجنة الوزارية المشتركة ، وكذلك
تغيير اللجان الفرعية المبيقة عنها . وبصفة خاصة اللجنة الفنية الخاصة بالحدود . فقد
عقدت اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وغان ، أول اجتماع لها في عهد حكم
الإفاد ، في الرابع عشر من فبراير ١٩٩١م . وقد أقيمت اللجنة العديد من الموضوعات
ذات الاهتمام المشترك مثل الامن على الحدود والاتفاقيات القضائية والحسارات والهجرة
والجسدية واللاجئين ومكافحة الصيد غير المشروع . ام المسئلة لموضوع الحدود فقد
أول الطرفين طفا لتبيان المشترك {حول اتفاقيات وبروتوكول العاشر من يناير
١٩٢٤م ، والتي تحكم الحدود بين البلدين . واتفقا على تكوين لجنة خبراء مشتركة ،
وعلى أن تتعقد في الخرطوم في الأسبوع الأخير من أبريل ١٩٩١م . لدراسة وتوضيح
معالم الحدود بين البلدين وتحديد مصادر التمويل وعلى أن ترفع تقريراً بأعمالها للدورة
الرابعة } (٤)

(٣) بحث اللواء ١٠ ح / التهامي محمد النحاي بعنوان: (عند تحطيط الحدود وأثره على الأمن الوطني)
لأكاديمية العسكرية لعليا بإشراف الأستاذ/ محمد الدافر خليفة، وكان مؤلف هذا الكتاب هو
المباشر للبحث

(٤) المحصر انتمى لاجتماعات النورده الثالثة للجنة لوزارية المشتركة بين السودان وغان . انخرط
١٤ ١٧ فبراير ١٩٩١م . وقد تق الجانبا أيضاً على انحد كل التدبير اللازمة لتطبيق الاتفاق
الخاص بإنشاء لجنة فرعية سودانية تشادية مسبة مشتركة ونفي به التوقيع على تكوينه في
٢ أكتوبر ١٩٨٦م والتي أُنيط بها معالجة مواضيع الأمن على الحدود.

لقد سارع وزير الداخلية رئيس لجنة الحدود السودانية ، اصدار قرار ، بتاريخ
 اثنع عشر من مارس ١٩٩١م ، بتكوين الجانب السوداني في لجنة الخبراء المشتركة
 مما يعكس بوضوح حرص السودان على تفعيل الاتفاق الخاص بموضوع الحدود ،
 وانطلاقاً من ذلك القرار أعد الجانب السوداني في لجنة خبراء الحدود تقريراً صافياً
 وممناراً عن الحدود المشتركة مع تشاد استعداداً وتجهيذاً للاجتماع مع الجانب التشادي
 وقد تناول التقرير السمات الأساسية للعلاقات بين البلدين . ورد العواطف التي أدت إلى
 عدم الاستقرار في الحدود وتفاقم الحالة الأمنية ونشأت المشكلات ، إلى الصراع السوداني
 الداخلي واستغلال التعصب عبر الموائمة للنظام الحاكم في شاد للأراضي السودانية خلال
 قيامها بعمليات مناهضة للسلطة .

من جانب آخر هناك تدفق اللاجئين السودانيين إلى داخل السودان بسبب الحواف
 وانتصر الذي ضرب الأجزاء الشمالية والوسطى من تشاد . وهناك الداخل الآخر مسس
 القبيلة عيحه لولائها أو مهادنتها للسلطة أو للعناصر المعارضة . كما ان هناك رواج
 نحارة السلاح والنهب المسلح والنهرب . يضاف إلى كل ذلك امران هامان الأول هو
 الصراع الليبي السوداني ومرور الدعد الليبي عبر الأراضي السودانية وحاصه حلل
 مرحلة النزاع الحدودي بين ليبيا وتشاد حول {قطاع اوزو} . والامر الثاني هو الاحتكاكات
 الناشئة عن عدم وجود معالم واصحة للحدود لاندثارها مرور الزمن أو بفعل فاعل^(٥).

ولاحظت اللجنة في سياق وضع خطة إعادة تحطيط الحدود ، طول الحدود بين
 النديس إذ يبلغ حوالي ١٣٠٠ كيلومتر . وأن أجزاء كثره منها كاد تكون حائله مس
 السكان ، وحاصه القطاع الذي يمتد من وادي هور وحتى الملتقى الثلاثي للحدود بين
 السودان وتشاد وليبيا . ونسبة لتعاقب إعادة التخطيط الناهضة رأيت اللجنة أن تنحصر
 العمل في الأساس على خط الحدود في المناطق التي بها مشاكل . أو التي يتوقع ظهور
 نزاعات بها ، وهي تشمل بشكل عام مناطق الرراعه والزراعي والصيد ، وذلك بتكثيف
 Condensation علامات الحدود ووضع علامات للإرشاد على مسافات معقولة في غيه
 الأجزاء ، أي من الملتقى الثلاثي الجنوبي في {تيزي} وحتى وادي هور . من جانب آخر

(٥) تقرير لجنة خبراء الحدود بين السودان وتشاد ، لجانب السوداني ، الخرطوم ١٦/٥/١٩٩١م . سارع
 من استيريز سوسو - لجانب السوداني . إلا ان الذي قد أعدته لليس وسرعى محمد مريم
 والمهندس محمد ابراهيم معتمداً مصلحة المساحة السودانية

أوصت اللجنة تركيز عملية إعادة التخطيط في القطاع الحدودي الممتد من الملغبي الثلاثي في {بيري} وحتى {خور برنقا} على أساس أن هذه المنطقة تسمى منطقة {قاي} التي سعت السلطات السادة لسط ادعاء عليها ومنطقة {انزيلي} التي تتمتع بموارد مائية تجعلها جاذبة للزراعة والمزارعين .

وتأسيساً على كل ذلك اقترحت اللجنة أن يتم العمل على مرحلتين . الأولى من الملغبي الثلاثي بين السودان وتساد وأفريقيا الوسطى . واما المرحلة الثانية فإنها تشمل الحدود من {خور برنقا} وحتى الملغبي الثلاثي للحدود بين السودان وتساد ولبنيا . ومما لا شك فيه أن قلة العفات الطبيعية في معظم أجزاء هذا القطاع من الحدود ، وما ندر نسأل إعادة تخطيط الحدود في عام ١٩٦٢ م ، قد شجع اللجنة على اقتراح إعادة تخطيط هذا القطاع (١) .

واللافت أن التقرير وضح أن المهمة التي يجب ان تتم بطوي عل شقين . الأول {إعادة تخطيط الحدود} . والثاني {تكتيف الحدود} . ولم يفت التقرير بالطبع أن يقدم مبراهه مفصله شملت التصوير الجوي لمنطقة الحدود- واستكشاف في مناطق الحدود بالاستعانة بالصور الجوية ، ورصد نقاط الحدود لتحديد المواقع . وبدء علامات ثابته على طول الحدود . كما شملت المبرانية المقترحة لذلك العمل تكوين فرق الحقل وما تتطلبه من مهندسين وجنرالية وسائفين وعمال مؤقتين ومرصدين ورجال حراسة . وذلك بالإضافة إلى الحريات والمعدات الفنية التي تشمل أجهزة القياسات الطويلة والقصيرة ونظارات رصد الروايا ونظارات الحيط وبوصلات وكشافات الرصد الليلي وأجهزة اتصال قصيرة المدى وطويلة المدى ومولدات كهربائية وبطاريات وأجهزة لملاء البطاريات والاب حاسنة . يضاف إلى كل ذلك قيمة الوفود والمرتبب والدلات .

وبالنظر إلى هذا التفصيل يتضح أن الحاب السوداني قد أعد تقريراً صافياً شارحاً لمهمته محدداً لحاجاته موصحاً لأولوياته الأمر الذي مكنه من أداء مهمته خير أداء . يبدو من ها الاستعداد للولوج في عملية تخطيط الحدود ، أن العملية ليست صعبة ومعقدة فقط سبب الحمرافيا الطبيعية لمناطق الحدود ، بل أيضاً هي باهظة التكاليف والنفقات المالية . وبقينا أن تلك هي الأسباب الأساسية التي جعلت العالمية العظمى من الحدود بين الدول في أفريقيا غير مخططة على الطبيعة.

(٦) نفس المصدر السابق .

إعادة وضع علامات تخطيط الحدود المشتركة بين السودان وتشاد

- ١- اللجنة الفنية تقسم المرحلة الأولى إلى ثلاثة قطاعات .
- ٢- الوصف التفصيلي للحدود بعد إعادة وضع علاماتها على الأرض .
- ٣- إنشاء لجنة مشتركة لحماية علامات الحدود وصيانتها .
- ٤- معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بإعادة تخطيط الحدود .
- ٥- الاتفاق على المضي قدماً لتكملة المرحلة الأخيرة .
- ٦- اعتماد الدولتين لمحضر وضع علامات الحدود بين البلدين .

بالرغم من أن اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان وتشاد التي انعقدت في فبراير ١٩٩١م في الخرطوم ، كانت قد قررت عقد اجتماعها التالي في ١٩٩٢م ، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا في سبتمبر ١٩٩٤م وفي الخرطوم أيضاً . وكما حدث في الاجتماع السابق ناقشت اللجنة العديد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك وفي مقدمتها مسائل الأمن على الحدود ومسائل الوضع القانوني للحدود. وقد اتفق الطرفان، في مجال مسائل الأمن على الحدود ، على زيادة تبادل المعلومات الأمنية لمواجهة تواجد المجموعات المسلحة وعصابات النهب المسلح التي تمارس التخريب في المناطق الحدودية . وكذلك اتفقا على مواجهة الأعمال الخارجة عن القانون وكافة الأنشطة العدائية التي تهدد أمن كل من

البلدين . وتنفيذاً لهذه الاستحقاقات اتفق الجانبان على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة للأمن بين البلدين والتي كانت قد كونت لمثل هذه الأغراض (١).

أما بالنسبة للأوضاع القانونية للحدود فقد أكد الطرفان على التزامهما باحترام كافة الاتفاقيات والمواثيق التي تحكم الحدود بين البلدين وبصفة خاصة (بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به) . واتفق الطرفان أيضاً على (إعادة وضع علامات الحدود في أماكنها وفقاً للمواثيق المذكورة سلفاً) . وبنفيذاً لذلك اتفق الطرفان على تكوين لجنة مشتركة من الخبراء لوضع علامات الحدود على الطبيعة وحرصاً من الجانبين على المصير قدماً في مسألة إعادة تخطيط الحدود فقد تم الاتفاق على أن : (تجتمع لجنة الخبراء المشتركة في أبشي خلال أكتوبر ١٩٩٤م . وأن يقوم الطرفان بتمويل تنفيذ العمل بصورة مشتركة بين البلدين وعلى أن يهدي الطرفان أفضل الظروف لإنجاح مسألة إعادة تخطيط الحدود) (٢) .

وهكذا بدؤوا واصحاباً من محضر اجتماع سبتمبر ١٩٩٤م للجنة الوزارية المشتركة ، أن السودان قد حقق فديراً كبيراً من بصو إليه . فقد أكد الطرفان على المواثيق الموروثة وبصفة خاصة بروتوكول العاشر من يناير ١٩٩٤م . ثم أن المحضر أكد على روية السودان بأن الحدود قد تم تخطيطها سلفاً وأن المطلوب هو إعادة وضع معالمها التي إنشئت أو اختفت سواء بمرور الزمن أو بفعل قاعل .

وبالفعل عقدت لجنة خبراء الحدود المشتركة بين السودان ونشاد اجتماعها المقرر في أبشي عاصمة محافظة ودّاي في جمهورية نشاد في أكتوبر ١٩٩٤م . وكما ورد في التقرير الحامي لاجتماع الخبراء فقد اتفق الجانبان (على استخدام الخريط الملحقة ببروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م كوثيقة وحيدة يتم الرجوع إليها وفي حالة مواجهة عقبات يتم الرجوع لنصوص البروتوكول) . كما اتفق الجانبان على تحديد ثلاث مناطق حدودية بحيث تكون لها الأولوية في عملية إعادة وضع العلامات وهي . -

(١) محضر اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بين السودان ونشاد في تشرين الرابع ١٩٩٤م .
١٩٩٤م . والى عدم من الاجتماعات ترأسها وزيراً خارجة بلدين ، إلا أن التلدين وفقاً على المحضر
هذا السب لاور لرئيس الجمهورية في السودان ورئيس وزراء نشاد مما يعكس مدى اهتمام
الدولتين بمسائل العلاقات بينهما .

(٢) وقد ما نص عليه بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م في بونده انعمه

١. المنطقة الجنوبية : وتمتد من الملتقى الثلاثي لحدود السودان وتساد وأفريقيك الوسطى حتى تقاطع {وادي صالح} مع {وادي أزوم} .
٢. المنطقة الوسطى : وتمتد من {بئر كوجان} حتى {جبل أنباتا} — مرورا — {أم بلنج} .

٣. المنطقة الشمالية: ويفصلها منطقة {كُلبس} التي تمتد إلى ما يقارب {٥٠} كيلومتر شمالي كُلبس و {٥٠} كيلومتر إلى الجنوب منها^(٣).

من جانب آخر اتفقت لجنة الخبراء من حيث المبدأ ، على إعاده وصبع {٣٣} علامة حدودية و {١٢} نقطة موصوفة في التروتوكول بمعالم طبيعية ، مثل الحال والوديان والتي سحدد إحداثياتها في الموقع . كما اتفق أيضا على مبدأ تكثيف Condensation العلامات في الجيوب بين مشيخي {فلقورو} و {سنييار} وتحديد من {حرارة} حتى {ملم} مرورا بمنطقة {قايا} . وأقرت اللجنة أن يكون التكثيف في المنطقتين الوسطى بين مسبحتي {وادي كجا} و {كولوي} وذلك في المنطقة الممتدة من {بئر كوجان} حتى {وادي نياتا} مرورا بـ {أم بلنج} و {أم دافوق} .

كما اتفقت اللجنة على اعتماد العلامات الحدودية وأنواعها . وطبقا للكروكي المرفق مع تقرير اللجنة برمز الشكل {C} للعلامة الأساسية والشكل {P} يرمز لعلامة التكثيف . ويرمز الشكل {D} للعلامة الجبلية . ويرمز الشكل {E} للشاهد على جانبي الوديان . وبالنسبة لترقيم العلامات فقد اعتمدت اللجنة لكل علامة أربعة أرقام يشير الرقمان من جهة اليمين للجهة التي صنعت فيها العلامة . ويوضح الرقمان من جهة اليسار الرقم المتسلسل للعلامة . واعتمدت اللجنة ترقيم علامات التكثيف من الرقم {واحد} وحتى نهايتها بتسلسل مطرد . واتفقت اللجنة على أن يكتب في كل علامة حط الطول والعرض بالإضافة إلى الحرف {S} في اتجاه السودان والحرف {T} في اتجاه تشاد^(٤).

(٣) لتقرير الخنامي لاجتماعات لجنة خبراء الحدود السودانية التشادية المشتركة بأشقي مما سبق ٢٣ ١٩٩٤/١٠/١٥

(٤) تكثيف اللجنة على أن التكثيف الكثيفة بناء لاعتمده والعلامات في حدود {٥٠} كم ولا يتركز في كل بلد متباعدة لأجبهه الضرورية لإحراز عمل مرتبط به يكون الإجراء المستعملة من قبل الطرفين كما اتفقت على أن تتخذ كل طرف بمحادثات ثنائية وتسيير فود تدس التي يحددها من حده وأخر ويسر حر اتفق اسمه على أن يتحمل نظرون كلفه لعلامات الحدودية ولاعتده مدسعه وكثكفة الحدود والعلامات المستعملة نفس تمسك لاسبق

وهكذا بالنأسيس على تقرير لجنة الخبراء المشتركة بآسسى فى أكتوبر ١٩٢٤م و التراما بالاتفاقيات و المذكرات المتبادلة و المواتيق ذات الصلة بالحدود بين البلدين و الجذب فى برونوكول العاشر من باير ١٩٢٤م بالحرائط الملحقه به ، سرعب اللحنة الفية المشتركة بإعادة تحديد معالم الحدود و إعادة وضع علامات الحطيط على الطنبعه اعمالها ابتداء من ٢٣ ديسمبر ١٩٩٢م . ولكن يبدو أن اللحنة قد ووجهت فى بداية مهمتها مسأله تحديد نقطه الاطلاق الأمر الذى دعاها للرجوع الى رئيسي الجانبين فى اللحنة الفية لتلفاق على نقطه البدء . و بالفعل فقد اتفق رئيسا الجانبين ، ساء على توصيه انغبس من الجانبين ، على أن تكون العلامة الحدوديه رقم {٤٩/١} علىى بقاطع {وادي ازوم} و {وادي صالح} هى العلامة المنفق عليها كأساس لبداية اعاده وضع نفيه العلامات الحدودية الأخرى (٥) . ومن ثم فقد بدأت اللحنة عملها فى الثلاثين من ديسمبر ١٩٩٤م ، و الذى استغرق قرابة الأربعة أشهر ، حيث انتهت من تنفيذ أعمال إعادة وضع علامات الحطيط الحدود فى المرحلة الأولى فى الباسر عشر من مارس ١٩٩٥م (٦) . وقد عذت اللحنة مهمتها ميدانيا وسجلت احداثيات ما قامت به باستعمال مستقبالات جودسنه . كما تم تحديد نقط التكيف حسب الإحداثيات المحسوبه من الحرائط الملحقه بالبرونوكول و التى حكم عددها الداخل السكاني بالمصطقة والمسافات بين العلامات الأساسيه بصاف الى ذلك قام اللحنة بباء العلامات بواسطة الاسميت المسلح بسانيرة فيه من كل دولة .

وقد تم بعد المرحلة الأولى من إعادة وضع علامات تحطيط الحدود بين البلدين فى ثلاث مناطق وذلك على النحو التالى :-

أولاً المنطقة الجنوبية : -

يمتد هذا القطاع من {بحيرة تيسى} حوا حتى بقاطع وادي كجما مع وادي أزوم {أي المنطقة الواردة فى الجزء الثانى الفقرة {E} إلى الجزء الثالث الفقرة {R} من برونوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م} وبدأ هذا القطاع من بحيرة تيسى إلا أن اللحنة لم تمكن من تحديد هذه النقطة الثلاثية بسبب غياب جمهورية أفريقيا الوسطى وهى الطرف

(٥) محضر اجتماعين لىودسى والشاذي الصار فى فوريرف فى جمهوريه تنج باريج التاسع والعشرين من ديسمبر ١٩٩٤م والموقع من قبل رئيسي الجانبين

(٦) محضر وضع علامات الحدود بين السودان وشاذ : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤م - ١٨ مارس ١٩٩٥م .

الثالث في هذه العلامة . ويسمى هذه المنطقة واحداً وعشرين علامة أساسية من بينها سبع علامات جبلية نصف برملي واثنتان وأربعون علامة تكيف وسنة سواهد .

ويبدأ الوصف التفصيلي لهذه المنطقة من قمة جبل كيلي حيث تتجه الحدود في خط مستقيم إلى موقع عرب بحيرة {أنزيلي} ثم يتجه خط الحدود في خط مستقيم إلى قمة {حجر درفا} الذي يقع في الناحية الشمالية الغربية لسنه حلال {ماشنقا} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى أعلى جبل ايري {تاتقير} . ويتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم جنوب قرية {مردفا} السوايه إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول بـ {Climbing Rocks} . وتتجه الحدود من الموقع السابق شمالاً في خط مستقيم إلى حيث حل {كلوا} وتتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم ناحية الغرب إلى قمة حجر {تقولا} . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم حيث ملقى وادي {لوجوكو} مع وادي {مانقرا} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث منتصف الطريق الواصل بين قرية {لوجوكو} وحل {منداقيبا} . ومن الموقع السابق تسير الحدود حيث تمر بموقع يقع جنوب غرب قرية {تماسي} السوداء . ويتجه خط الحدود من الموقع السابق وهو يمر بموقع حدودي يشار إليه في البروتوكول باسم بحيرة {المرايا} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول بـ حجر {داكوندي} {قمة حجر داكوندي} وتتجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة حجر {ميرسي} . ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في البروتوكول باسم {Climbing} {القرلية} . ثم تتجه الحدود في خط مستقيم إلى موقع {الشجرة} الحدودية . وتسير الحدود من هناك إلى حيث قمة حل {هقرا} . ومن الموقع السابق يتجه خط الحدود في خط مستقيم إلى حيث موقع شجرة {الحميضة} . وتسير الحدود من الموقع السابق شمالاً إلى حيث الموقع الحدودي الذي يقع في منتصف مجرى {وادي صالح} مع الخط الفاصل بين الموقع السابق وموقع {حجر زرا} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود ناحية الغرب متبعة {وادي صالح} حتى تقاطعها مع {وادي أزوم} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث ملقى {وادي كجا} مع {وادي أزوم} . ثم يتجه خط الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {١/٢٠٩٥} (٧).

(٧) المصدر السابق .

ثانياً : المنطقة الوسطى :

يمتد القطاع الحدودي في هذه البقعة من ملتقى وادي {بئر كونجان} مع {وادي كجا} وحتى النقاء {وادي كجا} مع الحدود الدولية . وقد تم بناء العلامات ميدانياً طبقاً لموجبات الحرء الرابع الفقرة {٨} حتى الفقرة {٤} من بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤ . وهي تشمل على اثنتي عشرة علامة أساسية من بينها أربع ، علماً بأن العلامة الرابعة بيت عام ١٩٦٢ م . كما بيت نمائي نقاطاً طبيعية وأربع عشرة نقطة تكثيف بالإضافة إلى عشرة شواهد .

ويبدأ الوصف التفصيلي للحدود في هذه المنطقة من تقاطع وادي {بئر كونجان} مع {وادي كجا} حيث يسير الحدود شمالاً مع منتصف وادي {بئر كونجان} حتى تقاطع وادي {بئر كونجان} مع الحدود الدولية . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى ناحية الشمال إلى القمة الجنوبية لجبل {قونقري} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حبل القمة الشمالي لجبل {قونقري} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حبل قمة جبل {انجنون} . ثم تتجه الحدود من الموقع السابق إلى قمة {جبل الباز} . ومن الموقع السابق تتجه الحدود إلى حيث أعلى قمة في سلسلة {جبل نارى} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث المنحني الذي يحمل الرقم {٢٨٩٥} . ومن الموقع السابق يسير الحدود إلى حيث قمة {جبل أنباتا} . ثم تتجه الحدود إلى حيث {أم ضقل} التصادية و{باردي} السودانية . من الموقع السابق يسير الحدود حتى حبل {هنقرا} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث ملتقى {وادي كجا} مع الحدود الدولية .

ثالثاً : المنطقة الشمالية :

ويبدأ الوصف التفصيلي لهذا القطاع الحدودي من الموقع رقم (٣٣٩٥) المشار إليه في الخرائط الملحقة بالبروتوكول بـ {Conspicuous Tree} ثم تتجه الحدود منه إلى حيث يمر بالمنحصر الذي يقع بين {جبل زفيدا} وجبل {كركوبا} إلى الموقع الذي يحمل الرقم {٣٤٩٥} . ثم يسير الحدود من الموقع السابق جهة الشمال إلى حيث قمة {جبل أبو لجام} . ومن الموقع السابق يسير الحدود في خط مستقيم إلى حبل قمة {جبل كسكتس} . وتسير الحدود من الموقع السابق ناحية الشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث {الصخرة}

المشار إليها في التروتوكول بـ {١٠٩M}. ومن الموقع السابق تسير الحدود في خط مستقيم حيث القمة الجنوبية {الجبل أوم} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم عبر منتصف {النهضة} إلى حيث قمة {جبل أوم} . ومن الموقع السابق تتبع الحدود الهضبة من الجنوب إلى الشمال في خط مستقيم إلى حيث أبار {قوز بدين} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث {رهد مقدد} الذي يحمل الرقم {٤١٩٥} . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث مجرى {وادي بويزا} . وتتحه الحدود من الموقع السابق مع مجرى {وادي بويزا} إلى {أبار بويزا} . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث {حجر درو} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث القمة الجنوبية من سلسلة {جبل مرا} MURRA . ومن الموقع السابق تسير الحدود إلى حيث القمة الشمالية الشرقية والتي يشار إليها في التروتوكول بـ {١١٢٩M} . وتسير الحدود من الموقع السابق إلى حيث الموقع {٤٧٩٥} . ومن الموقع السابق يسير الخط الحدودي في خط مستقيم إلى حيث {قوز ممريكو} . وتسير الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى حيث {قوز جمال هرو} . ومن الموقع السابق تحه الحدود ناحية غرب الشمال الشرقي إلى {رهد عرديب} . وتتحه الحدود من الموقع السابق في خط مستقيم إلى {حجر كبش} . ومن الموقع السابق تسير الحدود لتمر بـ {رهد نبقاية} . وتسير الحدود في خط مستقيم من الموقع السابق إلى {رهد جبر} ومن الموقع السابق تسير الحدود مسبعة مجرى {وادي برنقالا} إلى حيث الموقع الذي يحمل الرقم {٥٤٩٥} . ثم تتحه الحدود في خط مستقيم منحرفه عن الموقع السابق إلى حيث {رهد دقوي} . ومن الموقع السابق يتجه خط الحدود شرقاً إلى حيث {رهد شوراك} . وتسير الخط الحدودي من الموقع السابق ناحية الشمال الشرقي في خط مستقيم إلى حيث الموقع المشار إليه في التروتوكول بـ {Super MURRA} . ثم يتجه الخط الحدودي في خط مستقيم إلى موقع في منتصف المسافة بين {جبل سندي} و {جبل وسطاني} . ومن الموقع السابق يتجه الخط الحدودي في خط مستقيم إلى موقع يقع غرب قرية {جرجيرة} ويحمل الرقم {٥٩٩٥} ^(١٩) .

ذلك هو الوصف التفصيلي لإعادة تحطيط المرحلة الأولى من الحدود المشتركة بين السودان وتشاد وكما ورد في محضر إعادة وضع علامات تحطيط الحدود في

(٨) المصدر السابق.

الفترة من ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤م إلى ١٨ مارس ١٩٩٥م . إن تنفيذ العمل قد تم في بعضه واستحاج تأمين من قبل الفريقين الفيين . ولم تواجه الفرق الفية أية مشاكل في التخطيط في القطاع الجنوبي والشمالي حيث اساب العمل بصورة طنة عدا ما حذب في مطقه {مدوا} الواقعة في القطاع الأوسط. وقد اتفق الطرفان الفسان على بناء خمس علامات تكثف في المنطقة الواقعة بين تقاطع {وادي كجا} مع {وادي بنر كونجان} ونقاط وادي نر كوجان مع الحدود الدولية . كما تم بناء ثلاث منها في شكل شواهد على جانبي الوادي من ناحية تقاطعه مع {وادي كجا} . وقد أحدث لها إحداثيات بند أنه لم يتم تحديد علامتي التكثف المتقيتين اللتين تلغ المسافة بينهما حوالي أربعة كيلومترات . وقد رأي الفيون رفعها للجنة المتابعة لمعالجة أمرها . وقد تضمن المحضر تحديد المسافات بين المواقع والنقاط وتحديد الاتجاهات وإحداثيات المواقع والنقاط بحطوط الطول وخطوط العرض الأمر الذي جعل إنبات المواقع والنقاط سهلاً وميسراً في الحاضر والمستقبل^(٩).

وتتويجاً لذلك العمل الكبير والهام الذي قامت به اللجنة الفية المشتركة بين البلدين، عقدت اللجنة الوزارية المشتركة اجتماعها الرابع خلال الفترة من السابع والعشرين من سبتمبر إلى الثالث من أكتوبر ١٩٩٥م في الخرطوم. وبعد مداولات سادتها روح الصداقة والأخوة والفاهم المشترك اتفق الطرفان على أربع مسائل بالغة الأهمية وذلك على النحو التالي^(١٠).

أولاً : اعتمد الطرفان محضر أعمال إعادة وضع العلامات الحدودية المقدم من الفريق الفني المشترك بين البلدين والمستند على برونوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط الملحقة به .

ثانياً : اتفق الطرفان على إنشاء لجنة مشتركة لحماية علامات الحدود بين البلدين وعلى أن تختص بـ :-

١. للكشف الدوري على علامات الحدود بين البلدين .

(٩) المصدر السابق.

(١٠) محضر اتفاق بين حكومة جمهورية السودان وحكومة جمهورية تشاد ، الخرطوم في الثالث من أكتوبر ١٩٩٥م.

٢. تبادل المعلومات المتعلقة بحالة تلك العلامات .

٣. احاد جميع الدابير اللازمة لتأمين حصبة تلك العلامات وإعادة العلامات التي قد تحول عن مواقعها أو تلف ، إلى موقعها الأصلي وفقا للإحداثيات المتفق عليها. كما اتفق الطرفان على أن شكل اللوحة المكلفة بالمحافظة على العلامات الحدودية من ورارة الداخلية والجهات الفنية {المساحة} والأجهزة الأمنية بالإضافة إلى السلطات المحلية بما في ذلك الإدارة المحلية في المناطق الحدودية .

ثالثا : بهدف معالجة أوضاع المواطنين المتأثرين بوضع العلامات الحدودية اتفق الطرفان على عدة أمور أهمها:

١. منح السودانيين الذين دخلوا في تشاد نتيجة لعمليات المسح التي تمت ، وكذلك التشاديين الذين دخلوا في السودان ، مهلة رمزية قدرها (١٢) شهراً اعتباراً من تاريخ توقيع المحضر ليعبروا بصفة نهائية حقهم في اتخاذ أماكن إقامتهم الدائمة في أي من البلدين .

٢. يكون السودانيون الذي قرروا اتخاذ أماكن إقامة لهم في تشاد خاضعين للقوانين التشادية وتسري عليهم أحكام القانون التشادي. وكذلك الحال بالنسبة للتشاديين الذي اختاروا السودان مكان إقامتهم فإنهم يخضعون بذلك للقوانين السودانية وتسري عليهم أحكامها .

٣. ضمان استمرار المزايا التي كانت متاحة لرعايا البلدين على جانبي الحدود عند إعادة وضع العلامات الحدودية، أي المزايا المتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل مع احترام القوانين واللوائح السائدة في البلدين.

رابعا : اتفق الطرفان على بكلمة وضع علامات الحدود المتبعة بواسطة اللجنة الفنية المشتركة بذات الأسس السابقة^(١١).

(١١) المصدر السابق

هكذا نوجت اللجنة الوراقية أعمال اللجنة الفنية المشتركة باعتمادها لمحضر إعادته علامات الحدود بين السودان وتساد. وكما لاحظنا فقد أقرت اللجنة الوراقية مسائل بالغة الأهمية مثل تلك التي تتعلق بالمحافظة على العلامات الحدودية وصيانتها . ذلك أن العمل الصم الذي قامت به اللجنة الفنية يكون عديماً للجدوى إذا لم يتعاهد الطرفان على حمايته. كما عالجت اللجنة الوراقية الآثار المترتبة عن عملية إعادته وضع علامات الحدود بالنسبة لرعايا البلدين وذلك بمراعاة {الحقوق المكتسبة} Acquired-Rights والمتعلقة بالزراعة والرعي والشرب والمسير وتبادل المحاصيل على أساس التبادلية Reciprocity . يضاف إلى ذلك حرص الطرفين على مواصلة جهودهما المشتركة لإكمال وضع علامات الحدود المتبقية بذات الأسس السابقة . ولا شك أن هذا الحرص يعكس مدى قناعة والتراتم الدولتين بما قاما به بالنسبة لحدودهما المشتركة ، وإصرارهما على المضي قدماً لتكملة المرحلة الثانية^(١٢).

(١٢) صدر الأمر رقم ١٩٩٦م بتاريخ ٥ يناير بعد إكمال كل الإجراءات الدستورية.

الباب السابع عشر

إصرار الدولتين لتكملة إعادة وضع العلامات الحدودية

- ١- عدم الدقة في صياغة الوثائق القانونية يعكس عدم الحرفية.
- ٢- انفلات الأوضاع الأمنية في دارفور يحول دون المضي في المرحلة الثانية.
- ٣- الحكومة التشادية تقوم بدور لافت في سبيل تهدئة الأوضاع الحدودية.

كانت اجتماعات اللجنة الوراقية المشتركة بين السودان وتشاد شبه منتظمة في الفترة ما بين ٩١ - ١٩٩٥ م . ولكن يبدو أن إيراد محضر الاتفاق على إعادة وضع علامات نخطط الحدود بين البلدين في أكتوبر ١٩٩٥ م ، قد هدا من تواتر تلك الاجتماعات . شاهدنا على ذلك أن الاجتماع الخامس للجنة الوراقية المشتركة لم يتسن عقده إلا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩ م في أجمينا عاصمة تشاد أي بعد أربع سنوات من الاجتماع السابق ^(١) . وقد ناقش الاجتماع حول أعمال واسع المدى ، فقد شمل المسائل السياسية والقضايا الأمنية والمسائل الاقتصادية والحارية والتعاون الثقافي والعلمي والإعلامي . وشملت المسائل السياسية والقضايا الأمنية أربعة موضوعات هي التعاون السياسي والقضايا الأمنية ومسائل اللاجئين ^(٢) والمسائل الحدودية .

(١) محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوراقية المشتركة بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد .

أجمينا من ١٠ إلى ١٣ فبراير ١٩٩٩ م .

(٢) حق الطرفين على تطبيق اتفاقية تسديد لمجرمين الميزمة بين البلدين منذ عام ١٩٦٥ م

لقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي عدم استقرار أمنيا في ولايات دارفور . لذلك اتفق الطرفان السوداني والتشادي ، في إطار القصاص الأمني على زيادة تبادل المعلومات الأمنية ، لمواجهة المجموعات المسلحة و عصابات النهب المسلح التي تمارس التحريب في المناطق الحدودية بالإضافة إلى مواجهة الأفعال والأنشطة العدائية التي تهدد أمن البلدين . وتعيلاً لذلك أعرب الطرفان عن عزمهما على تنشيط اللجنة الفرعية المشتركة بين البلدين والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود المشتركة بين البلدين والمكلفة بالمسائل الأمنية في الحدود والمكونة منذ ١٩٨٦ م . وأنشط باللجنة الأمنية معالجة المشاكل الناتجة عن الصراعات القبلية الناشئة عن حالات اللجوء وانتشار حمل السلاح . وحدد الطرفان تأييدهما لاقتراح سائق بإشياء مراكز عسكرية على حدود الدولتين والقيام بعمليات دورية مشتركة لتمشيط حدود البلدين . وفي هذا السياق اشترط على القوات المسلحة التي في حالة تعقب للعصابات داخل حدود الدولة الأخرى ، الاتصال أولاً بالسلطات الإقليمية والحدودية للطرف الآخر . وأكد الطرفان أن مسائل اللاجئين تمثل اهتماماً خاصاً للدولتين . وفي هذا الإطار عرا الجانب التشادي وجود لاجئين سودانيين داخل حدود بلاده للصراع القبلي بين {العرب} و {المساليت} السودانيين^(٣) . واتفقا على استقبال ومساعدة اللاجئين في أراضي الدولتين وفقاً للمعاهدات والمواثيق الدولية والإقليمية ، وعدم استغلالهم في النزاعات المسلحة بواسطة المعارضة لزعزعه وإثارة الاضطرابات الأمنية في البلاد الأصل^(٤).

أما بالنسبة للمسائل المتعلقة بالوضع القانوني للحدود على سطح الأرض فقد حدد الطرفان التزامهما باحترام كل الاتفاقات والمعاهدات المتعلقة بالحدود بين البلدين وبخاصة {اتفاقية} العاشر من يناير ١٩٢٤م و الخرائط المرفقة معها^(٥) . واتفق الطرفان على تكمله فيه إعادة {ترسيم} الحدود طبقاً للمواثيق الواردة في الاتفاقية على أن يقوم الجانب التشادي بدعوة لجنة الخبراء في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من توقيع المحضر ، وذلك لوضع برنامج عمل محدد لما تبقى من أعمال وإيجاد حلول لمشكلة {مدوي} وغيرها .

(٣) يقصد بالعرب القبائل ذات الجذور العربية

(٤) المصدر المذكور في رقم (١) .

(٥) الصحيح هو (برونوكول) العشر من يناير وليس (اتفاقية) الأمر الذي يعكس عدم الدقة والضعف الحرفية في صياغة الوثائق القانونية.

وفي هذا الصدد اتفق الطرفان على تحديد صلاحية لجنة المتابعة في المناطق الحدودية ونسب لحة حماية العلامات الحدودية التي اتفق عليها في الاجتماع الوزاري الخاص بـ {ترسيم الحدود} بين البلدين الذي انعقد في أكتوبر ١٩٩٥ م . وأخيراً وليس آخراً اتفق الطرفان على دعوة جمهورية أفريقيا الوسطى للمشاركة في {ترسيم} الحدود المشتركة لمثلث تيسي^(٦).

ويلاحظ عدم الدقة في صياغة محضر اجتماع الدورة الخامسة للجنة الوزاري المشتركة بين البلدين الصادر في أنجمينا في الثالث عشر من فبراير ١٩٩٩ م . فقد استعمل المحضر كلمة {اتفاقية} ١٩٢٤م بدلاً عن كلمة {بروتوكول} . كما استعمل عبارة {إعادة ترسيم الحدود} والصحيح هو {إعادة وضع علامات تخطيط الحدود} . ثم أن المحضر تحدث عن الاجتماع الوزاري الخاص بترسيم الحدود والصحيح هو الاجتماع الوزاري الخاص {بإعتماد محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد} . وبطبيعة الحال ليس سائغاً أن تتضمن وثيقة رسمية خاصة بأمور بالغة الأهمية مثل أمور الحدود الدولية كل هذه الأخطاء الأمر الذي يعكس عدم الدقة وافتقار الحرفية في وثيقة رسمية.

وتنفيذاً لما اتفق عليه اللجنة الوزارية المشتركة في اجتماع فبراير ١٩٩٩م عقدت اللجنة الأمنية اجتماعاً في سبتمبر ١٩٩٩م^(٧) ، برئاسة وزير الداخلية في البلدين . وكما يدل اسمها فقد ناقشت اللجنة الوزارية المشاكل الأمنية والحدودية واللجتي ، وفي ذلك السياق تأكد للجنة تنفيذ ما اتفق عليه في اجتماع اللجنة الوزارية المشتركة بشأن تنفيذ عمليات مشتركة لمكافحة النهب المسلح . وأكد الجانبان على الالتزام بالصوابط الخاصة بالعمليات المشتركة وكذلك الصوابط الخاصة بمطاردة المجرمين ، من حيث وجوب مراعاة الإبلاغ المسبق عن الهدف المطارد من الجانبين . ومن بين تلك الصوابط مراعاة أن يكون حجم الفوتين متكافئاً بأن تكون القيادة للدولة التي يجري فيها تنفيذ العمل العسكري المشترك .

(٦) إذ لا يجوز الاتفاق على ملغى ثلاثي للحدود إلا باتفاق الدول الثلاث المعنية بحيد تلك المنطقة
(٧) يلاحظ أن محضر اللجنة الأمنية المشتركة بين جمهورية تشاد وجمهورية السودان الذي عقد في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧/٩/١٩٩٩م لم يخصص ذكر المكان الذي عقد فيه الاجتماع وهو سبيل حر لعدم الدقة وافتقار الحرفية في صياغة الوثائق القانونية.

أما بالنسبة للحدود فقد اتفق الجانبان على متابعة أعمال {ترسيم} الحدود وفق لاتفاقيات والمعاهدات المتعلقة بالحدود بين البلدين حاصه {اتفاقية} العاشر من يناير ١٩٢٤م والخرائط المرفقة معها . كما اتفق الجانبان على تحديد {١٢} نقطة رئيسية و {٨٠} نقطة وسطية على أن يبدأ تحديد هذه النقاط اعتباراً من النقطة رقم {٥٩٩٥} . ونتم الاتفاق على استخدام نفس العلامات الحدودية التي استخدمت في المرحله الأولى في {ترسيم} الحدود بين البلدين . ويبدو حرص وحساس الجانبين على متابعة أعمال إعادة وضع علامات تحيط الحدود من اتفاقيهما على طرح مناقصة تصنيع العلامات الحدودية خلال شهري أكتوبر - نوفمبر ١٩٩٩م . وعلى أن تكون أعمال وضع العلامات في الأول من مارس ٢٠٠٠م ، وعلى أن ينهي العمل في الثلاثين من أبريل ٢٠٠٠م^(١).

ومتابعة لما أقره اللجنة الأمية ، عقد اجتماع في لمبليين عن الجانبين في التاسع والعشرين من فبراير ٢٠٠٠م في الخرطوم ، لقر العطاءات الخاصة بصنع العلامات الحدودية . وتعود اهمية هذا الاجتماع إلى أنه يؤكد حرص الجانبين على المتابعة المستمرة لتكملة إعادة تحيط الحدود . ولعل مما يؤكد حرص الجانب السوداني انه اقترح بدء العمل قبل منتصف مايو ٢٠٠٠م . وعلى أن يتعهد كل جانب بدفع مساهمته مع بدء العمل غير أن الجانب النشادي تحفظ على الاقتراح و وعد بتحديد بدء العمل لاحقاً عبر القنوات الدبلوماسية^(٢) .

وشهدت مدينة الجبنة بولاية غرب دارفور السودانية في الثاني من نوفمبر ٢٠٠٠م اجتماعاً للجنة الأمية الفرعية ولجنة {ترسيم} الحدود المشتركة . وكما هو متوقع من اجتماع هاتين اللختين أنه ناقش المشاكل الأمية والحدود واللاحين . وقد اتفق الجانبان بالنسبة لموضوع الحدود على متابعة وضع العلامات الحدودية للمرحلة الثانية وفقاً للاتفاقيات والمعاهدات السابقة وحاصه {اتفاقية} يناير ١٩٢٤م والخرائط المرفقة وعلى تحديد {٢٠} نقطة رئيسية و {٦٠} نقطة فرعية و {٤} نقاط حليية بداية من النقطة {٥٩٩٥} حتى النقطة الثلاثة بين تشاد والسودان وليبا . كما اتفق الجانبان على استخدام نفس العلامات الحدودية التي استخدمت في المرحلة الأولى، وعلى أن يبدأ العمل

(٨) لاحظ تكرار ذات الأخطاء في الاجتماع باستخدام كلمة (ترسيم) وكلمة (اتفاقية)

(٩) نفس المصدر السابق .

في الأول من مارس ٢٠٠١م لينتهي في الأول من مايو ٢٠٠١م . كما أقر الجانبان أن تقوم اللجنة الفنية المشتركة بوضع العلامات على الخرائط بعد الانتهاء من المرحلة الثانية لوضع العلامات الحدودية على الطبيعة ^(١٠) .

وبالمقابل اجتمع خبراء من البلدين في التاسع عشر من فبراير ٢٠٠١م في أنشبي عاصمة محافظة وداي لفرز العطاءات الخاصة بتصنيع ووضع علامات الحدود . واتفق الجانبان على أن يتحمل الطرفان التكلفة بالتساوي وذلك طبقاً للجدول الزمني المقدم من الشركة التي ستتولى تلك المهمة . وكما يبدو فإن الطرفين ارتأيا أن تتولى شركة مهمة ما تبقى من وضع علامات الحدود تحت رقابتهما وإشرافهما الفني . وقد وقع العطاء بالفعل على شركة نسابية ^(١١) . وبعد زمن وحيز من هذا الاجتماع عقدت اللجنة المشتركة للخبراء اجتماعاً في الثالث من أبريل ٢٠٠١م في العاصمة التشادية أنجمينا . وقد اتفق على أن يبدأ العمل من النقطة {٥٩٩٥} الواقعة في منطقة {كلبس} حتى الملفى الثلاثي بين السودان وتشاد وليبيا . وتأكيداً على حرصهما لإكمال هذه المهمة أودع السودان نصيبه في عملية إعداد وضع العلامات والبائع {٢٢,١٢١} دولاراً أمريكياً كما قامت تشاد بدورها بإيداع نصيبها ، لكن بالرغم من هذه الخطوات العملية والهامة والحادة لم يتسن الشروع في المرحلة الثانية حتى أواخر ٢٠٠٣م ^(١٢) .

وفي هذا الأثناء وحتى بداية عام ٢٠٠٤م ، دخل السودان في مستنقع انفلات الأمن في أغلب أنحاء دارفور الكبرى بشكل عام والمناطق المتاخمة للحدود المشتركة مع تشاد بصفة خاصة . فقد ظلت مناطق الحدود تشهد حوادث دامية بين حكومة

(١٠) رفض الاجتماع لعطاء الوحيد الذي قدم له من شركة سودانية لعدم وجود مستندات أدريه ومائنه ثبتت مقدرة الشركة المتقدمة وعدم وجود التفاصيل الفنية الكافية لتحديد تكلفة العلامات الحدودية . من ناحية أخرى كد الاجتماع على استعمال نفس أنواع العلامات الحدودية التي استخدمت في (استرسيد) السابق ومع رصده عدد العلامات الرئيسية من (١٢) علامة إلى (٢٠) علامة ويلاحظ أن محصر الاجتماع قد وكرر ذات الأخطاء التي أشرنا إليها سلفاً من حيث دقة المصطلحات .

(١١) محصر التحية الأمانة بمرعية ونحة برسيد الحدود لمشرك بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد في دروه بعددها ١٨٥٠ بولاية غرب دارفور (الجيبه) لعدد ٢ نوفمبر ٢٠٠١م و٤ نوفمبر ٢٠٠٠م .

(١٢) محصر قرار نصنع ووضع لعلامات الحدودية بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد من نقطة (نلتز) وإلى النقطة الثلاثية في الحدود السودانية .

السودان وما عرف بجيش أو فصائل شعبية لتحرير دارفور . وعندما انفلت عقد الأمن في مناطق حدودية يصبح الكلام على تخطيط أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود في تلك المناطق أمراً غير سائغ عملياً . ليس فقط لأن مهمة المخططين تصبح عسيرة في ظروف انقلات الأمن على الحدود . ولكن أيضاً لأن مسألة إعادة وضع علامات على الحدود لم تعد من أولويات الحكومتين في الوقت الحاضر كما يتبدى .

وبالنظر لاعتقادات ما يجري في إقليم دارفور يبدو أن الخط الحدودي ذاته قد فاقم في تصعيد التوتر الأمني في المناطق الحدودية . فكما وضحنا في فصول سابقة أن الحدود التي وضعها الاستعمار في أفريقيا قد قسمت ، في العديد من أنحاء القارة قبائل على دولتين أو أكثر . وفي هذا السياق فإن ثمة قائل مشترك بين السودان ونشاد في القطاع الحدودي من المنطقة الشمالية ، يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ، الزغاوة وبني هلبه والبديات والزيادية . كما توجد قبائل مشتركة على القطاع الحدودي من المناطق الجنوبية يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر السلاطات والفلاته والبرنو والداجو والفور {فنفرو} وجزنات من التعايشة . وبالتالي إذا انشق أو نار أو تمرد أي جزء من القبيلة على النظام الحاكم في مركز أي من البلدين ، الخرطوم أو إجمينا ، فإن من الطبيعي أن يجد معاطفا وتفهماً من بصفه أو حزنه أو فحذه الآخر .

حدث هذا كما فرأنا في أبواب سابقة . بالسنة لتناد طوال أكثر من عقدين من الزمان وهو ما يحدث الآن بالنسبة للسودان منذ بضع سنوات . وقد ساهم ذلك مساهمة فاعلة وواضحة في بقاء الأوضاع الحدودية في إقليم دارفور في الحالتيين . ويلاحظ أن الحكومة النشادية قامت منذ تطور الأحداث في أوائل القرن وحتى ٢٠٠٤م سور لافيت . فقد قامت في عام ٢٠٠٣م بدور الوسيط الفاعل بين الحكومة السودانية و {حاملي السلاح} من أبناء دارفور عند أن كانت السلطات الرسمية تطلق عليهم {المتمردين} تارة و {قطاع الطرق} تارة أخرى .

إن الحكومة النشادية عندما تقوم بهذا الدور فإنها تطلق من أمرين هامين . الأول هو أن {حاملي السلاح} أو {المتمردين} أو {قطاع الطرق} أيًا كانت الصفة التي يطلقها عليهم الحكومة ، يعسكرون في مناطق حدودية مما يعكس بدهاه على عدم الاستقرار في الحدود المشتركة بين الدولتين . ونشاد ليست أقل حماسية من السودان في هذا

الخصوص. والناي هو الوسانج العبلية المشتركة بين عدد من {حاملي السلاح} أو {المتمردين} أو {قطاع الطرق} والسلطات الحاكمة في شاد . وربما ثمة أمر ثالث هو محاولة الحكومة التشادية رد دين مستحق نحو السودان ^(١٣) . فقد فرأنا في اسواب عديده سافه الدور الذي لعبه السودان وخاصة على عهد حكم مايو في محاولات نسوية الخلاقات بين الفصائل التشادية المتعددة.

(١٣) لقد عرف في هذا الشأن العديد من لاجئنا عاب ووقع بعض الانتقادات في شاد ، حيث راعاه الحكومة التشادية . كما قام الرئيس التشادي دريس دبي بعدة زيارات لم تقتصر على العاصمة السودانية الخرطوم بل شملت أيضا مبربة الفاشر عاصمة دارفور الكبرى.

القسم الثاني

الحدود بين السودان وليبيا

الباب الأول

الأصول التاريخية والقانونية لحدود السودان مع ليبيا

- ١- إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي بنشئ ملتقى ثلاثيا بين السودان وليبيا وتشاد .
- ٢- أثر إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي على حقوق الدولة العثمانية في ليبيا.
- ٣- إبرام إعلان مارس ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي يشكل مفاجأة إلى تركيا .
- ٤- تركيا تستند في دفاعها على نظرية {الهنترلاند} وفرنسا تجادل في دقة تطبيقها .

لقد أُرست معاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية الفرنسية وإعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩م المبرم بين بريطانيا وفرنسا كما قرأنا في القسم الأول من هذا الكتاب ، الأصول التاريخية والقانونية للحدود بين مناطق النفوذ البريطاني والفرنسي في أواسط أفريقيا ، ومن ثمَّ الحدود بين السودان وأفريقيا الاسمائية الفرنسية^(١). ويلاحظ أن الآثار التي نشأت عن الاتفاقيتين سالفتي الذكر شكل عام والتأبئة أي إعلان مارس ١٨٩٩م بشكل خاص ، لم تكن قاصرة على تنظيم امتداد النفوذ الفرنسي في اتجاه الشرق ، أي نحو السودان فقط ، بل امتدت تلك الآثار شمالا لتمس النفوذ التركي، وفيما بعد الاحتلال الإيطالي للذين كانا سائدين على التوالي في الأراضي التي تعرف الآن بليبيا .

Heister, E. Map of Africa by Treaty, 5th ed., London, 1909, p 796

(١) انظر :

لهذه الأسباب فإن الأصول التاريخية والقانونية التي نساب عليها الحدود الراهنة بين السودان وليبيا . وسبق الصلة بالأصول التاريخية والقانونية التي سبقت منها الحدود القائمة الآن بين السودان وكل من تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى ^(٢) . ومن يذبح تلك الصلة أن أصبح هناك ملفي {حدوديا ثلاثيا} Tri Junction بين كل من السودان وليبيا وتشاد ، إذ أن للسودان حدودا مشتركة مع ليبيا كما أن له حدودا مشتركة مع تشاد ، وأن للاحزر ، أي تشاد ، حدودا مشتركة مع ليبيا .

وفيما يتصل بالاراضي التي قامت عليها في مرحلة لاحقة الحدود الحالية بين السودان وليبيا فقد نص {إعلان} Declaration مارس ١٩٩٩م الإلحيزي الفرنسي في مادته الثالثة على أنه : {من المفهوم ، من حيث المبدأ ، أن النطاق الفرنسي الواقع إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة شمالا سيحد من جهة الشمال الشرقي والشرق بخط يبدأ من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش ثم يجري من هناك إلى الجنوب الشرقي حيث يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش . ومن تلك النقطة يتبع الخط الحدودي خط ٢٤ درجة حتى يلتقي إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة ، مع خط حدود دارفور كما سيحدد في آخر الأمر} ^(٣).

علمت تركيا بإعلان مارس ١٩٩٩م من برقية تلفها من مير بك سفيرها في باريس ، بتاريخ الثالث والعشرين من مارس ١٩٩٩م، أي بعد يومين فقط من تاريخ إبرام الإعلان الأمر الذي شكل مفاجأة بالنسبة لها . وكما يبدو فإن السفير التركي استند في برقيته على ما توهم به الصحف الفرنسية من أن {اتفاقية} قد أبرمت بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية بشأن وضعة الأراضي الواقعة على سواحل البحر الأبيض

(٢) راجع القسم الأول من هذا الكتاب وبصفة خاصة الفصل الأول .
(٣) انظر :

It is understood in principle that to the north of the 15° parallel in French Zone shall be joined to the north-east by a line which shall start from the point of intersection of the Tropic of Cancer with the 16° degree of longitude east of Greenwich () , shall run thence to the south-east until it meets the 24° degree of longitude east of Greenwich and shall then follow the 24° degree until it meets to the north of the 15° parallel of latitude . The frontiers of Dacur as it shall eventually be fixed

المنوسط بشكل عام والمناطق التي تقع إلى الجنوب من ليبيا ، بما في ذلك طرق القوافل في تلك الأنحاء ^(٤) بشكل خاص .

كان تحرك الحكومة التركية سريعاً تجاه المعلومات التي وصلتها من سفيرها في باريس . فقد وجهت بتاريخ الثامن والعشرين من مارس ، سفيرها في كل من باريس ولندن ، بإبلاغ الحكومتين البريطانية والفرنسية بأن تبعية مناطق كانم ووداي وتيبستي وبورنو والأراضي التي تقع شمال وشرق بحيرة تشاد وطرق القوافل بين مروي و بحيرة تشاد إلى فرنسا ، يتعارض تماماً مع ما سلف أن قامت به الدولة العثمانية في يونيو ١٨٩٠م . فقد سبق لها أن فرضت حقوقها بما فيها الحقوق الاقتصادية على تلك المناطق وفقاً لنظرية تبعية الأراضي خلف الساحلية {الهنترلاند} Hinter Land للأراضي الساحلية المحتلة ^(٥).

وبالفعل التقى السفير التركي في باريس بوزير الخارجية الفرنسية {ديدكساس} ونقل له توجيهات حكومته موضحاً أن ضرراً قد لحق بالدولة العثمانية وأكد السفير على أهمية احترام نظرية الأراضي خلف الساحلية {الهنترلاند} بالنسبة لليبيا ، وفقاً لمؤتمر برلين . وذكر السفير أن حقوق الدولة العثمانية قديمة جداً على تلك المناطق . وأن قوافل طرابلس الغرب كانت تعبرها بحرية . وأضاف السفير أنه لم يكن ثمة إنكار للسلطة التركية على تلك الأنحاء فضلاً عن أنه لم تكن للحكومة الفرنسية سلطة تذكر في المناطق الواقعة ما بين كانم وطرابلس الغرب .

ورد وزير الخارجية الفرنسي من جاسه بأنه لم يكن من اعراض الحكومة الفرنسية أن تلحق ضرراً بحقوق الدولة العثمانية أو بوحدة ممتلكاتها، مشيراً إلى أن ما اعتبرته الدولة العثمانية أراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا، هي في نفس الوقت تشكل اقاليم حليفة لممتلكات فرنسا حول بحيرة تشاد . وأوضح الوزير الفرنسي أن مؤتمر برلين يتطلب لفرض الحقوق من جانب أي دولة على الأراضي خلف الساحلية ، أن تقوم تلك

(٤) نظر الرئيس ورايه الخارجية التركية رقم (٥٢٠) وشعبه رقم (١٢٣) من سفير في باريس في ١٨٩٩/٣/٢٣ (عند عرض شايحي) ، مصرحاً لتركيا الفرنسية في نصمراء الكرد في ليبيا، ١٩٨٢م ص، ١٧٧-١٨٠.

(٥) نفس المصدر نسق ، وشعبه رقم (٧٧) من نوراده إلى السفير في مارس ، ١٨٩٩/٣/٢٨ ، وسنعرض لشرح هذه النظرية لاحقاً .

الدولة بالاسيلاء على تلك الأراضي ، وأن تقوم بإبلاغ ذلك للدول المعنية بالموضوع رسميا ، وهو السلي الذي لم تفعله الحكومة التركية من قبل. وفي الوريير الفرنسي رعم الحكومة التركية من حيب إبه لم يكن للحكومة الفرنسية علاقة تلك الأراضي ، مؤكدا أن العنات الفرنسية قد سبق لها أن رارت تلك الأنحاء وأن رجالها سيسقرون قريب حذا في تلك الأنحاء. كما نفى الوريير الفرنسي، أن تكون للدولة العثمانية مصالح اقتصادية في تلك المناطق . واحتتم الوريير الفرنسي حديثه مع السفير التركي بالتأكد بأن الاحتجاج العثماني ليس له سند في الواقع وإنما هو أمر نظري فقط . ونود الوريير بأن الحكومة الفرنسية ستتهد من جانبها بعدم المساس بقوافل طرابلس لكنها ستأخذ الاحتجاج التركي كتحفظات فقط (٦).

كان للرد الفرنسي ، كما هو متوقع ، أثر سبي بالنسبة للسفير التركي ولحكومته . وكما يبدو فإن السفير التركي كان يرى أن حكومته قد ساهمت بدورها فيما وصل إليه الأمور . فقد عزا السفير إبرام الإعلان الإنجليزي الفرنسي إلى عدم بحرك حكومته والزامها الحياد بالنسبة للتطورات التي طرأت في مصر ومصوع وسائر الاتفاقيات التي ابرمت بين بريطانيا وفرنسا . وركز السفير بصفة خاصة على اتفاقية التاسع عشر من يناير ١٨٩٩ المبرمة بين إنجلترا وحكومة خديوي مصر ، مشيرا إلى أن الفرمانات الصادرة من الباب العالي لا تسمح لمصر بأن تبرم معاهدة سياسية بالرغم من أن الاتفاقية المعنية قد نوهت بقبول حقوق السلطان العثماني على السودان . وخلص السفير التركي في مذكرته التي بعث بها لحكومته ، الى أن الأمر يتطلب تحركا مدروسا يؤكد على حقوق حكومته على المناطق والأراضي محل النزاع في مواجهة بريطانيا وفرنسا (٧).

وجدت ملاحظات السفير تحاونا سريعا من جانب حكومته ، حيث كلفته مرة أخرى بتقديم مذكرة احتجاج صافية للحكومة الفرنسية بترح الحلفيات التاريخية التي بويد وجهه بصر الدولة العثمانية واتحج الغالبية التي تكشف عاقصات فرنسا وتدحض ادعاءاتها (٨). وكما ورد في مذكره السفير التركي أن حقوق السلطان المزارع عليها من قبل فرنسا . قد

(٦) نفس المصدر السابق . وفيه رقم (١٤٧) من السفير في باريس إلى الوريير ، ١٨٩٩/٣/٣٠ .

(٧) نفس المصدر السابق . وفيه رقم (١٩٠) من السفير في باريس إلى الوريير ، ١٨٩٩/٤/٢٣ .

(٨) نفس المصدر السابق ، من وزارة إلى سفير في باريس ، ١٨٩٩/٥/١٤ .

فرصت من جانب الدولة العثمانية خلال مؤتمر برلين في ١٨٨٥م دور أي اعراض مسن
اتدول الأعضاء في المؤتمر . وكانت الدولة العثمانية قد أخطرت مملي فرنسا وبريطانيا
بنك الحقوق على اثر إبرام تيبك الدوليين لمعاهدة ١٨٩٠م . ولقد سبق أن أكدت بريطانيا
وفرنسا للدولة العثمانية بأن معاهدة ١٨٩٠م الإنجليزية الفرنسية . لا تمس سياسة الصداقة
التقليدية التي كانت قائمة وفتتد بينهما ، والدولة التركية ، فضلا عن أن منطقة النفوذ
الفرنسي تقع إلى الجنوب من ممتلكاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط كما نصت
على ذلك المادة الثانية من للمعاهدة المذكورة (٩)

لقد تناولت المذكرة التي رفعها السفير التركي في باريس مفهوم نظرية الأراضي
خلف الساحلية على ضوء الوقائع التاريخية ، حيث أكدت أن فرنسا كانت قد لجأت لتلك
النظرية باعتبارها من قواعد الحقوق الدولية ، في سبيل إثبات حقوقها على الأراضي
التي تقع إلى الجنوب من حيازاتها المطلة على البحر الأبيض المتوسط . ونوهت
المذكرة التركية بأن كلمة {Hinter-Land} أصلها ألماني وهي تعني الأراضي التي تقع
خلف الأراضي الساحلية المحتلة. وذهبت إلى أن التعريف القانوني لنظرية الأراضي
خلف الساحلية هو الأراضي الواقعة إلى الخلف من المنطقة الساحلية التي تم احتلالها ،
وتمتد حدودها إلى أن تلتقي بحدود منطقة تم الاتفاق عليها وهي حدود أراض خلف
الساحلية لدولة أخرى .

وخلصت مذكره الاحتجاج التركية بالتركيز على أن بريطانيا وفرنسا لم تعترضا
على حقوق السلطان عندما فرصت لأول مرة . وبالتأكيد على أن فرنسا سبق أن استندت
على نظرية الأراضي خلف الأراضي الساحلية المحتلة . عندما كان تطبيق النظرية
لصالحها . وأضافت أن الاتفاقيات التي تبرم حول أراض ساحلية لا يجوز لها أن تمس أو
نحل بحقوق طرف ثالث . ثم أن هناك أدلة عديدة تشير لحقوق السلطان في مناطق كانت
ووداي وبورنو وتيبستي من حيث إرسال الموظفين والقضاة ورجال الدين ورحلات
القوافل التي كانت بين ليبيا وهذه المناطق (١٠).

(٩) نفس المصدر السابق ، وثيقة رقم (٢٤٩) من السفير في مارس إلى الوزارة ، ٢٢/٥/١٨٩٩م

(١٠) نفس الوثيقة السابقة .

الثابت أن فرنسا لم تكن مستعدة لقبول وجهة النظر التركية . فقد رفضت بوضوح تام الطرح التركي لنظرية الأراضي التي تقع خلف الأراضي الساحلية المحتلة . وقد أوصحت السلطات الفرنسية بحلّاء أن النفوذ الفرنسي سوف يمتد من الغرب إلى الشرق دون تحديد وأن فرنسا قد تحركت سلفاً على هذا الأساس . وكشفت فرنسا النقاب بأن النفوذ الليبي كان قاصراً فقط على منطقة فزان ، أما المناطق التي قامت فرنسا بالاستيلاء عليها فإنها خالية وقد تم الاستيلاء عليها بموجب مفاوضات تمت مع الرؤساء المحليين ^(١١).

وأكدت المذكرة التي بعثت بها الحكومة الفرنسية بتاريخ الخامس من يونيو ١٨٩٩م ، رداً على مذكرة الاحتجاج التركية أن الإعلان المذكور لم يقصد منه أن ينتهك الحقوق الشرعية للسلطان في الأراضي المرتبطة بـ ليبيا . ذلك أن الأراضي التي شملها الإعلان لم ترتبط بأية دولة ، والدليل على ذلك أن الوفود الفرنسية لم تلمس أي أثر تركيا في تلك الأنحاء . وانتهت المذكرة إلى أن الحكومة الفرنسية لا تريد انتهاك مبدأ وحدة ممتلكات السلطان كما أنها تأمل أن يطمئن الباب العالي إلى أن ما تقوم به فرنسا لا يمس الصداقة التقليدية ^(١٢).

(١١) نفس المصدر السابق ، مذكرة فرنسا ، ١٨٩٩/٦/٥م .

(١٢) نفس المصدر السابق .

تقاطع الحقوق الاقتصادية والدينية
للدولة العثمانية مع مصالح
بريطانيا وفرنسا وإيطاليا

- ١- بريطانيا وفرنسا تنفيان تعارض إعلان مارس ١٨٩٩م مع الحقوق التركية.
- ٢- إيطاليا تدعم تركيا ثم تنسحب عنها على ضوء وعود فرنسية لصالحها .
- ٣- ماذا تعني معاهدة ١٩٠٠ الإيطالية الفرنسية ؟.
- ٤- ماذا تعني معاهدة ١٩٠٢ الإيطالية الفرنسية ؟.

متلما تحركت الحكومة التركية تجاه فرنسا تحركت أيضا تحاه الحكومة البريطانية ، بد أن التحرك الدبلوماسي التركي مع بريطانيا لم يحقق شيئا محددا بالرغم من أن الرد البريطاني لم يكن حاداً وقاطعاً مثل الرد الفرنسي . فلقد تقدم السفير التركي في لندن بمذكرة احتجاج إلى الحكومة البريطانية ضد إعلان ١٨٩٩م ، بتاريخ السابع عشر من مايو ١٨٩٩م ، لافتا انتباه وزارة الخارجية البريطانية للأثار المترتبة عن ذلك الإعلان على الحقوق التركية . وكررت مذكرة الاحتجاج على أن الإعلان أحل بالحقوق الاقتصادية والدينية الخاصة بالدولة العثمانية في المناطق التي تقع على الحدود الجبهة لطرابلس (١) .

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية:

FO 27480 Ministry of Foreign Affairs for the Turkish Ambassador in London, 27/5 1899, for the answer, Foreign Office, Ministry of Foreign Affairs, 27/5 1899.

وكان رد الدبلوماسية البريطانية منصب على أن الإعلان المذكور قد أرسى حدوداً معينة تتعلق بأراض ونفوذ سياسي حصلت عليه كل من بريطانيا وفرنسا ، وأن الإعلان لم ينطرق لمسألة الحقوق القديمة فعلاً . وأكد الرد البريطاني أن أية مسألة تتعلق بالحقوق مكر للحكومة التركية أن تتولى أمر ما فتشها في الوقت المناسب مع الدولة التي قد تكون لها الاحتصاص على الأراضي التي بطائب بها السلطان . وكما هو واضح فإن الحكومة البريطانية قد المحت بأنه إن كان ثمة اعراض فيجب أن يوجه التي فرنسا باعتبارها الدولة المعنية (٢) .

أما إيطاليا التي كانت تعد عليها تركها عصر الأسال في صر عنها مع فرنسا بشأن الأراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا ، فقد كان موقفها غمضاً ومتنافعاً . في دراسة الأمر أكد وزير الخارجية الإيطالي للسفير التركي في روما حرص الحكومة الإيطالية على وحدة الممتلكات التركية . وأشار له بأن ما سود فرنسا أن نفوذ به مقتضى إعلان مارس ١٨٩٩م الإنحيزي الفرنسي سقطع طرق الحاراء بين ليبيا وأواسط أفريقيا . وهذا الأمر بطلب من الدولة العثمانية التحرك السريع للمحافظة على حقوقها التي أصبحت معرضة للخطر . ووجه الوزير الإيطالي بأن حكومته على استعداد بأن تنجح الفرصة للدولة العثمانية للعمل لتأمين مصالحها عبر أن جباد إيطاليا لن تطول إذا فشلت الدولة العثمانية في التحرك (٣) .

إن الذي أملى ذلك اتوجه على الحكومة الإيطالية كما عبر عن ذلك السفير التركي إلى حكومته بتاريخ الحادي عشر من أبريل ١٨٩٩م ، هو ما بذلها من محاف وشكوك بإمكانية أن تقوم فرنسا بالاستيلاء على طرابلس فيما بعد بموافقة بريطانيا . ودرءاً لثقت المحاف والشكوك فقد عهدت تلك الفترة اتصالات دبلوماسية مكثفة بين السلطات الإيطالية والبريطانية من جانب والسلطات الإيطالية والفرنسية من جانب آخر (٤) . وفي ذلك الإطار تحدث السفير الإيطالي مع وزير الخارجية البريطاني اللورد ساندرسون {Sanderson} في الرابع من أبريل ١٨٩٩م ، حيث عبر له عن الانطباع السي الذي تركه

(٢) نفس الوثيقة السابقة .

(٣) ارشيف وزارة الخارجية التركية رقم (٥٢٠) وثيقة رقم (٥٥) . من السفير في روما إلى الوزارة ، ١٨٩٩/٣/٢٨م .

(٤) انظر المصدر السابق ، وثيقة رقم (٦٣) ، من السفير في باريس إلى الوزارة ن ١٨٩٩/٤/١١م .

الإعلان الإنجليزي الفرنسي في إيطاليا فصلا عن أنه كان مفاعاة بالسنة للحكومة الإيطالية^(٥) .

لقد جاء في الرد البريطاني : {إن إعلان الحادي والعشرين من مارس ١٨٩٩ والمتعلق بالأرض الواقعة إلى الشمال من خط عرض ١٥ درجة قد صيغ بحذر على نحو سليم . فالبرغم من أنه وضع حدا لأي تقدم فرنسي في اتجاه الشرق أو أي تقدم بريطاني نحو الغرب إلا أنه لم يعترف أو قصد منه أن يصدر حكما في حقوق أو دعاوي أخرى} . وأضاف اللورد ساندروس : {أن الفقرة الواردة في الإعلان والخاصة بتعيين خط الحدود بواسطة مفوضين لا تنطبق على هذا الجزء من الخط . وأنه قد تم الاتفاق بين اللورد ساليسبوري والسفير الفرنسي على ألا تكون هناك اتفاقية أو كلمات تتضمن اتفاق يختص بتحديد الأراضي المعنية^(٦) } .

أما الاتصالات الدبلوماسية فمكثت التي حرب بين السنطاب الإيطالية والفرنسية فقد حصلت عن نتائج أكثر إيجابيه بحسن ان موقف فرنسا هو الاعم بالسنة لإيطاليا . فقد قدم السفير الفرنسي في روما {باريز} وعوا مفضاه ان فرنسا سوف يمنع عن الاستلاء على طرابلس . وأنها لن تقوم بأي تصرف من سبه ان يعرف طرق القوافل التجارية . بالإضافة إلى استعداد فرنسا لمسانده إيطاليا في احتلال ليبيا في حالة انطاف ، مفاد أن يكون لفرنسا الحرية في تحركها في منطقته المعرب وكذلك في الأراضي خلف الساحلية بالنسبة إلى ليبيا^(٧) .

استنادا على تلك الوعود سارعت إيطاليا بإحضار السفير التركي في روما في الثامن من أبريل ١٨٩٩م بأن الإعلان الإنجليزي الفرنسي لا يمس طرق القوافل ، وأن الدولة العثمانية قد بالغت كثيرا في تصحيم رقعة الأراضي خلف الساحلية بالسنة لليبيا وأنه لم يكن للدولة العثمانية سلطة فعلية تتركز على تلك المناطق^(٨) وهكذا خلال فترة قصيرة جدا عبرت إيطاليا من موقفها الذي سبق أن أعلنته للحكومة التركية ، لكن مثل ذلك التعبير كان مفهومها في إطار الدبلوماسية التي صنعت الحدود في أفريقيا .

(٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F O /27/3411 Minute of a conversation between the Italian Ambassador in London and Lord Salisbury, 4/4/1899

(٦) نفس وثيقة وزارة الخارجية البريطانية السابقة .

(٧) راجع : عبد الرحمن تسانحي ، الصراع التركي الفرنسي في الصحراء الكبرى ، نجامهره العربية للنبية الشعبية ، ١٩٨٢م ، ص ١٧٧ إلى ١٨٠

(٨) نفس المصدر السابق .

وكما كان منوقعا فقد تبلورت الوعود الفرنسية إلى ما عرف باتفاقية ١٩٠٠م الفرنسية الإيطالية ، حيث تعهدت فرنسا بتاريخ الرابع عشر من ديسمبر ١٩٠٠م كتابه عن طريق سفيرها في روما ، بأن لا تقوم باختيار الحدود التي رسمت بمقتضى إعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي ، ويقصد بتلك الحدود التي تتعلق بطرابلس وتونسي . ورد وزير الخارجية الإيطالي بتاريخ السادس عشر من نفس الشهر مؤكداً عدم اهتمام إيطاليا بأية تحركات فرنسية نحو المغرب . هكذا تم العرض وتم القبول (٩) .

ويبدو أن الحكومتين حاولتا التزام السرية بشأن هذه الصفقة الدبلوماسية ، لكن الحكومة التركية استطاعت أن تكشفها بعد عام من إبرامها . وعلى ضوء ذلك قامت بكل التحركات الدبلوماسية المتوافرة لديها بما في ذلك اتصالها بالدول التي اشتركت في مؤتمر برلين لتسليط الأضواء على المخاطر الكامنة في تلك الصفقة . وانصب تركيز الحكومة التركية على أن الاتفاقية تجاهلت مقررات مؤتمر برلين التي ضمنت من بين أمور أخرى وحدة الحيازات العثمانية . وقد قوبلت حملة الحكومة التركية بمرذود فعل متباينة من الدول المعنية . بيد أن الذي يهمنا في إطار موضوعنا أن نذكر أن الحكومة البريطانية كانت قد أوجت للحكومة التركية بأن الاتفاقية الفرنسية الإيطالية ما هي إلا تأكيد لمعاهدة ١٨٩٨م وليست اتفاقاً جديداً بين إيطاليا وفرنسا (١٠) .

ودفعت الحملة الدبلوماسية التي قامت بها الدولة العثمانية صدد اتفاقية ١٩٠٠م الإيطالية الفرنسية ، الحكومة الإيطالية لتتصعيد تحركها حيث قامت بتكثيف اتصالاتها

(٩) نفس المصدر السابق .

(١٠) انعقد مؤتمر برلين في ١٨٨٤ - ١٨٨٥م بمبادرة من ألمانيا لمناقشة ثلاث مسائل رئيسية هي :

أ/ حرية التجارة في حوض ومصب نهر الكونغو .

ب/ تطبيق تمادى التي أقرها مؤتمر فيينا في ١٨١٥م بشأن سلامة وتأمين حرية الملاحة في

النهر الدولي على نهري الكونغو والبحر .

ج/ تحديد تشكيلات التي يجب مراعاتها قبل القيام باحتلال جديد لأي أرض ساحلية في إفريقيا

على أن يكون الالتزام بالشكليات محددة شرطاً للاعتراف الدولي بالاحتلال . وقد وقع على

القانون الصادر عن ذلك المؤتمر ١٤ من لغوي الأوربية

والواقع أن مؤتمر برلين على أهميته لم يكن هو نقطة البدء في ثورة الحدود في إفريقيا كما يرى

بعض الكتاب ذلك أن لمسائل الإقليمية لم تستعص صراحة من اجدة المؤتمر وتركزت لاتفاقيات

ومفاوضات ثنائية استغرقت العديد من السنين بعد المؤتمر .

راجع في هذا الصدد :

١.

1966, p. 334.

2. Sanderson, C. N., England, Europe and the Upper Nile

الدبلوماسية مع الدولتين المعسيتين في الأساس باحتلال الأراضي في أفريقيا وهما بريطانيا وفرنسا . وبالفعل استطاعت أن تبرم خلال وقت قصير اتفاقية الثاني عشر من مارس ١٩٠٢م مع بريطانيا، وهي الاتفاقية التي حققت من خلالها إيطاليا تحييد بريطانيا فيما يتصل برغبتها في احتلال ليبيا ، ويبدو أن ظروفًا عديدة ساعدت في التوصل لتلك الاتفاقية أهمها أن بريطانيا كانت حريصة على الحفاظ على الوضع الراهن في ليبيا باعتبار أن من شأن ذلك تأمين أمن مصر، والإبقاء على الوضع الذي كان قائمًا في البحر الأبيض المتوسط ، والواقع لقد رأت الدبلوماسية البريطانية أن ثمة دوراً يمكن أن تلعبه إيطاليا من حيث التوازن في وجه فرنسا في منطقة البحر الأبيض المتوسط . فكانت الاتفاقية المذكورة ^(١١).

ثم جاء التصعيد الآخر للدبلوماسية الإيطالية بإبرام اتفاقية الثلاثين من يونيو ١٩٠٢م مع فرنسا ، وهي التي حققت لها ما تصبو إليه من حيث حربة التحرك في ليبيا مقابل أن تكون لفرنسا الحرية في المغرب . بالإضافة إلى التزام إيطاليا بالحياد في حالة أي هجوم على فرنسا أو في الحالة التي تقوم فرنسا فيها بهجوم من جانبها ^(١٢).

ويتجه الرأي الغالب إلى أن إيطاليا قد اعترفت بإعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي وإن ذلك الاعتراف قد تم في محادثات {برينيتي - باريري} Prinette-Baerere حيث كتب الوزير الإيطالي {برينيتي} إلى السفير {باريري} بشأن اتفاقية ١٩٠٢م قائلاً {نتيجة لتحديد التوسع الفرنسي في شمال أفريقيا فقد أصبح مفهوماً أن حدود طرابلس المؤشرة في الخريطة الملحقة بإعلان الحادي والثلاثين من مارس ١٨٩٩م مكملة لمعاهدة الرابع عشر من يونيو ١٨٩٨م الإنجليزية المصرية} ^(١٣).

(١١) انظر محمود حسني منسي ، الحملة الإيطالية على ليبيا دراسة وثائقية في اسرأتيجه الاستعمار والعلاقات الدولية القاهرة ، ١٩٨٠م، ص، ٣٣٠.

(١٢) انظر :

1 Cana, F R (Egyptian and Sudan Frontiers) Contemporary Review (1914),p.672.

2.Shaw,W B , International Boundaries of Libya Geographical Journa , Vo. 85 (1935),p 50

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O/371/15433 Enclosure (2) in No 10, a note entitled (the Southern Frontiers of Libya by

D Newbold, Kassala,25/3/1931

تلك كانت الحلفيات التاريخية والأصول القانونية للحدود بين السودان وليبيا أو بالأحرى للأراضي والطروء التي قامت فيما بعد عليها الحدود السودانية الليبية .
والواضح أن الصراع كان معقداً وسائكاً بين الدولة العثمانية من جانب وفرنسا وبريطانيا من جانب آخر . والمعلوم أن السيادة التركية على ليبيا قد انتهت بالاحتلال الإيطالي لليبيا في ١٩١٢م لكن الصراع على حدود ليبيا الجنوبية والجنوبية الشرقية لم ينته بل يعاظم وتفاقم .

الباب الثالث

إيطاليا تسعى قانوناً لإثبات تعارض حدود معاهدة ١٩١٩م مع حدود إعلان مارس ١٨٩٩م

- ١- إيطاليا تحتل ليبيا في ١٩١٢م وتدخل الحرب العالمية الأولى مقابل وعود بالتوسع جنوباً .
- ٢- مذكرة قانونية وفنية إيطالية تثبت التعارض بين حدود ١٨٩٩م وحدود ١٩١٩م.
- ٣- المذكرة الإيطالية تترك الدبلوماسيين البريطانيين في وزارة الخارجية البريطانية .
- ٤- المستشار القانوني للخارجية البريطانية يرى أن إعلان ١٨٩٩م حدد مناطق نفوذ سياسي فقط .

لقد أعلنت إيطاليا الحرب على تركيا في أواخر ١٩١١م ، واستطاعت بعد قصف قصير احتلال طرابلس . وبالطبع لقد شجع تورط تركيا في النلقان وضعفها الذي ندى في أفريقيا على إقدام إيطاليا على ذلك الاحتلال . وعندما أدركت تركيا انهزامها في النلقان أصبحت أكثر من مستعدة للدخول في اتفاق سلام بشأن وضعها في ليبيا ، وهو ما تلور في اتفاقية اللأمن عشر من أكتوبر ١٩١٢م . وبعد وقت ليس بالطويل أرممت إيطاليا في ١٩١٥ معاهدة لندن ، التي دخلت بموجبها الحرب العالمية الأولى إلى جانب الحلفاء . وكان المقابل لذلك أن تطالب إيطاليا بتعويض عادل، كما يكون لها أن تتوقع معاملة أفصل فيما يحصل بتسوية حدود المستعمرات الإيطالية في إريتريا والصومال وليبيا في حاله توسيع أراضي فرنسا وبريطانيا في أفريقيا على حساب المانيا .

ذكرنا في القسم الأول من الكتاب {الحدود بين السودان وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى} أن السلطات البريطانية والفرنسية قد اتفقت خلال مفاوضات مؤتمر باريس للسلام الذي عقد في ١٩١٩م على معاهدة الثامن من سبتمبر ١٩١٩م الخاصة بحبارانها في شمال وأواسط أفريقيا . وبوهنا بأن معاهدة ١٩١٩م بكتيب أهمية خاصة بالنسبة للحدود بين السودان وليبيا فضلاً عن أهميتها بالنسبة للحدود بين السودان وتشاد كما رأينا ذلك . ولقد أرجأنا مناقشة ما جاء فيها بشأن الحدود بين السودان وليبيا إلى هذا القسم من الكتاب .

في الثلاثين من أغسطس ١٩٢١م ، أي بعد عامين من إبرام معاهدة ١٩١٩م الإنجليز الفرنسية ، قامت وزارة الخارجية البريطانية بإرسال نصها إلى السفارة الإيطالية في لندن . وجاء في الخطاب الذي أرفق معه . أن المعاهدة قد وصفت Explained إعلان ١٨٩٩م الإنجليزي الفرنسي (١) . لقد أرسلت معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية إلى الحكومة الإيطالية في وقت منحون بالعواطف ذات الصنع العدائي لفرنسا منذ الحرب العالمية الأولى كان الرأي العام الإيطالي . كما انعكس في الخطاب التي قدمت في المؤتمر الاستعماري الذي عقد في روما ١٩١٩م ، وكما عرت عنه الصحافة الرسمية وغير الرسمية . كان يطالب بتعريف في الحدود الجنوبية لليبيا على حسب فرنسا وقد استبد اعطائه الإيطالية . في المقام الأول ، على معاهدة لندن ١٩١٥م ، التي دخلت إيطاليا بمقتضاها الحرب إلى جانب الحلفاء .

قامت الحكومة الإيطالية بدراسة دقيقة لمعاهدة ١٩١٩م مقروعة مع إعلان ١٨٩٩م ، وبمحصنة تلك الدراسة عن مذكره مطولة عنب عليها الضائع الفني والفنوي قامت الحكومة الإيطالية بإرسالها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، بتاريخ الثامن عشر من سبتمبر ١٩٢١م كرد على خطتها . ويمكن تلخيص تلك المذكرة في أن معاهدة ١٩١٩م لم توضح {Explained} (٢) إعلان ١٨٩٩م كما رعم خطاب وزارة الخارجية البريطانية ولكنها عدلت أو نعت {Modified} في الواقع نص الإعلان . ذلك أنه لو كان العرض

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO 171/664 L. to Marquis to the Italian Ambassador in London 30/8/ 1921

(٢) انظر

Stow W.B. Incertain: The borders of Libya. Geographical Journal, Vol 88, 1935, p 50

الوحد من معاهدة ١٩١٩م هو {توضيح} بصوص إعلان ١٨٩٩م (٣) لما كان هناك ساقض بين صياغة الوثيقتين . فقد استعملت معاهدة ١٩١٩ وهي تعيد للإعلان نصوص إعلان ١٨٩٩م ، عارة {سيجري الحظ نحو 'Towards' الجنوب الشرقي وليس عبارة في {In} الاتجاه شرق . ووفقاً لوجهة النظر الإيطالية أن التغيير الذي طرأ على اللغة التي استعملت أصلاً في إعلان ١٨٩٩م أي استعمال كلمة {نحو} بدلاً عن كلمة {في} من شأنه أن يساهم في بلورة حجج تعصد الرأي القائل بأن خط الحدود سيبنع {اتجاهاً} جنوباً شرقياً وليس {الاتجاه} الجنوبي الشرقي إلى أن يصل إلى النقطة التي يلتقي فيها خط طول ٢٤ درجة شرق مع خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة . على ضوء ذلك التحليل أكذب الحكومة الإيطالية أن صياغة إعلان ١٨٩٩م لم تكن عامصة بأي حال من الأحوال ولا محتاج لتوضيح ، فلقد أرست بلعة الحساب الدقيقة اتحاداً بحسب أن تجري فيه الحدود المحددة جغرافياً (٤).

وذكرت المذكرة الإيطالية أن المادة الثالثة من الإعلان نصت على أن يبدأ خط الحدود من نقطة تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرق غرينتش وعلى أن يجري الخط {في الاتجاه جنوب شرق} . وأضافت أن تعريف الحدود ، استناداً على ذلك يعني نوصوح أن انتهاء الحدود يجب أن يكون على وجه الدقة جنوب شرق . وعلى ذلك فإن الحدود المسار إليها في معاهدة ١٩١٩م لا تتفق مع ما جاء في الإعلان .

وتأكيداً لوجهة نظرها نوحوب أن تجري الحدود في اتجاه جنوبي شرقي مع عدم جوار توجيهها لأي جانب أشارت مذكرة الحكومة الإيطالية إلى عدد من الحرائط التي توند ححتها . ومن ذلك خريطة العالم البريطانية مفاص {١ سم مفاصل ١,٠٠٠,٠٠٠} التي أصدرتها مصلحة المساحة البريطانية عام ١٩١٤م ، وخريطة السودان مفاص {١ سم مقابل ٣,٠٠٠,٠٠٠} رقم {٢٦٩٢} التي بشرتها وزارة الحرب البريطانية في يوليو ١٩١٤م . وكما جاء في المذكرة الإيطالية فإن هاتين الحربتين قد فسرتا كلمات المادة الثالثة من إعلان مارس ١٨٩٩م بدقة كاملة بحيث يجب التحصيل بأن الحرائط البريطانية أضيفت على مسار خط الحدود اتجاه الجنوب شرق . وبالإضافة إلى ذلك فإن هناك

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/171/664, Italian Ambassador to Lord Marquis 18/9/1921

(٤) نفس الوثيقة السابقة .

خريطة رسمية صادرة من وزارة الخارجية الإيطالية منذ عام ١٩٠٦م تؤيد وجهه بضر
ابطال فصلا عن أبيا توصح مسار الحدود في اتجاه الجنوب شرق على نحو يكاد مطابق
تماماً مع الخرائط البريطانية^(٥) .

والتواقع من إعلان مارس ١٩٩٩م لم يتضمن أي خريطة وبالتالي فإنه لا يوجد
خلافاً لبعاره {جنوب تشرق يلتقي مع خط طول ٢٤ درجة} أي موسر لتحديد التوضيح
التفصيلي للحدود . وقد نجح عن ذلك ان تم ترسيم الخط بواسطة جغرافيين متعددين حيث
سقى مع خط طول ٢٤ درجة في أماكن مختلفة . ومثال ذلك فإن خريطة وزارة الخارجية
مفاس (١) سم مغال (٤) لاف، الصادرة بشأن السودان في ١٩٠٤ جعل تقاطع خط
طول ٢٤ درجة شرق في خط عرض ١٨ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً وبلاحظ ان خريطة
نسبو ان مفاس (١) سم (٣) لاف الصادرة بشأن السودان في ١٩١٥م جعل تقاطع خط
طول ٢٤ درجة شرقاً في خط عرض ١٥ درجة و ٣٠ دقيقة شمالاً . بيد أن وضعه
١٩٢١م نفس الخريطة ، أي التي صدرت بعد معاهدة ١٩١٩م ، قد وصفت بتدفع خط
طول ٢٤ درجة شرقاً في خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة ، وأوضح الأطلس الكبير
اتصاندر في ١٩٢٢م التقاطع مع خط عرض ١٨ درجة شمالاً^(٦) .

إن المغزى العملي لكل الحد الفلوي والقي الذي ساقه إيطاليا هو ان {التعديل}
ونس {التوضيح} أو {التفصيل} الذي طرأ على إعلان مارس ١٨٩٩م مقصبي
معاهده ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية ، يعني أن إيطاليا قد فقدت أراضي تبلغ مساحتها
١٧٥.٠٠٠ كيلو متر مربع . لكن الأهم من كل ذلك ، وفقاً لوجهة النظر الإيطالية ، هو
ان إيطاليا ستفقد اتصالها القائم بين كفرة والمناطق الجنوبية إذ أن مقصبي {التعديل} الذي
حدث على الحدود هو ان تكون الأراضي الإيطالية فاصرة على كفرة . واستناداً إلى هذا
الحصيل فقد عبرت الحكومة الإيطالية عن أسفها ودهشتها بشأن أن يقوم جلفس بمرام
معاهده {تونس على حقوق طرأ ثالث} . وبذلك سجلت الحكومة الإيطالية احتجاجها وعدم
اعترافها على أي نحو بخصوص معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية التي عدلت حدود
١٨٩٩م دون مشاركة إيطاليين ولصرره . وجاء في حثام المذكور الإيطالية الموجهة

(٥) عن توبيه لسمعه

(٦) انظر

لورارة الحارحية البريطانية : (إن الحكومة الإيطالية مضطرة لتأخذ هذا الموقف بالنسبة لإعادة تثبيت الوضع الراهن ليس فقط حماية لمصالح إيطاليا ولكن أيضا لإنقاذ سمعة إيطاليا في مواجهة سكان ليبيا) (٧).

بغض النظر عما صفت عليه معاهدة ١٩١٩م الإنجليزية الفرنسية من أن الماندات الساس والثانية من اعلان مارس ١٨٩٩م قد تم {توضيحهما} او قد تم {تعديلهما} وهما توجيه النظر الإيطالية ، فإن نظرة الى الخريطة التوضيحية رقم (١) نحصل من الصعب على المرء أن ينكر بأن مؤدى معاهدة ١٩١٩م هو تحويل الحدود الى اعلى في اتجاه سماني . وكما يبدو فإن هذا التحويل قد منح فرنسا من ناحية أخرى مساحة من السودان هي اثني سبع حدود الشمالية ، خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، والذي من المفترض أن يمتد غربا حتى تقاطع الخط الذي حدد ابتداء بإعلان مارس ١٨٩٩م وعُدل فيما بعد بالنظر لمعاهدة ١٩١٩م . ونفس الأسطق في معاهدة ١٩١٩م أصعب لفرنسا جزءا من الأراضي خلف الساحلية بالنسبة لطرابلس (٨).

لقد اتارت المذكرة التي تقدم بها الحكومة الانجليزية ، وركزت في مسائل قانونية هامة ، وهي أن ايضاً رفضت صراحة الاعتراف بمعاهدة ١٩١٩م على أساس أنها عانت الحدود التي ارسلها إعلان ١٨٩٩م دون أي دخل منها ومنذ مصلحتها ، وبأنهم من أن التذكرو الإيطالية لم يسر الى القبول الدولي صراحة ، إلا أن من المفترض أن إيطاليا رفضت ان تعترف بالمعاهدة اعتمادا على المبدأ القانوني الدال وهو أن {المعاهدات لا تفرض التزامات كما انها لا تضيف حقوقا على الطرف الثالث} Treaties in no way create rights for third parties . وهو هذا المبدأ في القانون الدولي هو أنه لا يحوز للاطراف المتعاقدين في معاهدة أن يفرضوا التزاما على دولة أخرى ليست طرفا في المعاهدة دون موافقتها وحقيقه ان هناك شبه كافية تشير إلى أن تصرف الحكومة الإيطالية الترافيس لمعاهدة ١٩١٩م متفق تماما مع هذا المبدأ ومع ممارسات الدول والسوابق وقانون المعاهدات (٩) .

FO/141/664, Tatham to Lord Marguess, 18/9/1921.

(٧) راجع الوثيقة:

(٨) راجع الخريطة التوضيحية رقم (١) في ملاحق هذا القسم .

(٩) المادة (٣٥) من اتفاقية فيينا في قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٩م . وانظر ايضا :

Simlar J.M., The Vienna convention on the Law of Treaties, Manchester 1973 p 76

لقد تَبَيَّنَت المحاكم الدولية وعلى نحو مستمر الرأي الغالب بأن المعاهدات ثنائيه ام جماعية لا تفرض أي التزام على الدول التي هي ليست طرفاً فيها كما أنها لا تعير حقوقها القانونية بأي شكل من الأشكال دور الحصول على موافقتها . وفي هذا الصدد نلفت النظر إلى {قضية بالماس} Palmas case . لقد أسست الولايات المتحدة الأمريكية دعواها على حرية {بالماس} اعتماداً على تنازل صدر من أسبانيا ومقتضاه أنها نقلت لها كل حقوق السيادة التي يمكن أن تكون قد حصلت عليها في المنطقة الموصحة بالمادة الثالثة من معاهدة باريس ١٨٩٨م وكذلك كل الحقوق المتعلقة بجريده بالماس . لقد قال القاضي {هيوبر} Huener في معرض قراره كمحكم : {بالرغم من أن هناك آراء متعارضة بالنسبة لامتداد التنازل الخاص بجزر أسبانية معينة تقع خارج حدود المعاهدة ، إلا أنه يبدو أن الدولة المتنازلة لم تتوقع أن يشمل التنازل أراضي لا يكون لأسبانيا فيها سند صحيح ، حتى ولو كانت تقع في إطار الحدود المذكورة في المعاهدة . ومن الثابت أنه مهما كان التفسير الصحيح للمعاهدة فإنها لا يمكن أن تفسر على نحو يتدخل في حقوق طرف ثالث مستقل} (١) . وأصاب القاضي هيوبر وهو يرفض قانونية الاعتماد على معاهدات وقعت بين الطرفين ضد مصلحة طرف ثالث ، قائلاً : {يبدو أنه من الثابت أن المعاهدات التي أبرمتها أسبانيا مع دولة ثالثة تعترف لها بالسيادة على الغالبين لا يمكن أن تكون ملزمة لهولندا} . وأكد هيوبر في محال آخر من قراره أن سند هولندا مهم كان مبدئياً أو صنيلاً {Inchoate title} لا يمكن أن يعدل بواسطة معاهدة أبرمها أطراف اخرون (١١) .

وأكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولية في قضيتين لاحقتين ما ذهب إليه القاضي هيوبر من مذهب ففي القضية الأولى وهي قضية المساطق الحرة في سافوي العليا {Free zone of Upper Savoy and the district of Gex} قررت المحكمة أن المادة (٤٣٥) من اتفاقية فرساي لم تكن ملزمة لسويسرا التي هي ليست طرفاً في الاتفاقية إلا إلى الحد الذي قام ذلك البلد بقبولها { (١٢) } .

Reports of International Arbitral Awards, Vol.11 (1926)

(١٠) انظر :

(١١) نفس المصدر السابق .

The permanent Court of International Justice (1932), Series A/B, No 16, p. 41

(١٢) طر

وكانت القضية الثانية هي قضية الاختصاص الإقليمي للجنة الدولية الخاصة بنهر الأودر {The territorial jurisdiction of the International Commission of the River Oder} فقد سنت المحكمة وجهة نظر مقتضاها أن معاهدة بارسلونا لسنة ١٩٢١م الخاصة بنظام الممرات المائية الدولية الصالحة للملاحة لم تكن ملزمة لتولندا على أساس أنها لم تكن طرفا فيها ^(١٢). وهكذا فإن المعاهدات ثنائية أم جماعية لا يمكن أن تؤثر على حقوق غير الأطراف فيها .

على ضوء ما ذكرناه أعلاه يستطيع المرء أن يتفهم قوة الحجة الإيطالية ضد معاهدة ١٩١٩م . خاصة وأن المعاهدة والإعلان قد تم التوقيع عليهما بين إيطاليا وفرنسا وإن ايا من تركيا أو إيطاليا لم تكونا طرفاً فيهما. وبالتالي فإن الوثيقتين لا يحور لهما التعرض لأي أرض تتبع لطرف ثالث ، أي أن الحقوق التي كانت أصلاً لتركيا وورثتها عنها إيطاليا لا تتأثر بأي وبقيته لم تكن تركيا أو إيطاليا طرفاً في .

لقد أثارَت المذكرة الإيطالية ارباكا في داخل أوروبا الحارحية البريطانية وكما يبدو فإن المذكرة الإيطالية شكلت مفاجأة بالنسبة لوزاره الخارجية البريطانية . ولهذه الأسباب فقد دارت مداوَلات ومناقشات داخلية عديدة استغرقت عاماً كاملاً قبل أن يتمكن وزاره لخارجية البريطانية من أن يوصل نصايعه ردها على المذكرة لإيطاليا . وفي سبيل ذلك اعتبرت الكثير من المذكرات الداخلية كما حثت العديد من المحادثات المهمة كما سيصبح ناعاً . وفي ذات السباق قررت وزاره الخارجية البريطانية بأدى دى بدء . أنه نس من المحكمة إرسال أي رد قبل الاتصال بالحكومة الفرنسية . ثم أخذت تناقش في البدائل التي يمكن أن تؤسس عليها الرد البريطاني .

كان الجار المظروح في البداية هو أنه طالما أن النصيحة المقترح للحدود بين مصر و {قورينه} ستبلغ خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً ومن ثم سيحري في خط مسكوك إلى أقرب نقطة في الحدود الإنجليزية الفرنسية كما هي معرفة بمعاهدة ١٩١٩م ، وعلى افتراض أن الحكومة الإيطالية ، لم تكن في ذلك الوقت حاضرة فعلاً على أي أراض إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ شمالاً، فقد روى هي

بدئ الأمر أنه توسع وزارة الخارجية الادعاء بأن ما تمحصر عن إعلان ١٨٩٩
لإنجليز الفرنسي عن أنار بالنسبة للمنطقة الواقعة إلى الجنوب عن خط عرض ٢٢
درجة لا تحصر الحكومة الإيطالية التي لم تحل طرابلس إلا في ١٩١١م^(١٤) .

كما اقترح أيضا أنه يمكن لوزارة الخارجية أن تدفع ، بعد الحصول على موافقة
الحكومة الفرنسية ، بأن إعلان مارس ١٨٩٩م قد أشار فقط للاتجاه العام للحدود . وأن
الحرائط التي نشرت ما بين ١٨٩٩م و ١٩١٩ ، والتي اهتمت مذكرة الخارجية برصدها
والاستناد عليها لتعريف ححتها ، كانت مجرد مؤشرات غير دقيقة للحدود . التي لم يسبق
إطلاقاً أن تم الاتفاق على تعيينها ، والخاصة أن معاهدة ١٩١٩م قد قدمت تفسيراً أكثر
دقة لتلك الحدود التي كانت معرفة تعريفاً مبهماً^(١٥) .

لكن وزارة الخارجية البريطانية عادت واعترفت في مذكرة داخلية لاحقة للمذكّر
الأولي ، بأنه إذا ما ثبت بأن وزارة الخارجية البريطانية كانت محطّنة في إبرامها معاهدة
١٩١٩م مع فرنسا وأن إيطاليا كانت على حق ، فإن ذلك يعني أن الحكومة البريطانية قد
أصافت إلى فرنسا مساحة ليس للحكومة البريطانية عليها حق . ونتيجة لذلك فإن الحكومة
البريطانية ستكون ملزمة بأن تقنع فرنسا بإعادة المساحة المعنية إلى إيطاليا مقابل تعويض
تقوم بدفعه بريطانيا أو أن توقف الشكوى الإيطالية بطريقه مشابهة .

ولمواجهة هذه المشكلة من ناحية ولدحض الحجة الإيطالية القائلة سر إعلان
١٨٩٩م قد أرسى حدوداً واضحة على نحو يمكن أن تحدد حسانياً من ناحية أخرى ،
فقد تطور رأي مؤداه أنه إذا كانت تلك هي نية مؤلفي إعلان ١٨٩٩م ، فإن الصياغة
كانت يجب أن تكون : {أن يجري الخط جنوب شرق} وليس {أن يجري الخط للجنوب
الشرقي}^(١٦) . ويجد هذا التفسير دعماً من النص الفرنسي . واستناداً على ذلك ذهب هذا
الرأي بأنه يمكن الاحتجاج بأن كل المنطقة كانت حالية في ١٨٩٩ ، وأن القوى المتعاقدة لا

(١٤) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O.371/7749, Minute on the Italian Note, 13/1/1922

(١٥) نفس الوثيقة السابقة .

(١٦) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O.371/7748 Minute on the Italian Note subsequent to the previous one but without date

بمكر ان يتوقع منها أن تربط أو تعل نفسها بحدود نهائية في ظل ظروف لم تتوفر فيها معلومات جغرافية كافية^(١٧) .

من جانب آخر وعلى انفراد أن تركيا لم تقدم أي احتجاج في الوقت الذي اسرم فيه إعلان ١٨٩٩م ، رأي {لندساي} Lindsay ، الذي قام بإعداد أغلب المذكرات الداخلية المتعلقة بالرد على المذكرة الإيطالية ، {أنه ليس من المتوقع من الحكومة التركية ، التي كانت دائما وأبدا حساسة نحو أي شيء يمكن أن يعتبر توسعا من جانب مصر في أراضي ولايات تركية أخرى . أن تفشل في تقديم احتجاج إذا اعتبرت أن إعلان ١٨٩٩م قد شكل على أي نحو تدخلا . إن الأراضي التي تقع إلى الشرق من الخط المعنى لا يمكن أن تعتبر بالتالي ، بأنها جزء من طرابلس في عام ١٨٩٩م كما لا يمكن أيضا أن تعتبر جزءا من الأراضي الإيطالية في الوقت الحاضر أي في ١٩٢١م }^(١٨) .

إن الخطأ الذي وقع فيه {لندساي} لا يحتاج لتأكيد مبالغ فيه . فقد رأينا سلف بأن السفير التركي في لندن كان قد لفت نظر وزارة الخارجية البريطانية لما قد يترتب عن إعلان ١٨٩٩م من آثار على الحقوق التركية^(١٩) . وأكثر من هذا فإن الاحتجاج التركي قد تبعه استياء إيطالي عبر عنه السفير الإيطالي في لندن إلى اللورد ساندرسون وكما سنرى فإن التصليل والغموض اللذين اكتنعا هذا الإفراض قد اكتسفا بعد أول مكالة تمت مع الحكومة الفرنسية في هذا الشأن .

وبعد أن انتهى الدبلوماسيون البريطانيون من تخريجهم واجتهاداتهم التي لم تورد الاقتراحات التي ذكرناها أعلاه ، وقبل أن يتم الانصال بالحكومة الفرنسية ، رفع الأمر إلى المستشار القانوني لوزارة الخارجية . وحلأ لما ذهب إليه الدبلوماسيون فقد آمن المستشار القانوني ومنذ البدء على أن المعاهدات التي أبرمت بين بريطانيا وفرنسا لا يمكن أن تؤثر على أي حق إيطالي على أي إقليم يقع لها . وأشار المستشار القانوني الذي أسأله ما إذا كان الإقليم الذي ورد في كل من إعلان ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م . هو

(١٧) نفس الوثيقة السابقة

(١٨) نفس الوثيقة السابقة

(١٩) راجع إرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) .

FO/27/3436 Minute of a note presented by Turkish Ambassador in London 17/5/899 For the note of the Turkish Ambassador to Lord Salisbury see No 66 in Affairs of Egypt Vol 12

إقليم يتبع لإيطاليا في الوقت الذي تقدمت فيه باحتجاجها أم لا ، يحدد ويحسم في الأساس باعتباره {مسألة وقائع} Matter of case أي أن المناط هو إلى أي مدى سبق أن وصلت أو امتدت سيادة تركيا ؟ (٢٠) .

استناداً على ذلك فقد احتار المستشار القانوني أن يعالج القضية على نحو قانوني دقيق ، فقد لخص الأمر بأنه {إذا نظرنا إلى إعلان مارس ١٨٩٩م نرى أنه لم يتضمن أي نقل لأراض من دولة إلى أخرى ، أو اعتراف بسيادة دولة على أي أراض على أي حال . إن كل الذي فعله الإعلان هو أنه أرسى خطأ يمكن تسميته خط حدود ولكن من الواضح أن الكلمة لم تستعمل وفقاً للمعنى الفني والعملي في جانب منه توجد الحكومة البريطانية وفي الجانب الآخر التزمت فرنسا بأن لا تحصل على أراض أو نفوذ سياسي . إن هذه الكلمات تتعارض بداهة مع أي فكرة توحي بأن سيادة أي منهما قد امتدت حتى ذلك الخط . إنها في حقيقة الأمر تعريف لمنطقتي نفوذ سياسي وهذا ما يتفق مع تعبير النطاق الفرنسي French zone الوارد في المادة الثالثة. إن هذا الوضع لم يعدل إطلاقاً بواسطة معاهدة ١٩١٩م التي هي إما أن تكون قد عرفت على نحو أكثر أو وضحت الخط المعني . إن التفسير المنطقي لكل هذا أن كل الأراضي المعنية هي صحراء لم يتم مسحها ولم يتسا أي شخص أن يضع خطأ فعلياً فيها} (٢١).

(٢٠) راسيف ور رد تحرجيه البريطانية (نرس)

F.O./371/7748. Note by the legal Advisor of the Foreign Office, 5/5/1922.

(٢١) نفس الوثيقة السابقة .

If the 1899 Declaration is looked at. It will be seen that it involved no transfer of territory from one Power to another, or recognition of the sovereignty of power over any territory, at all. All it did was to lay down a line, called a line of frontier, but the word is clearly not used in a technical sense, on one side of which British Government stood, on the other French engaged not to acquire that territory or political influence. These words are obviously quite consistent with any idea that the sovereignty of either extended up to the line.

الباب الرابع

الحكومتان البريطانية والفرنسية تكتشفان في ١٩٢٣م أن الحكومة التركية احتجت على إعلان مارس ١٨٩٩م بعد إصداره بوقت وجيز

- ١- الحكومة البريطانية تتبنى رأي المستشار القانوني بوزارة الخارجية البريطانية .
- ٢- الحكومة الفرنسية تدعي أن الحكومة التركية لم تحجج ضد إعلان ١٨٩٩م .
- ٣- فرنسا توافق على الرأي البريطاني على مضض .
- ٤- ليس في الوثائق البريطانية ما يثبت اقتناع إيطاليا بالرد المشترك .
- ٥- إيطاليا تنصرف نحو ترسيخ احتلالها في ليبيا من ١٩٢٣م إلى ١٩٣٠م.

لقد حسم المستشار القانوني لوزارة الخارجية البريطانية الجدل الذي أثارته مذكرة الحكومة الإيطالية بشأن ما رآته من تعارض واضح بين {حدود} إعلان مارس ١٨٩٩م و {حدود} معاهدة ١٩١٩م . فقد انتهى إلى أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم ينطو على نقل أراضٍ من دولة إلى أخرى أو حتى اعتراف بسيادة دولة على أراضٍ . وكم رأى فإن الخط الذي أرساه إعلان مارس ١٨٩٩م كان قد أرسى خطأ حدودياً ، إلا أن كلمة حدود لم تستعمل وفقاً للمعنى الفني والعلمي . فالخط في نظره أرسى مناطق نفوذ . وبالتالي فإن معاهدة ١٩١٩م لم تعدل ذلك الوضع . و خلاصة الرأي أن كل الأراضي المعبّه هي صحراء لم يتم مسحها ولم يشأ أي شخص أن يصع خطأ فعلياً فيها . وبصرف النظر عن دقة أو عدم دقة ذلك الرأي فإنه لم يذهب لنقي أن إعلان مارس ١٨٩٩م قد وضع اللسان

الأولى للحدود بالمعنى الفني والعلمي بين السودان وأفريقيا الاسوانية الفرنسية من ناحية
وبين السودان والدولة العثمانية (ليبيا) من ناحية أخرى .

وكما كان متوقعا فقد قررت وراة الخارجية البريطانية أن تتبنى الخط الذي
اقترحه المستشار القانوني ^(١) . وعلى ضوء ذلك قامت بفل محوى الاحتجاج الإيطالي
والذي يتلخص في فقدانها مساحة كبيرة نتحة للتعارض بين إعلان مارس ١٨٩٩م
ومعاهدة ١٩١٩م ، إلى الحكومة الفرنسية ، بتاريخ السادس عشر من مايو ١٩٢٢م .
وأشارت الخارجية البريطانية في نقلها إلى رأيها إلى أن وضع الحدود الوارد في إعلان
مارس ١٨٩٩م {لم يتغير على أي حال بمعاهدة ١٩١٩م ، وأن أثر المعاهدة هو تعيين
الخط أو توضيحه } . ومن المهم أن يلاحظ بأن وراة الخارجية البريطانية ، وهي
نلت لتأييد وجهة نظرها ، قد ذكرت في خطابها الموجه للحكومة الفرنسية : {إن صحة
هذا التفسير مؤكدة بواقعة هامة وهي أن الحكومة التركية لم تتقدم بأي احتجاج ضد
الإعلان} ^(٢) . وساءلت وراة الخارجية البريطانية في نهاية خطابها عما اذا كانت
الحكومة الفرنسية ستنفق مع التفسير البريطاني وكذلك على رد يؤسس على نفس ذلك
التفسير ^(٣) .

لقد اتفقت الحكومة الفرنسية مع وجهة النظر البريطانية الرامية إلى اعتبار
الادعاء الإيطالي على أراض تقع إلى الجنوب من طرابلس بأنه ادعاء لا يقوم على أساس
ولكن لأسباب وأغراض مختلفة . وكما قال السفير الفرنسي في لندن أن وجهة نظر
الحكومة الفرنسية هو {أنه ليس فقط أن الادعاء الإيطالي بملكية هذه الأراضي ادعاء لا
يقوم على أساس ، ولكن أكثر من ذلك أن الخط الذي أرساه إعلان لندن الصادر في
مارس ١٨٩٩م وتم توضيحه في نهاية معاهدة باريس ١٩١٩م ، هو نهائي ويشكل
حقيقة خط الحدود } ^(٤) .

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/371/7748, A minute on the note of the legal Advisor.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/141/664 Foreign Office to French Ministry of Foreign Affairs 16/5/1922

(٣) نفس الوثيقة السابقة .

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O/141/664, Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour, 29/7/1922

من الواضح أن الحكومة الفرنسية على اختلاف كامل مع الفهم البريطاني لإعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهده ١٩١٩م . فكما رأينا أن الخارجية البريطانية ترى أن إعلان ١٨٩٩م لم يتضمن نقل أي أراض من دولة لأخرى أو أي اعتراف بسيادة دولة على أي أراض . ذلك بالإضافة إلى أنها ترى أن عبارة خط الحدود التي سبق استعمالها لم تستعمل وفقاً للمعنى الفني . وبإيجاز فإن الأمر وفقاً للفهم البريطاني لا يعدو أن يكون تحديداً لمناطق نفوذ ولكن الحكومة الفرنسية تبنت موقفاً آخر وهو أن إعلان مارس ١٨٩٩م كما هو موضح بمعاهدة ١٩١٩م أرسى بالفعل حدوداً نهائية .

ومهم أيضاً أن نذكر بأن الحكومة الفرنسية رعمت هي الأخرى بأن تفسيرها للموضوع بحد تأكيد في غياب أي احتجاج من جانب الحكومة التركية . وكذلك من التفسير الذي يمكن أن يضاف على ذلك . وكما جاء في المذكرة الفرنسية : { وإذا لم تتقدم تركيا بأي احتجاج ضد الإعلان الإنجليزي الفرنسي لسنة ١٨٩٩م ، فإن ذلك لم يكن لأن الإعلان قد أرسى فقط مجرد تقسيم مناطق نفوذ . ولكن لأن الأراضي المذكورة في الإعلان لم تكن تشكل في واقع الأمر جزءاً من ممتلكات تركيا في أفريقيا . إن حقوق تركيا على الأراضي التي تدعيها الآن إيطاليا ، هي من ذات طبيعة الحقوق التي كانت تدعيها تركيا على تبستى وبوركو . علماً بأن أراضي المراعي السنوسية قد كانت دائماً غير محددة على نحو لا يمكن أن يصلح لأن تدعي إيطاليا تبعيتها لها الآن } (٥) .

ليس هناك حاجة للتأكيد بأن كل ما ذهبت إليه وجهة النظر الفرنسية قد بنى على أساس خاطئ ، والقاعدة الأصولية أنه ما بني على باطل فهو باطل . إذ أن تركيا كما

(٥) نفس الوثيقة السابقة .

اسم الطريقة السنوسية محمد بن علي السنوسي ، الذي ولد في لحبر في أواخر القرن الثامن عشر ، وتقل في أنحاء المغرب ومكة إلى أن استقر بهاتف في منتصف القرن التاسع عشر في الجعوب في ليبيا حيث توفي هناك . وحلفه ابنه محمد المهدي حيث انتشرت الطريقة السنوسية على يديه في ليبيا وأواسط أفريقيا . وقد شكلت الطريقة السنوسية خطراً على فرنسا ، من وجهة نظر الفرنسية ، استدل لها لها من تأثير على العديد من المناطق وسدول في أوسط وغربي إفريقيا . وفي سنة ١٩٤٨م واضعوا عليها قنراً من الاحترام . انظر : محمد شكري . السنوسية بين دولة ، القاهرة ، ١٩٤٨م ، وراجع في هذا الشأن أيضاً :

1 Evans-Richard. E. The Sanusi of Syracia, Oxford, 1949.

2 Zaiden, N. Sansu ven, A study of a Revivalist movement in Islam, 1958

رأيت في الفصل الأول من هذا القسم ، قد احتجت بالفعل على إعلان مارس ١٨٩٩ م .
ومن ناحية ثانية أن الفرنسيين ، على بعض الإنجليز ، قد اصرروا على أن الإعلان قد
أرسي حدودا ليس تعريفا لمناطق نفوذ فقط . ذلك بالإضافة إلى أنهم فسروا عدم احتجاج
تركيا على إعلان مارس ١٨٩٩ م ، كما زعموا وافترضوا ، بأنه نوع من التحلي عن
ادعاءاتها بالسنة للمناطق المعروفة بـتبيستي وبوركو والاندلي والأردى .

على ضوء مثل تلك الحجج النمست الحكومة الفرنسية ، من الحكومة البريطانية
الاتفاق مع وجهة نظرها حول هذا الموضوع . واقترب فرنسا به من المرعوب فيه أن
ترد الحكومتان الفرنسية والبريطانية بصيغة موحدة على الحكومة الإيطالية ليفادي إمكانيه
أن تحد الحكومة الإيطالية أي تناقص بين النصير يساعدها في التمسك بحجتها ^(٦) .

قبل أن تستلم الحكومة البريطانية الرد الفرنسي بوقت وجيز ، كشف البحث في
وثائق وزارة الخارجية البريطانية ما هو ثالث سلفا . وهو أن السفير التركي في بريطانيا
كان قد لقب بالفعل بـ وزارة الخارجية البريطانية للأثار المترتبة على إعلان مارس
١٨٩٩ م في وقته . كما تبين أيضاً أن السفير الإيطالي قد ذهب نفس المذهب مع اللورد
ساندرسون وأنه كان قد أخطر من قبل وزارة الخارجية البريطانية ، من بين أمور أخرى
، بأن الفقرة المتعلقة بتكوين لجنة لتعيين الحدود تنطبق بالفعل على القطاع الحدودي الذي
كان موضوعا للاحتجاج الإيطالي في سنة ١٩٢١ م . وعامت الخارجية البريطانية نقل هذه
المعلومات {المكتشفة حديثاً} في ردها على المذكرة الفرنسية حيث عبرت مذكرة
الخارجية البريطانية عن أملها بأن توافق الحكومة الفرنسية بأن {الحقائق الجديدة تؤيد
وجهة النظر القائلة بأن القصد من إعلان مارس ١٨٩٩ م هو مجرد إرساء مدى مناطق
النفوذ في المنطقة المعنية ، وليس تحديد حدود يمكن أن تمتد إليها سيادة الدولتين .
ونوهت الخارجية البريطانية بأنه من الصعب في كل الأحوال على حكومة صاحب
الجلالة أن تبتعد عن التوجه الذي سبق أن تبنته في هذا الشأن } ^(٧) .

(٦) راجع الوثيقة

FO/141/664, Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour, 29/7/1922.

(٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/141/664, The Marquess to Count de Saint-Aulaire, 31/8/1922

وهكذا {تأسساً على قاعدة أن الرجوع إلى الحق فضيلة} رفضت الحكومة البريطانية الطلب الفرنسي الذي اعتبر أن الحدود التي أرساها إعلان مارس ١٨٩٩م ووصحتها معاهدة ١٩١٩م حدوداً نهائية . وفي محاولة منها لتحديد مكان للفرنسيين أشارت المذكرة البريطانية إلى أن ثمة فوائد كبيرة نبطوي في التمسك بالاقترح البريطاني . وتتلخص هذه الفوائد في أن عبء إثبات أن الأراضي محل المشكلة تنسب لإيطاليا سيقع على الحكومة الإيطالية . علماً بأن تندي الرأي الفرنسي يعني أن يقع عبء الإثبات على الحكومتين البريطانية والفرنسية . وبأستد المذكرة البريطانية الحكومة الفرنسية الموافقة على رد يصاح على ضوء الاقتراح البريطاني ^(٨) .

كما هو متوقع فقد أصبح الفرنسيون في وضع لا حبار لهم أمامه وبالتالي فقد وافقوا على نص المذكرة التي اقترحتها الحكومة البريطانية ^(٩) . ووفقاً لذلك شرعت الحكومة البريطانية في الرد على المذكرة الإيطالية في فبراير ١٩٩٣م التي تعود تاريخها إلى ديسمبر ١٩٢١م . فقد أخطرت الحكومة الإيطالية بأن ما من إعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م ، لا يتعرض أو يؤثر على أراض تنع لدولة ثالثة . وأن الوثيقتين قد عالجتا مناطق نفوذ ولا يمكن لهما أن تؤثرا على حقوق إيطاليا في أي أقاليم تنسب لهما . وبما أن إعلان مارس ١٨٩٩م لم ينص على أي أراض أو الاعتراف بأي سيادة فإن {الوضع الراهن} Status quo لم يتغير من حيث المبدأ بواسطة معاهدة ١٩١٩م ^(١٠) . وخلصت المذكرة البريطانية إلى القول {إذا كانت المساحة الواقعة بين الخطين المشار إليهما في إعلان مارس ١٨٩٩م ومعاهدة ١٩١٩م، أراضى إيطالية فإن حقوق الحكومة الإيطالية على تلك الأراضي لن تتأثر . أما موضوع عما إذا كانت الأراضي المعنية هي أراض إيطالية فهذه مسألة وقائع يقع عبء إثباتها على الحكومة الإيطالية} ^(١١) .

(٨) نفس الوثيقة بسبغ (لندن) .

(٩) رشيف ورازد الخارجية البريطانية .

F.O. 41/664 Count de Saint-Aulaire to the Earl of Balfour 20/12/1922

(١٠) رشيف ورازد الخارجية البريطانية (لندن) .

F.O. 371/7748 A minute of the note submitted to the British Government 26/2/1923

(١١) نفس الوثيقة السابقة .

ليس واضحاً عما إذا كانت الحكومة الإيطالية قد افتتحت بالتوصيح البريطاني ولم تحد أي يته خلال بحثنا الطويل في وثائق وزارة الخارجية البريطانية ، أو رئاسة الحكومة البريطانية ، أو غيرها ، تشير إلى أن الحكومة الإيطالية قد أرسلت رداً على المذكور البريطانية . ومن المفترض أن وضع عبء الإثبات على الحكومة الإيطالية جعل من الصعب عليها أن تلج على ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أن ذلك يتطلب منها أن تثبت على الأقل أن المساحة محل الخلاف كانت ستكون جزءاً من طرابلس ، عندما ورثت إيطاليا الحكومة التركية في طرابلس . ومن الممكن أيضاً أن تكون الحكومة الإيطالية قد قررت تأجيل موضوع مسألة الحدود الحربية العربية حتى تكرر موقفها في المناطق المحاوره لها ، خاصة وأن المذكرة البريطانية قد أكدت أن الوثيفير لم ترسبها حدوداً نهائية .

تأسيساً على ذلك يمكن القول بأن مسألة الحدود بين السودان وما كان في ذلك الوقت شكل ليبيا الإيطالية قد جمدت لبعض الوقت . ومع ذلك فإن السبع سنوات التالية { ١٩٢٣-١٩٣٠م } قد شهدت تطورات لها آثارها الهامة على الحدود بين السودان وليبيا . فقد أخذت إيطاليا تدعي تباعاً حيازة كل ما كان خاضعاً أو سبق أن امتدت إليه السيادة التركية . وبمركز الإدارة الإيطالية في البداية ، في طرابلس والمناطق الساحلية . وبدأ انكسار الفعاليات للسلطة الإيطالية بعد الحرب العالمية الأولى وخاصة ما بين ١٩٢١-١٩٢٥م ، حيث تم تعيين الحدود بين مصر وليبيا بمقتضى اتفاق ١٩٢٥ (٦) . وكما نص ذلك الاتفاق فإن الحدود الشرقية لليبيا قد امتدت من البحر الأبيض المتوسط على امتداد خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة .

والسؤال الذي يفرص نفسه الآن هو : ما هو الأمر أو الآثار التي تبحث عن التكريس الإيطالي { Italian Consolidation } في ليبيا على نسبه الحدود السودانية الليبية بشكل عام وعلى ما عرف بـ مثلث السارة بشكل خاص؟ .

(١٢) . ارجع الكتاب لأحضر ، رعد (١) الذي أصدرته الحكومة المصرية دائرة لاجلثرية في ١٩٢٦م ، ورفد به لصديق على نفق ١٩٢٥م من جانب الحكومة المصرية في التاسع من يوليو ١٩٢٢م وفي بنت الاثناء تم التوصل لاتفاق التاسع من نوفمبر ١٩٢٦م الذي وضع على نحو فصل لخرء السدي من الحدود بين مصر وليبيا - وانظر أيضاً :

The Geographical Liby, United Arab Republic Boundary on the Geographical Bulletin, No 61 (1966)

**احتلال ليبيا للكفرة وإشكالية
موقع العوينات تثيران الاهتمام البريطاني
بالحدود السودانية الليبية**

- ١- البرلمان البريطاني يستجوب وزير الخارجية عن الحدود بين السودان وليبيا .
- ٢- المندوب السامي البريطاني في القاهرة يطالب بتذكير إيطاليا بأن العوينات تقع داخل السودان .
- ٣- أطلس مصر الصادر في ١٩٢٨م يوضح أن العوينات تقع داخل الأراضي السودانية .
- ٤- الحكومة البريطانية توافق على إثارة موضوع العوينات مع الحكومة الإيطالية .
- ٥- الحكومة الإيطالية توحى بالرغبة في الوصول إلى تسوية والخارجية البريطانية تتجه نحو عدم التصعيد في ١٩٣١م .

بعد انزام اتفاق ١٩٢٥م الذي أرسى الوضع لعدم الحدود بين ليبيا ومصر وانخافه ١٩٢٦م الي وضحت أقصى نقطة سمالية في الحدود الليبية المصرية ، استمرت السلطات الليبية في عملها بتركيب سلطتها نحو الشرق أي نحو الحدود مع مصر وكذلك في اتجاه الجنوب أي نحو الحدود الأكثر حدا . وهكذا فقد احتلت طائفة جنود في ١٩٢٦م ، وسفطت جالوفيل في ١٩٢٨م ، ونم عمرو فسر في ١٩٣٠م ^(١) واحتلال واحه الكفرة بواسطة القوات الإيطالية في بداية ١٩٣١م ونكسها السرب حوبا ، اصح تسوية

1. Wrigh, J. Libya, London, 1969.

(١) راجع:

2. "A Survey of North West Africa" edited by N. Barrow, Oxford 1962.

الحدود الجنوبية لليبيا {مع فرنسا} والجنوبية الشرقية {مع إيطاليا} ، أكثر من مجرد موضوع أكاديمي (٢) .

في هذا الصدد يجب ان نتذكر بأن بريطانيا كانت قد أكدت في ١٩٢٣م بأن إعلان مارس ١٨٩٩م لم يتضمن اي نقل لأراض وأن {الأمر الواقع} The statu quo لم يتغير من حيث المبدأ بمعاهدة ١٩١٩م . من جانب اخر كانت فرنسا قد احتلت في عام ١٩٣١م الأراضي التي أشار إعلان مارس ١٨٩٩م بأنها تقع في إطار منطقة النفوذ الفرنسي . وكما قالت جريدة النابمر اللندنية بعد سقوط الكفرة مباشرة في عدها الصادر بتاريخ الثلاثين من يناير ١٩٣١م : {ليس هناك ما يمنع التوصل لتفاهم ودي بالنسبة لتعيين الحدود بين النقطة الجنوبية الغربية من مصر وأقصى نقطة شمالية في السودان . أما موضوع السودان الفرنسي فهو مسألة مختلفة} (٣) .

إن الدخول في تفاصيل مسألة الحدود الجنوبية لليبيا مع ما كان يسمى أفريقيا الاسوائية الفرنسية {في الأساس تشاد} يخرج عن إطار هذا الكتاب (٤) . وبكفي ان نذكر في هذا المجال أن إيطاليا قد أرمت عام ١٩١٥م ما سمي بمعاهدة سرية ، مع المملكة المتحدة وفرنسا وروسيا ، قبل تحولها الحرب العالمية الاولى إلى حاف الحلفاء . وكما نصت المادة {١٣} من تلك المعاهدة فقد وعد الحلفاء إيطاليا بالمعاملة الأفضل فيما يتعلق بالحصول على أراض في أفريقيا إذا تحقق الانتصار للحلفاء . وتأسيسا على ذلك الوعد طالبت إيطاليا بتعديل الحدود الغربية والحدود الجنوبية لليبيا على نحو يمكنها من الوصول إلى بحيرة نساند . وكان رد الفرنسيين أن تعديل ١٩١٩م قد أوفى بالوعد الذي قطعه الحلفاء لإيطاليا . ولم يعبل الحكومة الإيطالية ذلك الرد ، وظلت الصحافة الإيطالية تنشر

(٢) الكفرة واحدة على الصحراء الجنوبية القريبة من ليبيا . وكانت تشكل رئاسة الطريقة السنوسية حيث تمركزت المقاومة العربية للاستعمار الإيطالي ، وقد تجاوز احتلال الكفرة أهميته المحلية بكثير . فالإلى نحسب منها مع مئات أسرته الذي حارب من دحمه تحوّل حسيبي ومرتدي وهم المنحطون الذين تقعان في شمال أفريقيا الاستوائية الفرنسية .

The Times, London, 30/1/1931

(٣) راجع :

(٤) راجع :

The Geographic International Boardman's Study Chad-Libya No 3 Dec, 15, 1948 issued by

U.S. Department of state, Bureau of Intelligence and Research

مقالات متصلة بشأن حق إيطاليا على تنسبى علماً بان الفرنسيين كانوا قد أحتلوا محطة عسكرية فيها سلفاً (٥).

أما فيما يتصل بالحدود التي لم يتم الاتفاق عليها بعد ، وهي الحدود بين السودان وليبيا ، فإن الموضوع قد حظي باهتمام الرأي العام في بريطانيا على نحو واضح . فقد نشرت جريدة التايمز اللندنية مقالاً بعنوان {إيطاليا في شمال أفريقيا والحدود مع السودان} كما نشرت افتتاحية عن نفس الموضوع ، دعت فيها للاهتمام بحدود السودان (١) . من جانب آخر فقد وجهت أسئلة لوزير الخارجية البريطانية عن الموضوع في مجلس العموم البريطاني . ومن تلك الأسئلة ، السؤال الذي تقدم به المستر {د.ج. سومر فيل} في الثاني من فبراير ١٩٣١م وقد جاء فيه : {هل يعلم السيد وزير الخارجية بأن القوات الإيطالية قد احتلت مؤخراً واحة الكفرة في ليبيا ، وما هي الخطوات التي اتخذت بالنسبة للتوصل لخط حدود نهائى بين ليبيا والسودان الإنجليزي المصري ؟} (٢).

لقد أخطر وزير الخارجية البريطاني في رده للبرلمان ، بالاحتجاج الإيطالي في عام ١٩٢٢م ضد معاهدة ١٩١٩م . وشرح للبرلمان الرد الذي سبق أن أرسلته الحكومة البريطانية للحكومة الإيطالية في ذلك الخصوص . وأضاف الوزير البريطاني قائلاً : {ومنذ ذلك الوقت ، ١٩٢٣م ، لم تعد إيطاليا لإتارة الموضوع . ولكني قد فهمت أن الإيطاليين قد نوهوا على نحو أشبه بالرسمي ، خلال مفاوضاتهم مؤخراً مع الحكومة الفرنسية بشأن الحدود مع ليبيا ، بأنهم إذا لم يتمكنوا من الحصول على تنازلات كافية من الفرنسيين ، فلربما يتوجهون لنا مطالبين بتعويض فى هذه المنطقة . أن كل الموضوع يفتقر للواقعية {K} ذلك أن الإدارة الفعالة ما زالت تبعد من السودان باميسال عديدة} (٣).

(٥) Torrnce, A.J. Survey of International Affairs, 1920-1923, Oxford, pp 360

(٥) بطر .

The Times London 30/1/1931. Italy in North Africa the Frontier with the Sudan

(٦) رجع

F O 371/ 5432 Parliamentry Question of 2/2/1931

(٧) رشيف وزارة الخارجية شريطته (لر)

(٨) نفس الوثيقة السابقة .

لا شك ان احتلال واحة الكفرة بواسطة الإيطاليين في الرابع والعشرين من سابر ١٩٣١م كان نقطة تحول في تكريس السلطة الإيطالية في ليبيا . وكانت النتيجة المباشرة لذلك فتح مرحلة جديدة في التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان وليبيا . فقد أخذ المندوب السامي البريطاني في القاهرة المبادرة بنبذة للتعابير التي أفادت بأن أعداداً من {اللاجئين} قد وصلوا إلى {الداخلية} و{خلفاء} مشيراً إلى وراثة الحرجية بأن الإيطاليين قد واصلوا تقديمهم جنوباً نحو السودان بعد احتلالهم للكفرة . وبعد أن أعاد للاهتمام بأن الحدود بين السودان وطرانس لم تسو بعد وأن هناك احتمالات بأن يصل الإيطاليون إلى العويبات ، طالب المندوب السامي في القاهرة وراثة الحارجية البريطانية. بضرورة تدكير الحكومة الإيطالية بأن العويبات تقع داخل الأراضي السودانية (٩).

لقد كتب وراثة الحارجية البريطانية ، على خلاف ما ذهب إليه المندوب السامي . منبردة بشأن ذلك الطلب لثلاثة أسباب : أولها أن احسر خريطة متوفرة عند وراثة الحارجية البريطانية ، وهي التي نشرها مكتب المساحة بالحروط في أغسطس ١٩٢٩م ، كانت توضح حل العويبات وهو يقع داخل الأراضي السودانية وحرث في مصر وجربيا في ليبيا . وحيث إنه لم تكن هناك خريطة موثوق بها للمنطقة الواقعة مناسرة الى الشمال من خط عرض ٢٢ درجة ، فقد اعتقدت وزاره الحارجية البريطانية بأن إيطاليا قد تدفع بأن جراً من جبل العويبات يقع داخل المساحة التي لإيطاليا الحق في احتلالها . والسبب الثاني هو أنه إذا ما ثبت صحة اعتقاد وزارة الحارجية . فإن هناك نمرة خطورة بأن محاطنة الحكومة الإيطالية قد تضع الحكومة البريطانية في وضع لا تتمكن من المحافظة عليه في مرحلة لاحقة . أما السبب الثالث فهو حساسية الحكومة البريطانية بالنسبة لمصر في كل ما يتصل بالسودان في الثلاثينيات . ومن ذلك أن محاطنة الحكومة الإيطالية قد تكون موضوعاً لاحتجاج من قبل الحكومة المصرية إذا ما علمت بتلك المكاتبات (١٠).

(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية :

F.O/371/15432 High Commissioner to Foreign office, 28/2/1931.

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/371/15432, Foreign office to High Commissioner, 4/3/1931

لهذه الاسباب طلبت وزارة الخارجية البريطانية في الرابع من مارس ١٩٣١م . من المندوب السامي ، في مصر ، مناقشة الموضوع والتساور مع حاكم عام السودان حول هذه المسائل ، على أمل أن تكون لدى الأخير معلومات أكثر دقة من المعلومات المتوفرة عند وزارة الخارجية البريطانية بشأن تحديد الوضع الجغرافي الدقيق للعوينات^(١١).

لقد كشفت المفاوضات مع حاكم عام السودان ، ان الوضع الدقيق للعوينات قد ظهر في الخريط رقم {١-٤-٢٣} في أطلس مصر الخاص بالحكومة المصرية . الذي قدمته المؤتمر الجغرافي الدولي في عام ١٩٢٨م . ووفقا لذلك الأطلس فإن التذخرج الشمالي العربي قد ظهر في طرابلس ، ولكن الحب الرئيسي والسابع الوحدة الموضحة في الخريطة فهي تقع بوضوح في الأراضي السودانية . وكما جاء في المذكرة الوصفية للخريطة رقم (٢) الواردة في الأطلس ، فإن أعلى نقطة في جبل العوينات تقع خارج مصر ولكن قاعدته الشمالية الشرقية تقع داخل الحدود المصرية . ولقد تم تحديد موقع العوينات ما بين عامي ١٩٢٥م - ١٩٢٦م بواسطة الدكتور . ج. بول {Bull} الذي كان يعمل في مكتب المساحة الصحراوية المصرية . وقد سبق للدكتور بول أن أحضر مندوب السودان في القاهرة بأن العوينات تقع في السودان^(١٢).

قام المندوب السامي البريطاني في القاهرة بنقل كل المعلومات المشار إليها أعلاه إلى وزارة الخارجية البريطانية . وقد جاء في مذكرته المرفعة بتاريخ العاشر من مارس ١٩٣١م [يبدو أنه لا مفر إذا ما وصل تدخل الإيطاليين حتى العوينات فإن رغبتهم هي احتلال الآبار . لذلك فإني أعتقد أن من الضروري تذكيرهم بأن هذه الآبار تقع داخل الأراضي السودانية . ويبدو أن هذا التذكير أصبح أمرا مرغوبا فيه خاصة وأن التقارير التي وصلت إلى حلفا أفادت أن بعض سكان الكفرة قد تم طردهم بواسطة الطائرات الإيطالية حتى وصلوا إلى السارة حيث تم الهجوم عليهم من قبل القيادة الإيطالية . إن خط عرض السارة هو ٢١ درجة و ٣٩ دقيقة و ٤٠ ثانية وبالتالي فإنها تقع على بعد ٢٠ ميلا داخل الأراضي السودانية . لقد طلبت من حاكم عام السودان تقصي عما إذا

F.O. 407213, Henderson to Larnie 4/3/1931

(١١) الوصفة السابقة وراجع أيضا :

F.O. 407213, Larnie to Henderson 10/3/1931

(١٢) لرئيس وزارة الخارجية البريطانية (لنر) .

كانت القوات الإيطالية قد دخلت بالفعل في السودان . ومن جانبي لا أرى سببا يجعل المصريين يعترضون على اقتراحنا الرامي للاتصال بالحكومة الإيطالية { (١٣) }.

وافقت وزارة الخارجية البريطانية على طلب المندوب السامي أو بالأحرى إصراره على إثارة موضوع العيونات مع إيطاليا ، ووفقا لذلك فقد وجهت السفير البريطاني في روما ، بتاريخ الثاني عشر من مارس ١٩٣١ م ، للاتصال بالحكومة الإيطالية سفارة بشأن عدم الوضوح الذي اكشف موضوع العيونات (١٤) . وجاء الرد الإيطالي محفظا بشأن ملكية السودان للعيوناب . وافترض ذلك التحفظ بخريطة إيطالياه نوضح أن ما اعتد به الواحات محل الراح ، يقع مباشرة للجنوب العربي من القطر التي تنتهي عندها الحدود المشتركة بين ليبيا ومصر ، على تقاطع خط طول ٢٥ درجة مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا (١٥) . وذكر السفير البريطاني في روما في تطبيقه على الرد الإيطالي : { أن التحفظ الإيطالي لا يعني بالضرورة مطالبا معارضا Counter-claim ولكن نسبة لعدم وجود تعيين للحدود فإن السلطات الإيطالية كما يبدو تعتبر دعواها مؤسسة مثل السودان . لقد أوحى للمسؤولين الإيطاليين بالرغبة في تسوية الحدود } (١٦).

نقلت وزارة الخارجية البريطانية خلاصة الاتصالات الشفوية التي تمت مع الحكومة الإيطالية إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة . وفي معرض رده على الخارجية البريطانية ، بتاريخ الثالث والعشرين من مارس ١٩٣١ م ، أكد المندوب السامي أن ما جاء من جانب الإيطاليين ، من أن موقع العيونات هو إلى الجنوب الشرقي من القطر التي تنتمي فيها الحدود المشتركة بين مصر وليبيا مع خط عرض ٢٢ درجة شمالا ، يتفق مع ما أشار له في مكاباته السابقة . أما فيما يتعلق بدعوى وزارة الخارجية الإيطالية بملكية الواحات ، فإن ذلك يعني إنكارا لواقع أن الحدود الجنوبية لليبيا تحري على خط عرض ٢٢ درجة . ووفقا للمندوب السامي : { يبدو أنه من المهم أن نتأكد من

(١٣) نفس الوثيقة السابقة .

FO/407/213 Henders on to Graham 12/3/ 1931

(١٤) رئيسف وزارة الخارجية لبريطانية (لندن)

FO/407/213 Graham to Hender son, 13/3/1931

(١٥) رئيسف وزارة الخارجية لبريطانية (لندن)

(١٦) نفس الوثيقة السابقة .

هذا الاستنتاج . لأنه إن كان صحيحا فإن ذلك يعني الادعاء بالسيادة على أراض تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة وهو أمر يجب دحضه^(١١).

بالرغم من أن الافتراضات التي جاءت في مذكرة المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد تكون صحيحة ، فإن الرأي الذي كان سائدا في وزارة الخارجية البريطانية هو أن عبء الإثبات سيقع على عاتق الحكومة الإيطالية بالنسبة لما ادعته . والواقع كما يبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن منجسة لإثارة ذلك الموضوع في ذلك الوقت ، إذ أخطرت المندوب السامي بتاريخ الثلاثين من مارس ١٩٣١م ، أن الوقت ليس مناسباً لإثارة تلك المنطقة المعقدة مع الحكومة الإيطالية^(١٨).

L.O/407/13 Loran to Henderson 26/3/1931

(١١) رسييف ورايه تخرجه البريطانية (لندن).

(١٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/15432, Foreign office to High Commissioner, 30/3/1930.

الإيطاليون يتوغلون جنوبا البريطانيون يقومون باستكشاف جوية في العوينات ومثلث السارة

- ١- نيوبولد يعد مذكرة لحكومة السودان بشأن الحدود الجنوبية لـ ليبيا في ١٩٣١ م .
- ٢- نيوبولد يدعي أن مثلث السارة لا ينطوي على قيمة اقتصادية للسودان .
- ٣- ماكمايكل يرى أن مثلث السارة أيضا لا مائل له وأن السودان لم يدع حقا عليه !
- ٤- البرلمان البريطاني يناقش مرة أخرى الحدود بين السودان وليبيا .
- ٥- المندوب السامي البريطاني في القاهرة يناشد حكومته المحافظة على حقوق السودان في المناطق المتنازع عليها .

في خلال الاتصالات الدبلوماسية المكثفة بين حاكم عام السودان والمندوب السامي البريطاني في القاهرة من ناحية ووزارة الخارجية البريطانية في لندن من ناحية أخرى ، وكذلك المراسلات الدبلوماسية بين وزارة الخارجية البريطانية والسفير البريطاني في روما من جانب والحكومة الإيطالية من جانب آخر . في خلال كل ذلك طلبت حكومته السودان منسلة بموضوع الحدود بين السودان وليبيا على ضوء التكرس الإيطالي في المناطق الجنوبية من ليبيا . وفي سياق ذلك الاشتغال أعد {نيوبولد} الذي كان يعمل في {الخدمة السياسية} Political Service في السودان ، والذي استترك في العمليات السنوية عامي ١٩١٥ - ١٩١٦م وكان قد سبق له أن عثر الصحراء الواقعة بين حلفا ودندلا وافرعت الاسوانية الفرنسية أكثر من مرة ، وقد أعد مارج الخامس والعشرين من مارس

١٩٣١م . مذكورة مطولة لحكومة السودان بشأن الأحداث التاريخية المتعلقة بالحدود الجنوبية للليب . وقد قدم نيوبولد سرداً مهماً للعلاقات بين تركيا وليبيا منذ ١٨٥٠م ، ودور انطاغنة السوسية و هريمتها النهائية بواسطة الإيطاليين ، ونوسع الفرنسيين ومواقعهم لتأثيرات والإيطاليين . وقد ذكر نيوبولد في تلك المذكرة { ان إيطاليا قد اعترفت في عامي ١٩٠٠ - ١٩٠٢م بإعلان مارس ١٨٩٩م بالرغم من ان هذا الموضوع مرفوض من قبل الصحافة الإيطالية في الوقت الحاضر } (١) .

ويرى نيوبولد أن الحدود الجنوبية للمثلث السوداني المعروف بمثلث السارة ، والذي كان محل خلاف من وجهة النظر الإيطالية ، قد اتفق عليها الفرنسيون والبريطانيون في ١٨٩٩ - ١٩١٩م ، وأن إيطاليا سبق لها أن وافقت على ذلك في ١٩٠٢م . أما فيما يتعلق بالحدود الشمالية للمثلث فإن الامتداد الاغريقي لحط عرض ٢٢ درجه شمالا إلى القطعة التي يلتقي فيها بالحط الذي حدده إعلان مارس ١٨٩٩م ووصحته معاهدة ١٩١٩م ، فإنه لم تحدد بعد . وكما جاء في مذكرته أن المثلث لا ينصم أي قيمة اقتصادية للسودان بالإضافة إلى أنه لا يحتمل أن يقطعه سكان بصفة دائمة . وبالرغم من أن التحصيل المبتدئي للمذكرة هو أنه يمكن للسودان أن يتحلى عن مثلث السارة ، إلا أن نيوبولد قد أشار إلى النتائج المترتبة على ذلك الوجه حيث قال : {إن الرأي المصري ضد التنازل سيكون متأثراً برحلة الأمير كمال الدين التي تعتبر إحدى روائع الرحلات وكذلك بالشعور الذي أثاره التنازل في جغوب ، علما بأنه كان هناك تعويض ، أما الآن فلا مجال لذلك . وإذا ما أقرت فكرة التنازل عن مثلث السارة فإن أحسن خط للحدود هو تمديد الحدود الإنجليزية الفرنسية على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط عرض ٢٢ درجة . وهذا الاقتراح لن يחדش الوضع الراهن القائم في العوينات } (٢) .

(١) انظر :

F.O. 371/15433, Enclosure 2) No 1 Note entitled The Southern Frontiers of Italian Libya, by D. Newbold, Sudan Political Service, Kassala, 25/3/1931

(٢) نفس الوثيقة السابقة . وراجع أيضا :

Henderson, K.D. The Making of Modern Sudan, the Life and letters of Sir Dornas Newbold London, pp 35-6.

نقل ماكمايكل Mac Michael السكرتير الإداري لحكومة السودان ، والذي كان وقتها حاكماً عاماً للسودان بالإجابة ، مذكرة بيونولد إلى المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، لقد تنى ماكمايكل نفس خط التفكير الذي أثر سلفاً على رأيه بالنسبة لتسوية الحدود العربية للسودان مع أفريقيا الاستوائية الفرنسية في عام ١٩١٩م و ١٩٢٣م^(٣) . وكما جاء في خطابه المرفق مع المذكرة التي بعث بها للمندوب السامي البريطاني في القاهرة بتاريخ العاشر من أبريل ١٩٣١م ، أن الحدود التي حددت في معاهدة ١٩١٩م المكملّة وبروتوكول ١٩٢٤م اللاحق لها هي تقريباً نفس الحدود الموضحة بشكل عام في الحسرة المنسوبة قبل ١٩١٤م^(٤) . وفي محاولة منه للدفاع عن البوحيات التي تتخذ في عاىى ١٩١٩م و ١٩٢٣م ادعى ماكمايكل أنه {عندما قام الجغرافيون فى وزاره الحربىة البريطانية بمراجعة خريطهم على ضوء الكلمات الإنجليزية لمختلف المعاهدات كما هو معبر عنها في المكاتبات السابقة لها . وبالتالي فقد خلق ذلك التصرف تعقيدات كان القصد من معاهدة ١٩١٩م إزالتها عن طريق الاحتفاظ بالوضع القائم قبل ١٩١٤م^(٥) . وقد خلص ماكمايكل إلى أن مثلث السارة أرض لا مالك لها } Re-nu-lu-s والى السودان لم يح عليه حق باعتبار أن المثلث لم يدر بواسطة مصر من قبل . وعنى صوء ذلك انتهى بمكمايكل إلى وجوب أن تؤسس لية تسوية للحدود بين السودان وليب على مقترحاً

سواءً (٦)

(٣) رسل ماكمايكل (١٩١٤) نفس سوجه على عاىى باسمه لحدود - المشتركة بين السودان ونفسه بحوىى من الحدود الجنوبية - فقد قدم مكمايكل في حدى عشر من أغسطس ١٩٣٣م مقترحاً لسلطات ابرصية يقضى بان يدارل السلطات السودانية عن هصه (شوب) لاسوب نفس ال حدود السودان فقطع لحدود - نشرت حول هذا الموضوع راجع لحدود - مع حوىى من السودان و لبرص من ٦٣ إلى ٨٠ .

(٤) ارشيب وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/371/15433, Enclosure I (in) No. 1, Matthey toloraire, 10/4/1931

(٥) نفس بولقة لاسمه

(٦) نفس بولقة السابقة من تواصيح ان ماكمايكل كان مسرعاً فى توضيح الحدود لحدود السودان حتى لو كان ذلك على حساب رضى السودان . حيث ان فى مسلكه بالنسبة لحدود السودان مع أثيوبيا وكينيا وتشاد وليب . ولا شك ان مقومه ماكمايكل بان ملك السودان رضى لادلك لى من على ما يقول ، ولعل ماكمايكل وهو السكرتير الإدارى لحكومة السودان كان يرى ان مساحة كبيرة على نحو يسمح بالتنازل عن بعض أحره

لقد وافق المندوب السامي البريطاني في القاهرة ، بأن الحل العملي لهذه المشكلة من وجهة نظر السودان وهو اعتبار خط طول ٢٤ درجة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا في المنطقة التي لم تسو من الحدود ، أي من خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة ، حتى التقاء مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً . لكنه نفت نظر وزارة الخارجية البريطانية لمسألتين مرتبطتين بتبني هذه التسوية أو بالأحرى لاعتراضين يقدان في وجه تبني هذه الطريقة من التسوية ، الأولى أن هذه التسوية مع ليبيا تعتبر غير مقبولة من جانب الحكومة الفرنسية التي قد تكون متوقعة التأييد البريطاني في مواجهة الدعاوي الإيطالية . أما المسألة الثانية فهي أنه من المهم إجراء مشاورات مع الحكومة المصرية قبل التحلي عن مطالب السودان بالنسبة لمثلث السارة (٧) .

ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد اختارت تأجيل موضوع الحدود بين السودان وليبيا لبعض الوقت . ذلك أنه عندما وجه المستر ماندير Mander سؤالاً برلمانياً ، في مجلس العموم البريطاني ، إلى وزير الخارجية في السابع من مايو ١٩٣١م بشأن عما إذا كان قد تم التوصل لأي ترتيب بشأن التوصل لحدود نهائية بين السودان وليبيا ؟ أجاب {هندرسون} Henderson بالفي وأصاب بأنه ليس من المحتمل أن يتم {تخطيط} Demarcation لهذه الحدود في الوقت القريب إذ أن الحدود تقس أراضي صحراوية تبعد عدة مئات من المناطق المأهولة في أي من الإقليمين (٨) .

ليس واضحاً عما إذا كانت كلمة {تخطيط} قد استعملت وفقاً لمعناها الفني . لأنها إذا استعملت استعمالاً فنياً فمن الممكن أن يفهم بأن وزير الخارجية البريطانية قد استعد ، على الأقل في ذلك الوقت فكرة النازل عن مثلث السارة بواسطة السودان . وبالتالي فإن كان يتحدث عن الحدود كما هي محددة بالامتداد الاتفاقي لخط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى تقاطعه مع الخط الذي جاء في معاهدة ١٩١٩م . أما إذا استعملت كلمته {تخطيط} بمعنى {تعيين} أو تسوية ، فإن ذلك يعني على الأقل من حيث المبدأ ، بأن وزارة الخارجية البريطانية قد أقرت سياسة التحلي عن مثلث السارة ، وبالتالي تحديد الحدود مع

(٧) زسيف ورازده تحارجه البريطانية (لندن): F O/371/15433, Lorne to Henderson, 25/4/1931.

(٨) زسيف ورازده تحارجه البريطانية (لندن): F O/371/15433, Parliamentary Question, 7/5/1931

لنساء على صوء الحط الذي افترحته حكومة السودان والذي اتته المدوب السامي البريطاني في مصر مع بعض التحفظات^(٩).

ولم يذكر بعد ذلك أي شيء عن الحدود بين السودان ولبنان أي مد الوف الذي وحه فيه السؤال البرلماني حتى يونيو ١٩٣٢م عندما وجهت وزارة الخارجية البريطانية السفير البريطاني في روما لإخطار الحكومة الإيطالية عن رحلته المحسور مدوق. {Bagnall} سم في مثل السرة . وفي صياغة دقيقة حره اسار السفير البريطاني في مكره للحكومة الإيطالية عن هذا الاتصال بعد [وفقا لعلاقات الصداقة وقصد منه ان يمنع هقوة قد تقود لأي حادثة]^(١٠). وقد وعدت الحكومة الإيطالية في ردها بان تقدم كل التسهيلات الممكنة للرحلة. ولكنها في ذات الوقت كانت واضحة جدا بشأن ملكيتها لملت السارة} وكما جاء في المذكور {أن الحكومة الإيطالية قد استطعت ان تفسر اراضي السودان بمثل اب من مطقة السرة الواقعة ما بين خط عرض ٢١ درجة و ٣٩ دقيقة و ٤٠ ثانية وخط طول ٢١ درجة و ٥٠ دقيقة و ٣٦ ثانية ومرفعات السامي ولاذتي . و نصفه عامة الاراضي الواقعة الى الشمال من الحط الذي يبدأ من تقاطع مدار السرطان مع خط طول ١٦ درجة شرقا مدعا لاجاه الحوي سترفي ان هذه ارض تنع لمطقة تكفوه وهي حرة من فسد لنا^(١١).

لقد فرب السلطات البريطاني انمصي قدم في بعة {باقتولد} دون الدحول في حذل مع الحكومة الإيطالية . والنق البعة لدى وصولها الى العونات مع فصله ابطسه في {عين ضوا} . وقد دفع ذلك الامر السلطات البريطانية الى القيام باستكشاف حوه في لعونات وملت السرة . في ذلة عم ١٩٣٣م ، عرض البكند عم ١١ كن لإبطالون فد افاموا عطا رائمه في هالبر المبطقت او أن مهمه الفصله كبت فصرة على مرافقه بعه {باقتولد} وقد ت السلطات البريطانية أن الإيصاتس كانوا يقومون بمرارات مفرقه

(٩) كم ذكره في نفس داول ، نقا طي الكذب والحبسور يستمعون نسوبات عبه كلفة عس

(Jermace) وكسه بعند أو بحطط (denotation) دعر ان تكسين سر عس

(١٠) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO 371/15133, The British Ambassador to Secretary of State of Foreign Office 17/6/1932

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

FO 371/15133, The Secretary of State to the British Ambassador to Foreign Office

{العوينات} . اما فيما يتصل بملث السارة فقد وضح ان الإيطاليين قد أعدوا مخططا للتضاريف وان طائراتهم كانت تقوم بزيارات منتظمة للمنطقة (١٢).

وهكذا بالرغم من ان الإيطاليين لم يقوموا بتأسيس محطة عسكرية في أي من المنطقتين ، إلا ان الإيطاليين كانوا يقومون بزيارة {العوينات} على نحو مستمر برفق نسجه الاحتلال . ولقد لوحظ ان الإيطاليين قد تعادوا منطقة {كاركور تاهل} التي تقع إلى الجنوب من خط عرض ٢٢ درجة وإلى الشرق من خط طول ٢٥ درجة . ويسود انهم حصروا اهتمامهم في {عين ضوا} والادب الأخرى الواقعة في الركن الجنوبي الغربي من المصنف أي إلى الغرب من خط طول ٢٥ درجة . والاستراح المعقول هو ان الإيطاليين كانوا يدعون بان الحدود بين السودان وبنف مصر حري إلى جنوب على مباد خط طول ٢٥ درجة ، أي حسب أن تكون الحدود هي الامتداد الجنوبي لحدود مصر ومصر كما هي واردة في اتفاق ١٩٢٥ م . والهدف من كل هذا هو بناء على العوينات تقع عرسي خط طول ٢٥ درجة . وأن ملث السارة أراضي إيطالية .

وعلى ضوء هذا "لقد فاد المندوب (سامي اسرنيامي في القاهرة) بمسندة وزيره الخارجية البريطاني في السادس عشر من يونيو ١٩٣٣ م إلى بعض السيدات للتضاريف : مصر - على الأقل - بعض الخطوات للمحافظة على حقوق السودان من المصالح المبرع عنها" (١٣) . فهل فعلت وزارة الخارجية البريطانية ذلك ؟

(١٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/407/216, Minute prepared for the High Commissioner in Cairo, 31/5/1933

(١٣) أرشيف وزارة الخارجية لبريطانية (لندن):

F O/407/216, High Commissioner to Foreign Office, 16/6/1933.

الباب السابع

بريطانيا تتخلي عن مثلث السارة السوداني لإيطاليا على أسس سياسية

- ١- بريطانيا تبادر بدعوة إيطاليا لتسوية الحدود بين السودان وليبيا .
- ٢- استعداد بريطاني للتخلي عن أراض سودانية شاسعة مقابل إغلاق الجدل الإيطالي حول معاهدة ١٩١٩ م .
- ٣- موسليني يقبل الاقتراح البريطاني كأساس للتسوية الحدودية .
- ٤- المركز القانوني للسودان يثير مسألة الشكل القانوني لصياغة اتفاقية الحدود.

بالرغم من أن وزارة الخارجية البريطانية كانت دائماً حريصة على أن تتعاضد أي براع مع الحكومة الإيطالية إلا أن ضغط المندوب السامي البريطاني في القاهرة قد بدأ يحدث أثراً . فلقد ساهم إنشاء الإيطاليين لمحطتين عسكريتين في العوينات ومثلث السارة في مضاعفة الضغط على وزارة الخارجية البريطانية لتحريك الموضوع مع روما . وبالفعل فقد كانت النتيجة هي المحادثات الإنجليزية الإيطالية التي عقدت في روما في نهاية نوفمبر ١٩٣٣ م . وكما يمكن أن يستمد من المكاتبات المتبادلة بين الحكومتين طموال العامين الماضيين فإن نقطة الخلاف وفقاً لفهم الحامين يجب أن تكون مسألة الحق على مثلث السارة وجبل العوينات . لكن محادثات ١٩٣٣ م كشفت لأول مرة أمراً جديداً . فقد طرح الإيطاليون ادعاءهم على {ميرجا} وكذلك على الأرض الواقعة إلى الشرق من خط طول ٢٥ درجة {بخلاف الأرض الواقعة للشرق من جبل العوينات} ^(١) .

(١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

ولا شك أن تلك الادعاءات شكلت توجهاً جديداً من الحكومة الإيطالية . ولا شك أن قولها يعني تحديد حدود جديدة إلى الجنوب من ليبيا ومصر . وهو أمر لم يكن مضمناً في الاتفاق الإيطالي المصري الذي تم بشأن الحدود في ١٩٢٥ . وبالتالي لم يسر لمناقشات نوفمبر الاستمرار طويلاً ، حيث تم تأجيل الموضوع للسنة الجديدة ، نتيجة لاعتراض الإيطاليين على الطلب الإنجليزي بسحب محطاتهم العسكرية في العوينات ومثلث السارة (٢) .

وبالفعل فقد شهدت السنة الجديدة اتصالات ومباحثات دبلوماسية مكثفة على نحو قاد إلى التوصل إلى تسوية نهائية للخلاف الذي استمر طويلاً حول الحدود بين ليبيا والسودان . وفي هذا الصدد كانت وزارة الخارجية البريطانية قد بادرت باتخاذ أول خطوة إيجابية في مذكرتها بتاريخ الحادي والعشرين من مايو ١٩٣٤م الموجهة إلى الحكومة الإيطالية . فقد عثرت المذكرة عن اهتمام الحكومة البريطانية بالموقف على الحدود بين السودان وليبيا واقترحت اتخاذ خطوات عملية لتسويتها على نحو نهائي (٣) . ووافقت الحكومة الإيطالية على وجهة النظر البريطانية ، واقترحت بدء المفاوضات في الحال في روما لتسوية الحدود (٤) . بيد أن الرد الإيطالي أضاف أن الحكومة الإيطالية لا ترى أن هناك ضرورة للسروع في ذات الوقت في سحب القوات الإيطالية التي تعسكر في العوينات ومثلث السارة (٥) .

لقد كان من شأن الرخص بسحب القوات الإيطالية المتراس مع بدء المحادثات أن أصبحت وراثة الخارجية البريطانية أكثر تساوماً بالنسبة لنتائج المباحثات . لكن سائرهم من كل هذا فقد تم توجيه السير (دروموند) Drummond الممثل البريطاني في روما

(٢) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O /407/216. Minute prepared for the High Commissioner.

(٣) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O. 37/18135 Foreign Office to Italian Ministry of Foreign Affairs 21.5.1934

(٤) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O 37 / 8035 Enclosure Foreign Italian Ministry for Foreign Affairs to the Foreign Office

26/5/1934.

(٥) المصدر السابق .

دلاستفادة من الموافقة الإيطالية وبدء المباحثات في أقرب وقت ممكن (١). وأرسلت له
ورارة الخارجية في نفس الوقت الأسس التي يمكن للحكومة البريطانية أن يعمل بها
التسوية الحدودية . ويمكن تلخيص الأسس في الآتي : أن تتابع الحدود خط طول ٢٥
درجة جنوباً حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً حتى يقطع خط عرض ١٩
و ٣٠ دقيقة. ومن تلك النقطة يجب أن تنح الحدود إلى الغرب لتتقني وتتابع الحدود من
السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية جنوباً على امتداد خط طول ٢٤ درجة . وبم توجه
الممثل البريطاني في روما بأن لا يحل دعوى الحكومة البريطانية على مثلث السارة
وعري العوينات ما لم يكون قد تم التوصل لتسوية الحدود على الأسس المذكورة سلفاً (٢)

وبما أن ورارة الخارجية البريطانية لم تكن متفائلة كما ذكرنا . فقط اضطرت
{دروموند} بأن يقترح رفع النزاع لمحكمة العدل الدولية الدائمة أو للتحكيم إذا ما وصلت
المباحثات لـ {طريق مسدود} . و اضطرت به إذا ما تقرر رفع الأمر للمحكمة
الدائمة للعدل الدولية فإن الأطراف الرئيسيين هما الحكومة الإيطالية والحكومة البريطانية
على أنه يحوز لمصر التدخل في الدعوى . أما فيما يتعلق بالتحكيم فإن النزاع سيرفع
على أساس أنه بين حكومة السودان والحكومة الإيطالية (٣).

وعندما التقى السير {دروموند} نوريير الخارجية الإيطالي أخطره بأن مسألة {مثلث
السارة} لم تعد موضوعاً للحزاء بل هي موضوع يجب أن تحاول الدولتان معالجته على
أسس سياسية : وأكد {دروموند} أنه من غير المناسب بل ومن العريب أن لا تمكن
دولتان صديقتان من التوصل لاتفاقية بشأن مسألة من هذا النوع (٤). وفد وافق النوريير
الإيطالي على الرأي البريطاني وأكد من جانبه رغبته في أن يشرع معه في محادثات

٢ (٦) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/37/18035, Simon to Drummond, 2/7/1934.

(٧) لف أصبح السير {دروموند} لفترة من الزمان سكرتيراً عاماً عصبة الأمم

(٨) وفقاً للمادة ٣٤ من ميثاق المحكمة الدائمة للعدل الدولية فإن حق التقاضي أمامها مقرر على الدول
وأعضاء عصبة الأمم فقط. والمعروف أن بريطانيا وإيطاليا كانتا عضوين في عصبة الأمم أما مصر
فقد أصبحت عضواً في ١٩٣٩م . علم بأن التحكيم لا يحتاج لعصوبة ولا يشترط أن يكون بين دول .
(٩) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F.O/37/18035 Enclosure 2 (a) Note of conversation Between Sir E Drummond and Sir G
Surrey, 12/6/1934

لمعالجه الموضوع . لكنه أشار في ذات الوقت إلى أنه إذا لم يجد الطرفان أن من الممكن الوصول لاتفاقية فإن الأمر يقضي إعادة الموضوع للحبراء (١٠).

وفي الجلسة السابعة من المحادثات التي كانت في وزارة الخارجية الإيطالية سرح {دروموند} بأن الاقتراح الذي هو أن يتقدم به يشكل أساساً معقولاً وشريفاً لتسوية الموضوع : وكان الاقتراح على النحو التالي : {أن تتخلى حكومة صاحب الجلالة عن المطالب الخاصة بالأرض الواقعة إلى الغرب والشمال من الخط الذي يتابع خط طول ٢٥ درجة جنوباً من نقطة تقاطعه مع خط عرض ٢٢ درجة حتى يصل خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ ثانية . على أن يتجه الخط غرباً ليلتقي ويتابع الحدود الفرنسية السودانية جنوباً على امتداد خط طول ٢٤ درجة . ومن جانب آخر أن تتخلى الحكومة الإيطالية عن كل المطالب التي تتعلق بالأراضي الواقعة إلى الشرق الجنوب من الخط المعرف في الفقرة الأولى من هذه التسوية} (١١). وأكد الممثل البريطاني أن هذه المحادثات تـم دون المساس بالحقوق القائمة بالنسبة لأي من الحكومتين (١٢).

وتساءل وزير الخارجية الإيطالي عن الأسباب المفاجئة التي جعلت الاقتراح البريطاني ينحصر من خط طول ٢٥ درجة إلى خط طول ٢٤ درجة عندما تصل الحدود إلى خط عرض ١٩ درجة و ٣٠ دقيقة (١٣). ويبدو أن وزير الخارجية الإيطالي قد وضع أصعبه في المشكله العقبه والتي كانت الحكومة البريطانية تعمل لتفاديها . وحقيقة الامر أن البريطانيين كانوا على استعداد للتخلي عن أراض شاسعة ، كان من الممكن أن تكون جزءاً من السودان الحالي ، بهدف إقناع الإيطاليين للتوصل لاتفاقية حول الحدود بين السودان ولبنيا دون إثارة الحلاف والجدل حول معاهدة ١٩١٩م مرة ثانية .

وأقر السير {دروموند} بأن سبب التعبير يعود إلى أن هناك اتفاقية بين الحكومه البريطانية والفرنسية تعترف بخط طول ٢٤ درجة كحدود بين أقاليمها . وأشار

(١٠) نفس المصدر السابق في رقم (٩) .

(١١) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

FO/371/18635 Enclosure 2 (in) No. 1 note of conversation between Sir E. Drummond and Signor Surchi, 12/6/1934

(١٢) نفس المصدر السابق .

(١٣) نفس المصدر السابق .

{دروموند} بأنه عندما يصل الخط إلى نقطة معينة في خط طول ٢٤ درجة ، فإن الحدود ستجبه من هناك إلى اتجاه عربي بحيث تنقسم اراض طلت دائمة معصرة حرة من السودان . وكما جاء في لمذكرة التي أعدها السير {دروموند} عن محادثاته مع الوزير الإيطالي بتاريخ الثاني عشر من يونيو ١٩٣٤م أن الوزير الإيطالي اوفي نسي من القناعة بتقديم رده بعد عدة أيام^(١٤).

وجاءت نقطة التحول في التطورات الدبلوماسية للحدود بين السودان ولسيا في الحادي والعشرين من يونيو ١٩٣٤م عندما أخطر {موسليني} Mussolini الممثل البريطاني في روما سير دروموند على نحو عام بأن الحكومة الإيطالية قررت ان تفعل الاقتراح البريطاني كاساس لسوية الحدود بين السودان ولسيا^(١٥) . وبم إخطاره في ذات الوقت بأن مكتبة رسمه سيصله في وقت قريب بشأن هذا الموضوع . وسارع السير {دروموند} بفل هذا الإحار لورارة الخارجية البريطانية ، ونسأل في رسالته عن الشكل الذي يمكن أن تتم فيه الاتفاقية^(١٦).

لقد أكد الرد الإيطالي المكتوب قول الاقتراح البريطاني كم بفل السير دروموند الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ الثالث والعشرين من يونيو ١٩٣٤م . لكن الحكومة الإيطالية أثارب بعدلا معصاه أن تتأع الحدود من خط عرض ٢٠ درجة و ٣٠ ناسه عرب . وكما جاء في الرد الإيطالي فإن التعديل المقترح لم يمس الموقف البريطاني او الإيطالي في مواجهة الحكومة الفرنسية^(١٧) . ويبدو أن وزارة الخارجية البريطانية قد رات ان يصع حدا لهذا الخلاف ، إذ وجهت ممثلها في روما بفل الاقتراح الإيطالي في محمله . وطلبت منه أن يمنح الحكومة المصرية عدة أيام قبيل تحديد الشكل النهائي للاتفاقية^(١٨).

(١٤) نفس المصدر السابق .

(١٥) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/371/18035, Drummond to Foreign Office, 22/6/1934.

(١٦) نفس المصدر السابق .

(١٧) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/18035, Drummond to Foreign Office, 23/6/1934.

(١٨) أرشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O/371/18035, Foreign Office to Drummon, 28/6/1934

وفي تلك الأثناء كانت هناك مشاورات بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية بشأن الشكل الذي يمكن أن تأخذه الاتفاقية . كان المندوب السامي البريطاني في مصر يرى أن هناك سوابق بشأن تصميم حكومة السودان لوثائق دولية ، وعلى ضوء ذلك طلب من الحكومة المصرية أن توافق على إنهاء الموضوع بواسطة حكومة السودان ^(٢٠) . وقد وافق رئيس الوزراء المصري على صلاحية أن يتولى حاكم عام السودان التوقيع نيابة عن الحكومتين المصرية والبريطانية من حيث المبدأ ، لكنه أضاف {أنه من المؤسف فإنه من الصعب عليه تجاهل ذلك} ^(٢١) . على ضوء ذلك ومراعاة لملاحظة رئيس الوزراء المصري ، وافقت الحكومة البريطانية أن تأخذ الاتفاقية بسوية الحدود بين السودان ولبنيا شكل تبادل المذكرات ^(٢٢) بين الممثل البريطاني في روما والنورس المصري في روما من جانب آخر . والحكومة الإيطالية من جانب آخر ^(٢٣)

(١٩) أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934.

(٢٠) أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/18035, Lampson to Foreign Office, 4/7/1934.

(٢١) قد يصدر اتفاق الول في شكل معاهدة Treaty ولا يؤثر التعاهد بين الدول بل يطلق عليه اتفاقية Agreement أو اتفاق Convention أو ميثاق Convent أو إعلان Declaration أو بروتوكول Protocol وليس مشترك و مكرات مبدئية Exchange Notes فكل هذه تسميات من على لسان الذي أراد المتعاهدون ابراع اتفاقه فيه . وعلى سبيل المثال فإن اتفاقية الحدود التي ابرمت بين السودان وأثيوبيا في ١٩٧٢م جاءت في شكل تبادل مذكرات .

(٢٢) أرسيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F.O/371/18035, Foreign Office to Lampson, 6/7/1934.

**تبادل المذكرات بشأن التسوية النهائية
للحدود بين السودان وليبيا**

- ١- الحكومة البريطانية توافق على أن يصدر الاتفاق في شكل تبادل مذكرات مع الحكومة الإيطالية مراعاة للحكومة المصرية .
- ٢- النص البريطاني على خلاف الإيطالي ينطوي على تحديد الملتقى الثلاثي للحدود .
- ٣- جوهر التسوية الحدودية نقل مثلث السارة من السودان إلى ليبيا .
- ٤- تخطيط جزئي للحدود بوضع علامات حدودية على امتداد ١٤ كيلومترا .
- ٥- لماذا تساهلت السلطات البريطانية مع إيطاليا بشأن تسوية الحدود

لقد تم التوصل لفاهم بين الحكومتين البريطانيه والمصريه بشأن الشكل الذي يمكن أن يفرع فيه الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا . وكما عرفنا فإن الطرفين اتفقا على أن يكون الاتفاق في شكل تبادل مذكرات ، بحسب أن هذا الشكل سهل استصحاب إشراك الحكومة المصرية في الاتفاق وإن كان اشتراكا شكليا فقط . ذلك أن كل المراسلات الدبلوماسية والمحادثات المباشرة تمت بين الحكومتين البريطانية والإيطالية ، ولم تشترك الحكومة المصرية في أية مرحلة سابقة .

وتأسيسا على ذلك فام الممثل البريطاني في روما تسليم موصوليبي مذكرة ينطوي على وصف الحدود كما تراها الحكومة البريطانية بتاريخ العشرين من يوليو ١٩٣٤م كما فام السفير المصري تسليم مذكرة مطابقة للمذكرة البريطانية في ذات التاريخ الذي سبقت فيه المذكرة البريطانية . وقد انطوت المذكرة البريطانية وكذلك المذكرة المصرية

على افتراح تحديد الحدود بين السودان وليبيا على النحو التالي : {أن تبدأ الحدود من نقطة تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرق غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمالاً. ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة في اتجاه جنوبي حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالاً. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط عرض ٢٠ درجة شمالاً في اتجاه غربي حتى تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرق غرينتش. ومن تلك النقطة تتابع الحدود خط طول ٢٤ درجة شرقي غرينتش في اتجاه جنوبي حتى التقائه مع حدود الممتلكات الفرنسية} (١).

ووفقاً للبيان الإيطالي الصادر بتاريخ الحادي والعشرين من يوليو ١٩٣٤م فقد صلت الفقرة المعابلة للنص الانجليزي على النحو التالي : {نتيجة للاتفاقية التي تم التوصل إليها فإن الحدود بين السودان وبرقة تبدأ من أقصى نقطة جنوبية للحدود بين مصر وبرقة أي تقاطع خط طول ٢٥ درجة شرقي غرينتش مع خط عرض ٢٢ درجة شمال ثم تتابع خط طول ٢٥ درجة حتى تقاطعه مع خط عرض ٢٠ درجة شمالاً. ومن هناك يتابع نفس خط العرض في اتجاه غربي حتى تقاطعه مع خط طول ٢٤ درجة شرقاً. ومن هذه النقطة تبدأ الحدود بين برقة والسودان اتجاهها الشمالي والجنوبي نزولاً على امتداد خط طول ٢٤ درجة حتى يلتقي مع خط الحدود الذي سيحدد فيما بعد ، مسع الممتلكات الفرنسية في أفريقيا الوسطى } (٢).

وبالنظر إلى النصين يلاحظ أن النص البريطاني يفرض أن تحديد الحدود بين السودان وليبيا قد سوي ضمناً نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان وليبيا - الممتلكات الفرنسية ، أما النص الإيطالي فقد أشار بوضوح نام إلى أن نقطة الالتقاء الثلاثي للحدود لم يتم الاتفاق عليها وقد بركت للاتفاق عليها في المستقبل. ويلاحظ أيضاً - وهي الملاحظة الأهم - أن بريطانيا ومصر قد تشاركتا بمقتضى اتفاقية ١٩٣٤م مسع الحكومة الإيطالية عن أي دعوى من جانب السودان بالسنة لأراض تقع إلى الغرب والشمال من

(١) ارشيف وزارة الخارجية البريطانية (لندن) :

F O./371/18035, Enclosure, 1 (m) No. 1, Drummond to Mussolini, 20/6/1934

(٢) رشف وزارة الخارجية البريطانية (لندن):

F O./371/18035

21: Agreement for Delimitation of the Libya-Sudan

Frontier (runs along) which now received the frontier between Cyrenaica and the Sudan, starting

لحدود التي اتفق عليها . ومن جانب آخر نحت إيطاليا عن أى مطالب بشأن أراضي تقع إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها . وبما أن المطالب الإيطالي إلى الجنوب والشرق من الحدود التي اتفق عليها حديثاً لا أساس لها ، بل هي كانت مجرد مسورة إيطالية . فإن المعزى الفعلي والمحصلة النهائية لاتفاقية ١٩٣٤م ، هي أنه تم نقل مثلث السارة من السودان وإضافته إلى ليبيا . وغني عن التذكير بأن الحدود التي اتفق عليها في ١٩٣٤م تعكس في محملها النسوبة التي كان قد دعمها ماكمايكل في ١٩٣١م

على أثر إبرام اتفاقية ١٩٣٤م وافقت الحكومتان الإيطالية وحكومة السودان على تكوين لجنة حدودية مشتركة {لتحديد} و {تخطيط} الحدود بين السودان وليبيا في المصطفى الواقعة مناسرة إلى الجنوب من مصيف جبل العوينات ووفقاً للتوجيهات التي جاءت في المذكرات المتبادلة بتاريخ العشرين من يوليو . وقد تم بالفعل تحديد خط طول ٢٥ درجة شرقاً على الأرض وكذلك تخطيطه مع وضع ١٢ عموداً حديثاً تم ترقيمها من ١ إلى ١٢ لمسافة تبلغ ١٤ كيلومتراً . وكما جاء في تقرير لجنة الحدود المشتركة أن تحطيط نقطة الالتقاء الثلاثي بين السودان ومصر وليبيا {Tri Junction} قد وضح أنه غير عملي . ورؤي أن تنبثق اثني عشر عموداً حديثاً كان كافياً .

إن من الواضح أن الحكومة البريطانية كانت كريمة جداً في التوصل مع الحكومة الإيطالية لاتفاق على حساب أراضي سودانية . فالثابت لدى السلطات البريطانية منذ مطلع القرن العشرين أن مثلث السارة هو أرض سودانية ، لأنه دخل في نطاق الامتداد الطبيعي لخط عرض ٢٢ درجة شمالاً في اتجاه الغرب إلى أن يلتقي مع الخط الذي أرساه إعلان مارس ١٨٩٩م أو اتفاقية ١٩١٩م المبرمتان على التوالي بين الحكومة البريطانية والحكومة الفرنسية ولعل السؤال الذي يفرص نفسه هو لماذا كانت السلطات البريطانية منساهلة مع السلطات الإيطالية بشأن الاتفاق على الحدود بين السودان وليبيا ؟ .

لقد نوهنا سلفاً أن المستر ماكمايكل السكرتير الإداري لحكومة السودان والذي كثيراً ما تاب عن حاكم عام السودان . قد كان مرشحاً جداً بشأن العديد من التسويات التي تمت بشأن حدود السودان مع الدول المجاورة . والناي أن ماكمايكل ونيبولد كما يعتقدان بأن أراضي السودان شاسعة وأن توفير الحكم والإدارة لكل الأراضي التي تقع داخل السودان سلفاً ، والأراضي التي كان يمكن أن تكون جزءاً من السودان وفقاً لأية

سويات بهائيه للحدود ، أمر شاق ومكلف وقد يكون غير عملي بالنسبة للطاقت الإداريه التي كانت متوافرة لدى حكومة السودان في ذلك الوقت .

ومع التسليم الكامل بان مساحة السواحل كبيرة جدا باعتبار أن مساحته من اكبر مساحات الدول . وما يستتبع ذلك من صعوبات بصل إدارة وحكم كل مساحة لسودان . ومع التفهم للجهود والوقت الذي كان على السلطات البريطانية ان تبذلهما لتسوية حدود السودان باعتبار ان للسودان حدودا كبيرة من جنب الغرب وطوله من جنب المدي ، إلا ان تلك ليست هي الأسباب الوحده للتساهل الذي رأياه بالنسبة لتسوية الحدود مع إيطاليا . ولواقع ان ما كان يعقد فيه مكامكل وبوولد وبقومان به ، ما هو في الحقيقة إلا نوع السياسة التي رسمها السلطات البريطانية في لندن لتلوم نسبة الحدود مسع الدول الاستعمارية الأخرى التي كانت تحكم البلاد التي لها حدود مشتركة مع السودان ، وكذلك مع راتها ، وبفصد ذلك البلاد التي كانت تحت السيطرة البريطانية ولها حدود مشتركة مع السودان ، وهي يوغندا وكيا .

وبهمنا في هذا المجال ان يركز على التساهل الذي منبر به الدول ماسنة البريطانية مع السلطات الإيطالية بشأن تسوية الحدود من السودان وليبيا وعلى حكامات ذلك التساهل الذي أفقد السودان مثلث المارة .

معلوم أن السباق نحو احتلال الأراضي في أفريقيا الذي بدأ منذ منتصف الأول من القرن التاسع عشر ، قد كان في المقام الأول سباقاً وصراعاً بين بريطانيا وفرنسا . وفي ما السبق بالنسبة لسمال أفريقيا باحتلال فرنسا للجزائر في ١٨٣٠م وبوس في ١٨١١م . وتطور الصراع بشكل واضح بعد احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م .

لما كانت إستراتيجية الاستعمار البريطاني قائمة في الأساس ، بعد احتلال مصر ، على التحرك منها جنوباً مروراً بالسودان ويوغندا وفيه بلاد شرق أفريقيا لتتفهي للاستعمار الموحد سلفاً في رأس الرجاء في جنوب افاره ، فقد ركزت استلوماسيه

لبريطانية .. فيما يصل شمال أفريقيا - على حصر الاستعمار الفرنسي في البلاد التي حلتها سلف من ناحية والعمل على تقليص سلطانه في البحر الابيض المتوسط من ناحية أخرى. وكانت السلطات البريطانية ترى أن الأسلوب الأمثل لتحقيق تلك الغاية في تلك الظروف ، هو بواحد قوة استعمارية أخرى في طرابلس الغرب وبرمه (ليبيا) لتتبع مهمته الحاصر في وجه أي حرك فرنسي شرقا نحو مصر ، وتقوم بتقليص الهيمنة الفرنسية على البحر الابيض المتوسط في ذات الوقت . وقد حدث بريطانيا ما يريد في إيطاليا التي كانت المرشح الأمثل لذلك الدور حيث أرمب معها اتفاقية سرية في ١٨٨٣م لذلك الغرض .

ومما لا شك فيه أن احتلال بريطانيا لمصر في ١٨٨٢م كان طعنه لفرنسا . وهي الطعنة التي دفعت فرنسا للدفاع نحو أعالي النيل في أواخر القرن التاسع عشر بغرض السيطرة على انسياب مياه النيل شمالا نحو مصر والوفوف في وجه التوسع البريطاني جنوبا على امتداد القارة كما قرأنا في الفصل الأول . وكما رأينا في الفصل الأول فإن فرنسا قد قررت أن تشعل نار الحرب في فتوة مع بريطانيا . في ذلك الإطار كان لإيطاليا دور لم تبدأ السلطات البريطانية أن تساهلها . فقد سبق أن سارعت الحكومة الإيطالية لتأييد الحكومة البريطانية في صربها للثورة العرابية في مصر . وبالرغم من أن التأيد الإيطالي كان تأييدا معويا إلا أنه كان مفيدا وذا معنى في تلك الظروف . فمثل ذلك التأيد كان يعني ضمينا دعم الاحتلال البريطاني لمصر وهو الاحتلال الذي كان مرفوضا من جانب فرنسا .

وتتألت صور التقارب البريطاني الإيطالي في العقد الأول من القرن العشرين إلى أن بدأ الاحتلال الإيطالي ليبيا بمعاهدة ١٩١٢م التي أبرمتها إيطاليا مع الدولة العثمانية . وساهمت بريطانيا في التمهيد لانتشار الاحتلال الإيطالي في أصقاع ليبيا ولا سيما الجزء الشرقي منها . وتساعد التقارب بدخول إيطاليا الحرب العالمية الأولى في حان الحلفاء على النحو الذي سبق أن نوهنا له . وكما قرأنا أن دخول إيطاليا الحرب كان مقترنا بتحقيق بعض الأمن والطمع الإيطالية . وبالفعل فقد وعد الحلفاء - ومن بينهم

بريطانيا - بموجب المادة (١٣) من اتفاقية لندن ١٩١٥ ، منح إيطاليا المعاملة الافضل فيما يتصل بالحصول على اراض في أفريقيا في حالة انتصار الحلفاء وأخيرا وليس احسرا فلقد كان للاستعمار الإيطالي أعداد أخرى لها اثارها بالنسبة للاستراتيجية الاستعمارية بشكل عام . فالمعلوم ان النفوذ والتوسع البريطاني قد امتد لنزاد كسبت تحت النفوذ او السلطان العثماني . ومما لا شك فيه أن احتلال إيطاليا لليبيا قد كسر شوكة الدولة العثمانية من حيث أنه قلص واصعب الدعاية الإسلامية التي كانت منتشرة في الكثير من البلاد

إن التحليل المنطقي للأحداث التاريخية التي سبقت الساحل البريطاني بشأن مثلث السرة الذي كان يمكن أن يكون جزءاً من السودان الحالي ، يشير إلى أن القضية ليست قضية أن المثلث منطقة فقيرة وليس فيها أي مصلحة اقتصادية للسودان ، كما حكم عليها ببولد في مذكرته التي كان قد أعدها لحكومة السودان وساهما ماكمايكل . إن قضية التحلي عن مثلث السارة هي بكل المقاييس قضية وفاء إن لم تكن صفقة مع السلطات الإيطالية التي قدمت للسلطات البريطانية ما كان يحتاج له الاستعمار البريطاني منذ الاحتلال البريطاني لمصر في ١٨٨٢م وحتى تبادل مذكرات الاتفاق على نسوية حدود السودان مع ليبيا ١٩٣٤م .

خاتمة

تمثل حدود السودان الغربيه في أغلبها ، إن لم تكن كلها ، ما يمكن أن يعتبره نظويًا لمناطق نفوذ Sphere of Influence كانت قائمة بين دولتين أوروبيين استعماريين ، كانتا في سباق محموم لحيازة أراض في وسط وعربي القارة الأفريقية في أواخر القرن التاسع عشر ، إلى خط حدودي Boundary line بين أربع دول أفريقية مستقلة هي السودان وتشاد وأفريقيا الوسطى وليبيا .

فقد قصد في البدء من الحدود الغربية للسودان الحالي أن تقسم مناطق النفوذ البريطاني من جانب ومناطق النفوذ الفرنسي ، أو ما عرف بأفريقيا الإستوائية الفرنسية من جانب آخر . ثم تطورت مناطق النفوذ في مرحلة تالية إلى خوم Frontier بين ما كان يسمى السودان الإنجليزي المصري من ناحية وما كان يسمى {تشاد - أوبانقي - شادي} من ناحية أخرى . ثم تطورت تلك الخوم لتشكل في مرحلة لاحقة خط حدود دولية في ١٩٢٤م بين السودان من جانب وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد من جانب آخر . كما أن تلك الخوم انتهت لتكون خط حدود دولية في ١٩٣٤م بين السودان من ناحية وليبيا من ناحية أخرى .

لقد كان لافراد بريطاني وفرنسي في المبدأ وتكرس اهتمامهما على مصالحهما الخاصة ، الرامية لإنشاء مواطى لاحتلال أراض وأقاليم شاسعة في إفريقيا، باعتارهما القوى العظمى ، أثره في خلق تعقيدات سياسية وإسكاليات قانونية بالنسبة لدولة أخرى . فلقد نبت أن تحديد مناطق النفوذ البريطاني الفرنسي . بموجب معاهدة ١٨٩٨ وإعلان ١٨٩٩م ، لم يأخذ في الاعتبار وضع أراض كانت من المفترض أنها مدرجة في نطاق مصالح ونفوذ دولة أخرى . هي الدولة العثمانية ومن بعدها إيطاليا . ولقد قرأنا في القسم

الباني الحلفاء الدبلوماسية والمجادلات القانونية والمطبات السياسية التي نشأت بين الدولة العثمانية وإيطاليا وبريطانيا وفرنسا . باعتبارها نتيجة طبيعية لتلك العلاقات كما سنذكر ذلك لاحقاً .

ويبحث الكتاب في البابين الثالث والرابع من القسم الأول ، موقف علي دينار بعد أن قام الفرنسيون باحتلال مملكة وادي وشرعوا في التوسع شرقاً في اتجاه السودان . وأما البحث دفاع سلاطين عن تبعية دار مساليت ودار فمر ودار تاما إلى دارفور . ولا شك أن هذين البابين قد كشفوا العبء العظيم الذي تحمله علي دينار في شحذ حكومة السودان لحماية الجبهة العربية للسودان المعاصر ضد التوغل الفرنسي . كما أن البابين المذكورين وضحا الدور الذي لعبه سلاطين باشا في الدفاع عن أراض شاسعة واسعة في مواجهة الطموحات الفرنسية .

وعكست الأبواب الحامس والسادس والسابع الأساليب التي كانت تدبر بها الدول الاستعمارية دبلوماسية الحدود في أفريقيا . وكشف البابان الثامن والتاسع الصعوبات والإشكاليات التي تواجه تفسير معاهدات الحدود على الطبيعة . كما رسخ الساب العاشر الكيفيات والظروف والملابس والخطط التي أدارت بها الحكومات البريطانية والفرنسية مفاوضات لندن التي انتهت بإبرام بروتوكول العاشر من يناير ١٩٣٤م ، بشأن تخطيط الحدود بين السودان وأفريقيا الاستوائية الفرنسية ، أي جمهوريتي أفريقيا الوسطى وتساباد الحاليتين .

وناقشنا في الباب الحادي عشر أثر الاستقلال على الحدود الموروثة من الاستعمار في القانون الدولي . فإذا كان بروتوكول العاشر من يناير ١٩٢٤م ، قد حسم في الأساس تحيط الحدود التي بدأ مشوار تعيينها منذ معاهدة يونيو ١٨٩٨م ، مروراً بإعلان مارس ١٨٩٩م ، وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م ، والتي أبرمت جميعها بين بريطانيا وفرنسا ، إلا أن من الطبيعي أن يثور السؤال حول مدى أثر استقلال الدول على المعاهدات والإعلانات والبروتوكولات التي أبرمتها الدول الاستعمارية بالنسبة للحدود . وبالتحديد هل السودان وتساباد وأفريقيا الوسطى وليبيا ملزمة بمعاهدات الحدود التي أبرمتها الدول الاستعمارية بشأن حدودها ؟ .

لا شك أن ميلاد دول جديدة في أقاليم كانت ترزح تحت نير الاستعمار ، قد أثار ويثير بالضرورة بعض الإشكاليات بل والممارعات الحدودية . فليس أو لآخر قد نرى دولة جارة لدولة أخرى أن معادرة الدولة (المستعمرة) مناسبة سائغة للمطالبه بمراجعة أو إعادة النظر في حدود نافذة أو منجرة سلفاً Executed boundary . وكما قرأنا في بحثنا للحدود بين السودان وكل من تشاد وأفريقيا الوسطى فإن ثمة مجموعات لها وشائج عرقية أو دينية أو قبلية عبر الحدود المشتركة . وهو وضع كان نتاجاً للطبيعة المتفردة للحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية خلال زمن السباق لحجر واحتلال الأقاليم في أفريقيا ابتداء من مؤتمر برلين ١٨٨٤ - ١٨٨٥ م . وبالتالي لم يكن عريفاً أن طالبت بعض الدول الخلف Successor ، مثل الصومال والمغرب ، بحدود جديدة يتم ترسيمها على ضوء الأسس التي أشرنا لها سلفاً .

لكن الوضع في القانون الدولي على خلاف ذلك تماماً . فموجب الاستخلاف الدولي State succession . تعبر الأقاليم التي كانت مستعمرة لدولة ما ، واثرة عند حصولها الاستقلال للمعاهدات التي كانت الدولة المستعمرة قد قامت بإبرامها . لذلك فال الفقيه البريطاني المشهور اللورد (ماكناير) Mc-Nair في مؤلفه المشهور الموسوم بـ {قانون المعاهدات} ١٩٦١م : {إن المبدأ العام هو أن الدول الناشئة جديدا والتي تنتج عن انقسام عضوية سياسية ، ليس من العدل القول بأنها تنطوي على استمرارية سياسية مع السلف Predecessor ، بل هي تبدأ بسجل نظيف فيما يتصل بأمور الالتزامات التعاقدية ، إلا إذا تم قبول تلك الالتزامات كمقابل لمنح الاعتراف بالدولة الجديدة أو لأسباب أخرى ، وكذلك فيما عدا ما يتصل بالالتزامات (المحلية المحضة) Purely local أو (العينية) Real الخاصة بالدولة التي كانت تمارس في السابق السيادة على إقليم الدولة الجديدة} .

إن انتقال أو أبولولة المعاهدات قد يكون تلقائياً أو باختيار الدول الجديدة كيف يكون الحال . ومن الثابت أن المعاهدات المنشئة لحدود تصبح ، من حيث الطبيعة والتطبيق ، عند التصديق عليها نافذة ومنجرة ، وبالتالي تسري باعتبارها نوعاً من أنواع نقل أو تحويل أو انتقال الملكية Conveyance . ومن ثم {فإن الدولة الوارثة} كما قال القانوني العالم {ليستر} Lester في مقال نشره في ١٩٦٣م بعنوان {استخلاف الدول في المعاهدات} : {ترث أو تستخلف ليس على المعاهدة في حد ذاتها ، بل هي ترث وتستخلف حدود

إقليمها . كما هي تفعل للوقائع الأخرى المتعلقة بحياتها الدولية } . ويستتبع من ذلك أنه ومد أن يتم تعيد أو إبحار النصوص الحدودية ، فإنها تفقد صفتها التعاقدية ، بحيث يمكن فصلها عن النصوص الإضافية بخلاف النصوص التي تحدد الخط . بيد أن هذا لا يمنع الأطراف من الاستشهاد بمحتويات المعاهدة باعتبارها أمارات للسند في أي حدث أو نزاع لاحق .

إن المؤتمر الواضح للتطبيق الدولي بالنسبة لهذا المجال ، في القانون الدولي ، يؤكد الميراث الإقليمي للدول الجديدة التي استت في أفريقيا واسيا مد منصف خمسينيات القرن الماضي . فكلها إن لم يكن أغلبها ، اعتبرت اتفاقيات الحدود نوعاً من أنواع نقل أو تحويل أو انتقال الملكية . أي أن اتفاقيات الحدود بحكم طبيعتها فهي على خلاف الترتيبات التعاقدية العادية تنشئ بحكم طبيعتها {مركزاً موضوعياً بحسب الأصول An Objective Juridical Situation} يظل مستمراً بمعزل عن وباستقلالية تامة عن وجود الأطراف الموقعين الأصليين شريطة إمكانية إثبات رابطة فعلية بين أحدهما أو بينهما الاثنين مع الدولة الوارثة} .

لقد رسحت سائفة قضية {معبد بريه فايهير} The Temple of Preah Vihear وهي من أشهر القضايا الحدودية التي قصت فيها محكمة العدل الدولية بين كمبوديا وتايلاند عام ١٩٦٢م ، الاعتبارات التي أملت هذه السياسة والتوجه الذي يدعم هذا النظر . فقط قالت المحكمة : {عندما يقوم بلدان بإقامة حدود بينهما فإن أحد الأهداف الرئيسة من ذلك هو تحقيق الاستقرار والنهائية Stability and Finality} . وبكون ذلك مستحيلاً إذا كان الخط الذي تمت إقامته يمكن ، في أي لحظة وعلى أساس عملية متاحة باستمرار ، نفسه والمطالبة بتصحيحه كلما تم اكتشاف عدم دقه بالنسبة لأي نص في المعاهدة . إن مثل هذه العملية يمكن أن نمضي وتستمر إلى ما لا نهاية ، ولا يمكن في النهاية التوصل إليها طالما كان ممكناً بقاء نعرات لم يتم اكسافها بعد . إن مثل هذه الحدود خلاف إلى أنها تظل بعيدة حداً عن الاستقرار ، تبقى قابلة للتصدع وهدفاً للفشل} .

وأقرنا السابق الثاني عشر والثالث عشر من القسم الأول ، للأوضاع على الحدود المشتركة بعد الاستقلال بين السودان وشاد طوال الفترة التي امتدت مد استقلال تشاد في ١٩٦٠م وحتى يونيو ١٩٨٩م ، أي بداية عهد حكم الإنقاذ . وكذلك للأوضاع على الحدود

المستتركة بعد الاستقلال بين السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى منذ ١٩٦٠م وحتى ٢٠٠٣م . وقد يتبدى أن مادة هدير البابين لا تتصل مباشرة بموضوع الحدود بالمعنى الدقيق والحرفي للحدود . كحد فاصل بين الدول . كما قد يتبدى تساؤل حول تحديد انتهاء الباب الثاني عشر بـ يونيو ١٨٩٨م وتحديد الباب الثالث عشر بـ ٢٠٠٣م .

إن الاهتمام ببحث الأوصاع الحدودية مرده إلى أن كثيراً من المشكلات التي تنشأ على الحدود قد يكون سببها الأساسي هو إقامة معسكرات اللاجئين الفارين لأي سبب من أسباب اللجوء من بلادهم الأم ، بالقرب من الحدود المشتركة ، أو التنازع في الأيديولوجيات والتوجهات السياسية بين حكومات الدول ذات الحدود المشتركة ، أو عبور القبائل الحدودية لخط الحدود بحثاً عن الكلأ والماء كما شرحنا ذلك في من الكتاب . وقد تفرز هذه الحالات المؤقتة آثاراً سائلة على المركز القانوني للحدود . وقد يعكس ذلك في النزاع حول المعاهدات الحاكمة للحدود كما حدث في السابق بين السودان وإثيوبيا ، أي قبل اتفاقية ١٩٧٢م . كما قد ينعكس في سيطر ادعاءات على نحو أو آخر على الأرض كما حدث في منطقتي قابا وأنديوكا مع تشاد ، وفي منطقة أم دافوق مع جمهورية أفريقيا الوسطى .

أما تحديد بحث مسألة الأوصاع الحدودية مع تشاد بـ يونيو ١٩٨٩م وليس سنة ٢٠٠٣م ، فإن ذلك يرجع إلى أن المركز القانوني للحدود والذي ظل سائداً منذ إبرام بروتوكول ١٩٢٤م ، قد دخل مرحلة متطورة وجديدة على خلاف الوضع مع جمهورية أفريقيا الوسطى . وهذا يقودنا إلى الأبواب الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر .

فالأول منها ناقش مفهوم وكيفية وأساليب وطرق تحطيط الحدود في القانون وكذلك من حيث التطبيق . ذلك أنه في عملية تحطيط الحدود على وجه الخصوص ، تنشأ عادة النزاعات على الحدود ، كما أن العناصر الصعبة في معاهدات واتفاقيات الحدود تكون حرة بالاكشاف . فقد توجد معالم هامة في مواقع غير متوقعة ، وقد يبرر التعدي من النقاط المحلية ذات الأهمية البالغة التي لم يأخذها الذين قاموا بإبرام معاهدات الحدود في الطاولات والمجالس الدبلوماسية في الحسبان .

ويكتسب الباب الخامس عشر أهمية بالغة في هذا الكتاب . فإدراك المفهوم الحديث لصناعة الحدود ينطوي على تعيين الحدود Delimitation ، ونخطيط الحدود

Demarcation ، وإعادة وضع علامات تخطيط الحدود التي اندثرت أو اُحْتُفِت لأي سبب من الأسباب Re-demarcation ، وتكثيف الحدود Condensation ، وحفظ ووفائية الحدود Preservation ، فإن وراثة الداخلية السودانية قد بدلت جهدا مقدرا في سبيل تحقيق هذه المعاهد جميعها . فلقد استُعلت ، في العقد الأخير من القرن العشرين {١٩٩٠-٢٠٠٠} العلاقات السياسية المواثبة بين السودان وتشاد من ناحية . وإمكانية الحصول على المال اللارم من ناحية أخرى ، فدفعتم بموضوع إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين الدولتين إلى حيز الواقع . وقد انتهى ذلك للجهود بإبرام {محضر وضع علامات الحدود بين السودان وتشاد : ٣٠ ديسمبر ١٩٩٤-١٨ مارس ١٩٩٥م} .

ولا يقدح من شأن ذلك الإنجاز أنه تم في شكل {محضر} . ذلك أنه إذا لم في شكل اتفاق أو اتفاقية أو بروتوكول أو إعلان أو مذكرات مبادلة أو ميثاق ، فهو معاهدة دولية بموجب اتفاقية فيينا بشأن قانون المعاهدات لسنة ١٩٦٧م لتعريف المعاهدة . فالشكل الذي يفرع فيه الاتفاق لا يؤثر في حيثته القانونية . من ناحية أخرى لقد كان من الأصوب والاتق أن يكون عنوان الاتفاق هو : {محضر إعادة وضع علامات تخطيط الحدود بين السودان وتشاد} حتى يكون منسجما مع قضية السودان الأساسية . وهي أن الحدود بين الدولتين قد تم تخطيطها سلفاً بموجب بروتوكول ١٩٢٤م . وأن ما تم في ١٩٩٢-١٩٩٥م ما هو إلا في جوهره إعادة لوضع العلامات على تخطيط الحدود السابق . بالإضافة إلى تكثيف نقاط الإرشاد والعلامات ، وكذلك الاتفاق على المحافظة عليها .

أما الباب السابع عشر فقد عرصنا فيه إصرار الدولتين على تكملة إعادة وضع العلامات الحدودية في الجزء الذي لم يكتمل بعد . بيد أن ما قام به الطرفان من اجتماعات وانعقابات في هذا الشأن يؤكد على فاعله الدولتين بما قاما به سلفاً وحرصهما على تكملة المشوار . وبالفعل قد قاما كل الإحراءات والاسعدادات والالتزامات التي تؤدي إلى تحقيق تلك العاية . بيد أن من المسلم به أن من أهم الشروط اللارمة للقيام بتخطيط أي حدود أو إعادة وضع علامات تخطيط الحدود ضرورة توافر الأمن . ولما كانت الظروف الأمنية على المناطق الحدودية بين السودان وتشاد لم تعد آمنة كما كانت في ١٩٩٥م حيث تدهورت كثيراً منذ بداية عام ٢٠٠٣م وحتى كتابة هذه الخاتمة في مارس ٢٠٠٤م . فإن القيام بإعادة وضع علامات الحدود أصبح أمراً غير سانغ إن لم يكن ضرباً من المستحيل في مثل هذه الظروف .

القسم الثاني من هذا الكتاب حاصر بالحدود بين السودان ولب . وقد جاء في نمائه أبواب . عرضاً في الباب الأول الأصول التاريخية والقانونية للحدود بين الدولتين . وكما فرأنا فإن الأصول القانونية لحدود السودان مع جمهوريتي إفريقيا الوسطى وشمال هي ذات الأصول التاريخية لحدود السودان مع ليبيا ، ابتداء من معاهدة يونيو ١٨٩٨م ومروراً بإعلان مارس ١٨٩٩م وانتهاء بمعاهدة ١٩١٩م . وجميع تلك الأليات القانونية تم إبرامها بين بريطانيا وفرنسا كما قرأ .

ولما كان التسابق بين بريطانيا وفرنسا بقصد احتلال الأراضي محموماً دون مراعاة حتى لمصالح ما كان يتبع لدول أخرى ، فقد شرح كاتب الثاني كيف نهضت حقوق الدولة العثمانية الاقتصادية والدينية في ليبيا مع بطولات وطموحات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا في تحديد أو حجز أقاليم لها في ذلك الحرة المتاح لحدود السودان العربية . وكما كشف الباب الثالث فإن إيطاليا اضطرت في مرحلته لاحقة ، لتدبر جهود كثيرة لإنشاء تعارض الحدود الواردة في معاهدة ١٩١٩م مع الحدود المصوص عليها في إعلان مارس ١٨٩٩م .

وبالرغم من أن بريطانيا وفرنسا طلبتا تجادلان ، في سبيل تبرير ما قامتا به من خيارات دون مراعاة لحقوق الدول الأخرى ، فإن الدول العثمانية لم تعتزص عندما حددتا مناطق نفوذهما في أواخر القرن التاسع عشر ، فقد أكد كاتب الرابع وهن وصعب ذلك الحدال . فقد ثبت أن الحكومتين البريطانية والفرنسية اكسفا في ١٩٢٣ أي بعد أكثر من عشرين سنة ، أن الحكومة التركية قد احتجت بسدة على إعلان مارس ١٨٩٩م ، بعد إصداره بوقت وجيز جداً .

وشرح لنا الباب الخامس من هذا القسم أن احتلال إيطاليا للكفرة مفرساً لساكناته تحديده موقع العوينات . شكلاً بذابة اهتمام الرأي العام البريطاني بمسألة الحدود بين السودان وليبيا . وكما فرأنا في الباب السادس فإن نوعاً الإيطاليين حوا ، أي في الحياه ما كان يعتبر أجراً من السودان ، قد فرض على السلطات اسرطانية الحرك بحده نحو القيام باستكشافات حوية في العوينات وفي ما كان يعرف بـ ملت السارة .

وبحث الباب السابع الظروف والملاسات التي دفع بريطانيا للحلي عن ملت السارة السوداني لإيطاليا لاعتبارات على أسس سياسية محصه . وبذلك فقد السودان حراً

كان من الممكن أن يكون أرضا سودانية . وكما وصحنا في القسم الأول . في سياق سرحنا لمبدأ وقاعدة الاستحلاف بين الدول وقرار منظمة الوحدة الأفريقية ، الصادر في القاهرة عام ١٩٦٤م . بشأن التأكيد على قبول واحترام الحدود الموروثة ، فإنه لا سيل للسودان لكي يفتح هذا الملف . فقد أكد نقل مثلث السارة إلى ليبيا بمقتضى تبادل المذكرات عام ١٩٣٤م . بين بريطانيا ومصر من جانب وإيطاليا من جانب آخر . وكما لاحظنا فإن إقحام مصر في مسألة تبادل المذكرات كان لأعباءات المحاملة والكياسة الدبلوماسية من جانب السلطات البريطانية . فالثالث من البابين السابع والثامن ، سل من كل أبواب القسم الثاني من الكتاب ، أنه لم يكن لمصر أي دور يذكر في تحديد حدود السودان مع ليبيا .

بقى أن نوضح بأن الحدود بين السودان وليبيا وإن كانت معينة بحلاء في تبادل المذكرات الذي تم في ١٩٣٤م ، إلا أن هذه الحدود لم يتم تحطيطها باستثناء جزء صغير جداً جداً على عهد الاستعمار كما فرأنا ذلك في متن الكتاب . ولعل السؤال الذي يفرض نفسه ، سيما على ضوء ما تم بالنسبة لحدود السودان مع تشاد ، هو ما إذا كانت نمة ضرورية لقيام الدولتين لتحطيط الحدود المشتركة بينهما ؟ .

صحيح أن المفهوم التقليدي لصناعة الحدود . ولا نقول هنا المفهوم المعاصر كما شرحنا ذلك سلفاً ، يقضي مرحلتين . الأولى هي تعيين الحدود Delimitation والمرحلة الثانية هي تحطيط الحدود المعينة على الطبيعة Re Demarcation . والثابت في حالة الحدود المشتركة بين السودان وليبيا أن المرحلة الأولى قد تم إنجازها منذ عام ١٩٣٤م كما أثبتنا ذلك . وأنه بالرغم من الصم الذي لحق بالسودان . إلا أنها أصبحت ملزمة ولا مناص من قبولها واحترامها .

لا شك أن تحطيط الحدود يكمل صناعة الحدود . ويكتسب التحطيط أهمية بالغة إذا كانت ثمة نزاعات على الطبيعة . والأصل أن هذه النزاعات لا تنشأ في أغلب الحالات ، إلا في المناطق المأهولة بالسكان . بيد أن الحدود المعينة بين السودان وليبيا . مرسومة بخطوط هندسية وحدود فلكية ، مما يعنى سهولة توصيحها على الأرض إذا اقتضت الضرورة ذلك . ثم أن الحدود بين الدولتين تشق صحراء جرداء لا ماء فيها أو كلاً يذكر . إضافة إلى ذلك أن عملية تحطيط الحدود ، كما سرحنا ذلك في الباب الرابع

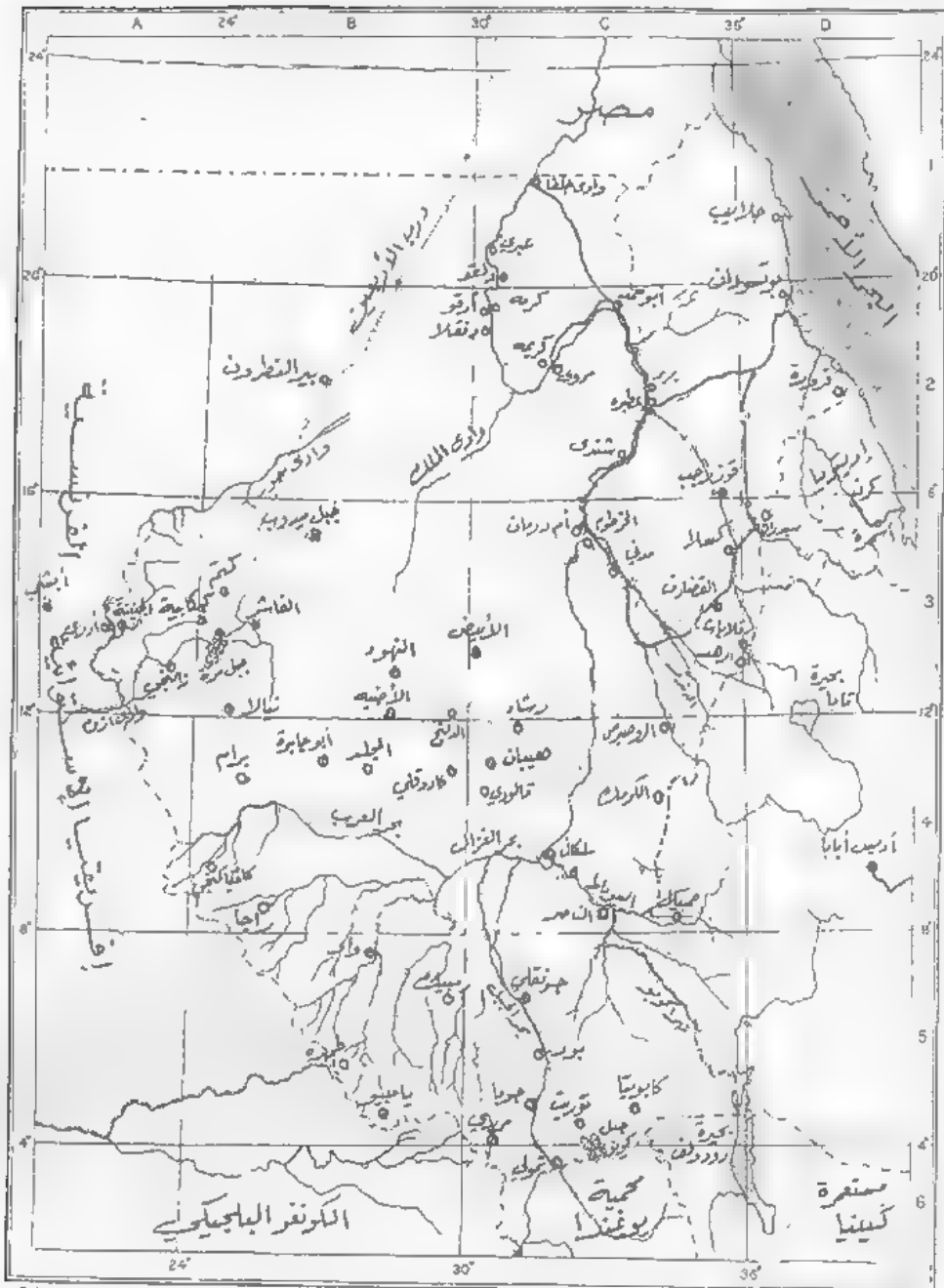
عشر من الكتاب والموسوم بـ {تخطيط الحدود في القانون والتطبيق} هي عملية شاقة ومرهقة وناهضة التكاليف والنفقات المالية . وبالتالي فإن أهميتها تتضاءل إذا لم نوافر الظروف والاعتبارات التي تمنّي على الدولتين القيام بتلك المرحلة.

إن من الثابت أنه لم يشأ أي براع على قانونية وحيث الحدود المتفق عليها بين السودان وليبيا منذ ١٩٣٤م بالرغم من الانتهاكات الليبية لتلك الحدود خلال مرحلة الصراع الليبي التشادي ، وبالتالي فإن الكلام عن تخطيط الحدود بين السودان وليبيا أصبح تمريناً أكاديمياً لا علاقة له بالواقع . بد أن ذلك لا يعني ولا يعني إمكانية قيام الدولتين بنوصيح الحدود على الأرض ، في منطقة معينة ، إذا نشأت الظروف التي تقرر عادة القيام بذلك .

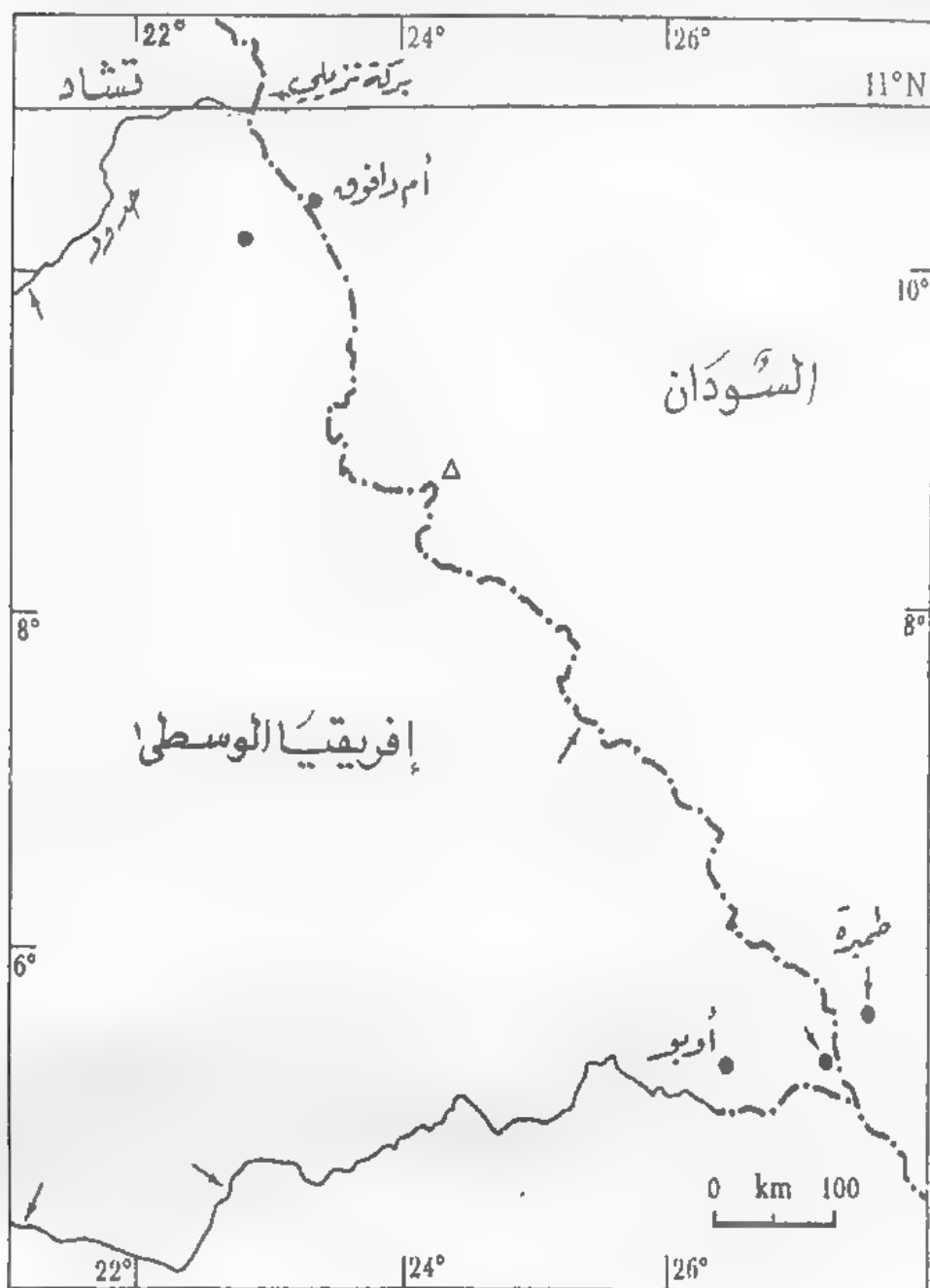
ملاحق

السُّودَانُ الإِنْجِلِيزِي المِصْرِي

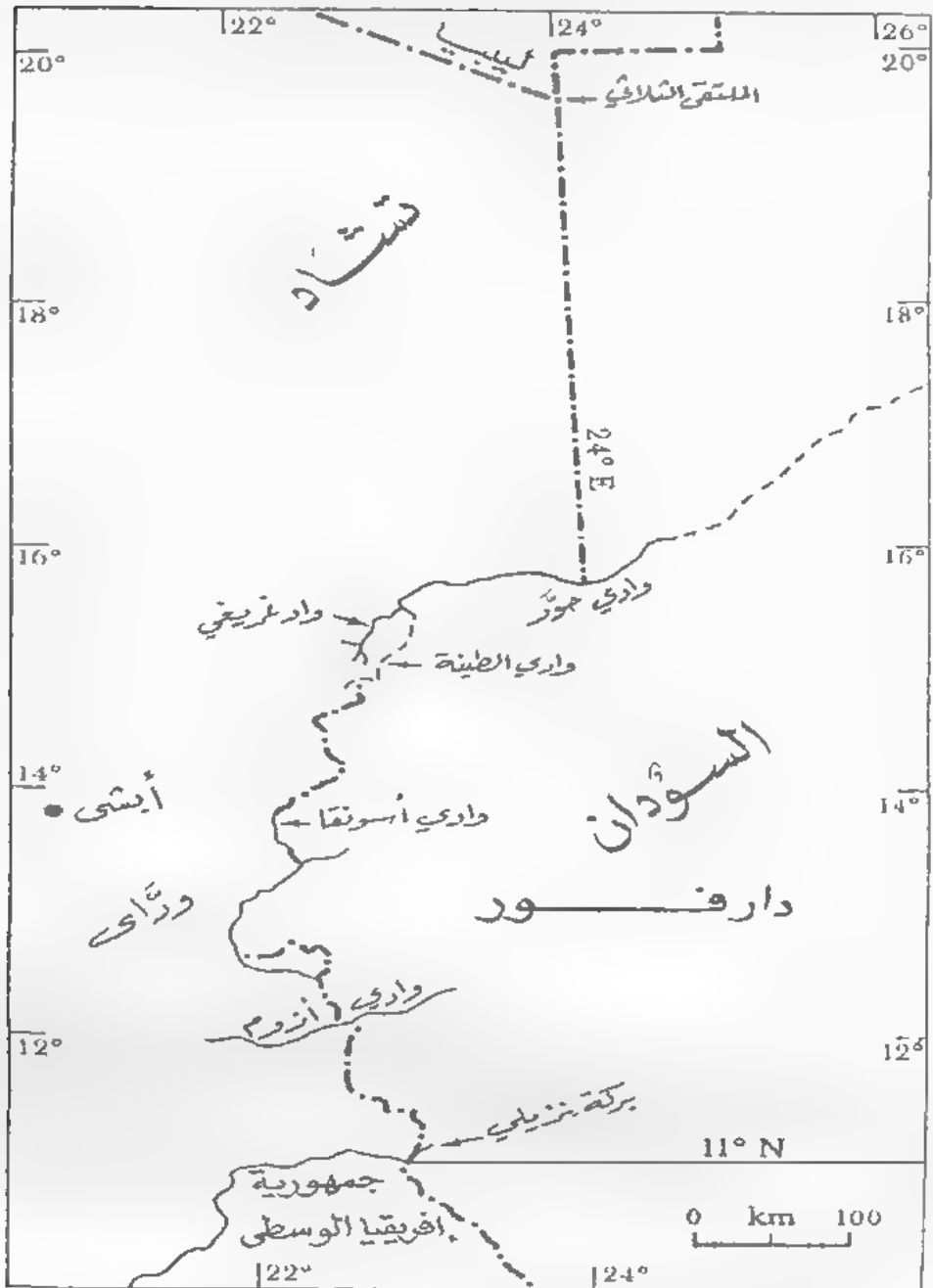
ملفوظ رقم ۲۰



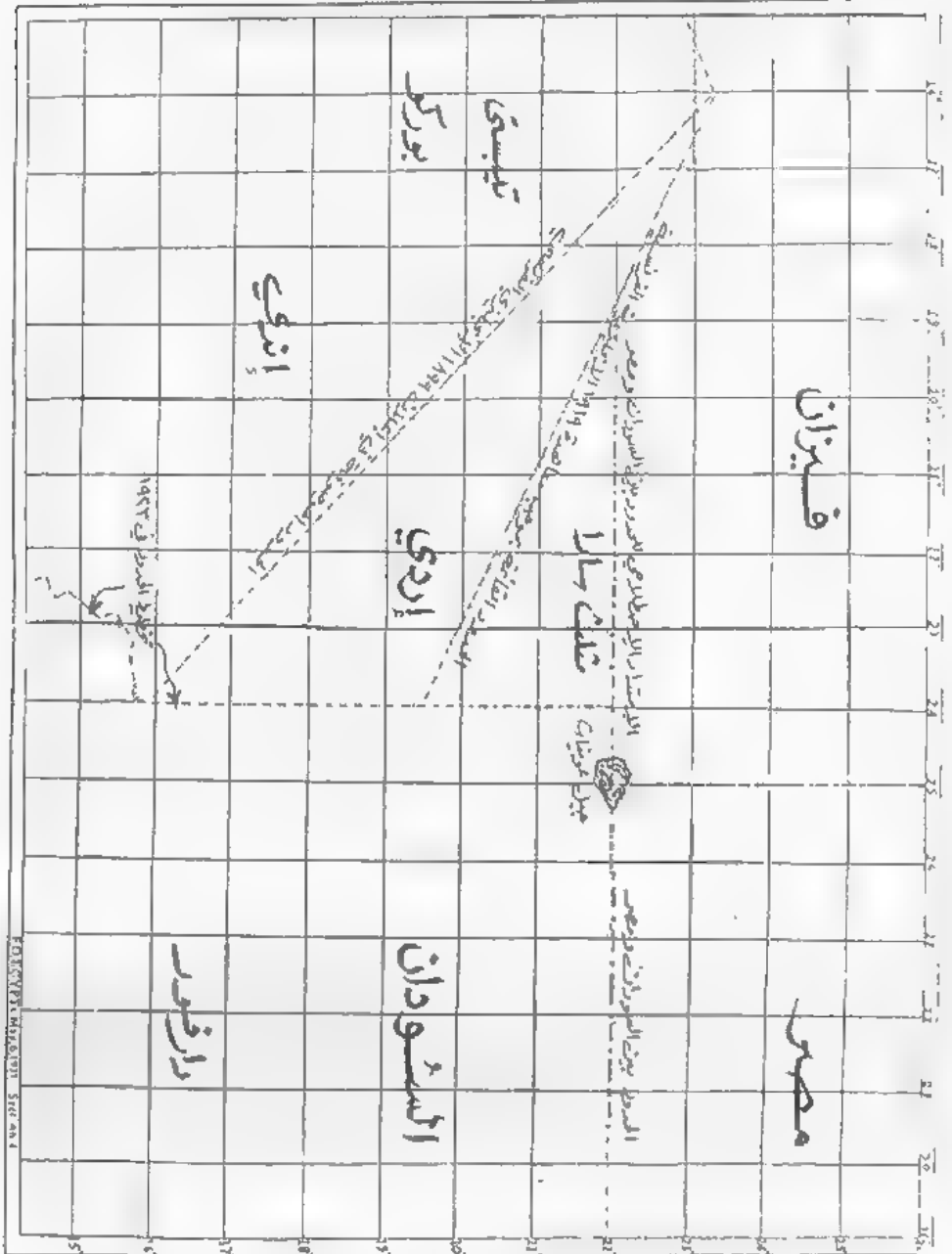
الحدود بين السودان وجمهورية إفريقيا الوسطى
 رقم ٣٠



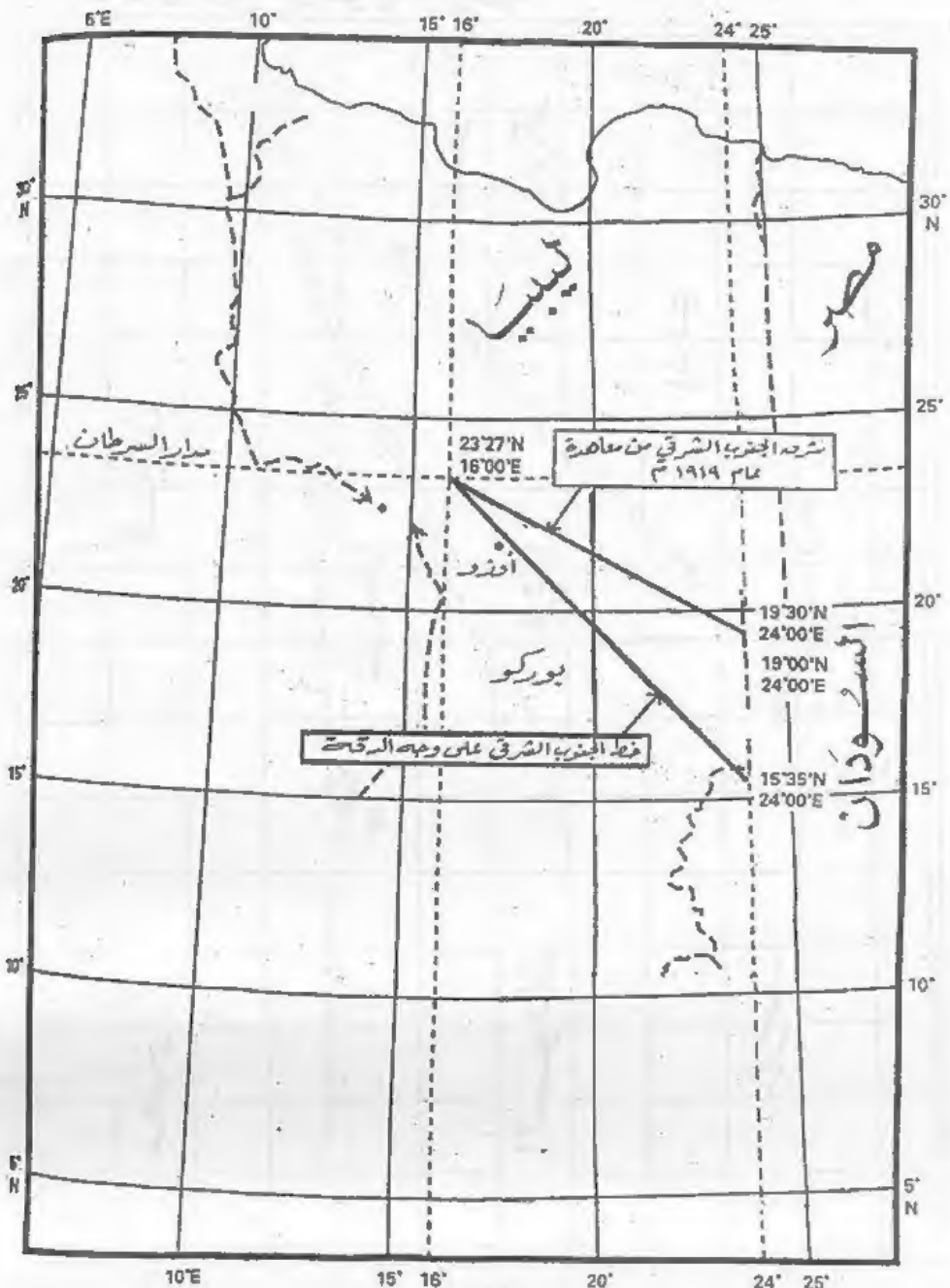
الحدود بين السودان وتشاد



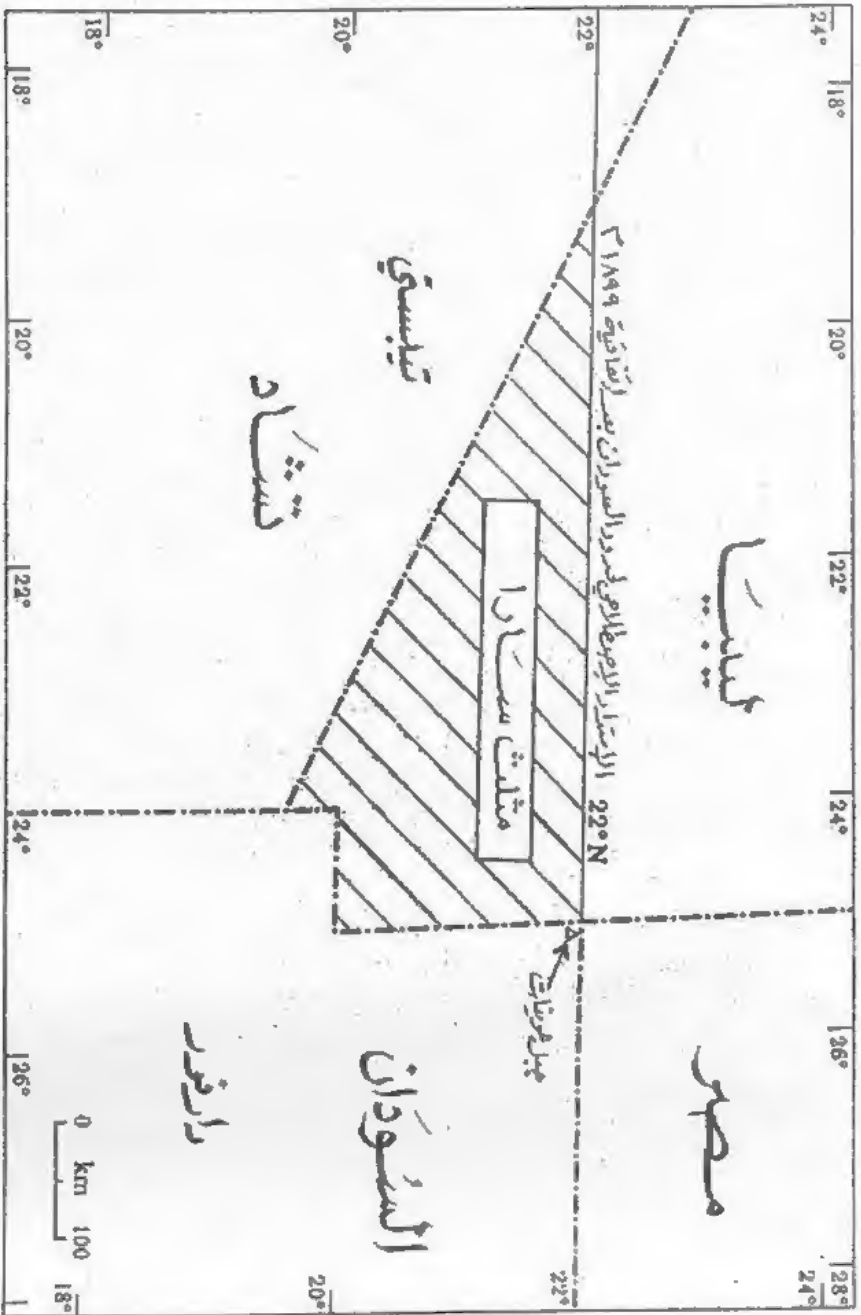
الذي أرفقه نيوبولد "لائحة السكرتير الإداري" مع مذكرته
التي رفعها لحكومة السودان عام ١٩٢١ بشأن الحدود بين السودان وليبيا
ومصر وإفريقيا الاستوائية الفرنسية.



ملحق رقم ٦ - يوضح خط معاهدة ١٩١٩ الإنجليزية
الفرنسية وخط الجنوب شرقه على وجه الدقة



ساحه رقم ٧" يوضح مثلث سارا السوراني الذي ضمها الإنجليز
إلى إيطاليا في عام ١٩٣٤ م



أعمال المؤلف العلمية

أولاً: البحوث المنشورة باللغة العربية في دوريات

- (1) اتفاقية الكويت لحماية البيئة البحرية في الخليج، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية 1979 جامعة الكويت.
- (2) النزاع القانوني والدبلوماسية للتوسع الاستعماري في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1980 جامعة الكويت.
- (3) نفقات التقاضي الدولي وفقاً لقواعد التحكيم أمام غرفة التجارة الدولية في باريس، مجلة الفتوى والتشريع 1985.
- (4) حق حماية اللاجئين في القانون الدولي، التقنين والتطوير، المجلة المصرية للقانون الدولي 1985.
- (5) نزاع الحدود بين السودان ومصر في كتاب العلاقات المصرية السودانية، جامعة القاهرة وجامعة الخرطوم 1990.

ثانياً: البحوث المنشورة باللغة الإنجليزية في الدوريات:

- (1) الحدود بين السودان وزائير، مجلة الدراسات الإنسانية، جامعة الكويت 1988.
- (2) التاريخ الدبلوماسي للحدود في أفريقيا، مجلة العلوم الاجتماعية 1989.
- (3) المصادر القانونية للحدود الدولية في أفريقيا، مجلة القانون، كلية الحقوق جامعة الكويت 1990.
- (4) اللاجئين والتنمية: دراسة الوضع في السودان، كتاب أصدرته مؤسسة التنمية الدولية الألمانية بعنوان: اللاجئين ومشكلات التنمية في العالم 1986.
- (5) المصادرة القانونية لمشروعية الحدود التي رسمتها القوى الاستعمارية في أفريقيا، مجلة الحقوق، جامعة الكويت 1988.

ثالثاً: الكتب التي قمت بتأليفها:

- (1) دبلوماسية الحدود في أفريقيا: نزاع الحدود بين السودان وإثيوبيا 1980.
- (2) قانون الإثبات مقارنة بالقانون الإنجليزي المصري والهندي (طبعان 1984 — 1990).
- (3) قانون الإثبات تشريعاً وفقها وقضاء (1994 — 1998) أربع طبعات (1994، 1995، 1997، 1998).
- (4) القانون الدولي العام وفقاً "للقضاء والتطبيق والتشريع"، الجزء الأول، طبعان (1998 — 1987).
- (5) حدود السودان الشرقية مع إثيوبيا وأريتريا، 2000.

رابعاً: مراجعات كتب صدرت باللغة الإنجليزية منها:

- (1) إيران وهم السلطة 1979، (مجلة دراسات الخليج).
- (2) المحيط الهندي واحة سلام أم منطقة تنازع 1986، (مجلة دراسات الخليج).
- (3) استيعاب المفاهيم القانونية الغربية في دول الخليج، (مجلة دراسات الخليج).

المؤلف في سطور

- د. البخاري عبدالله الجعلي.
- من مواليد مدينة بربر بالسودان.
- يحمل درجتي الماجستير والدكتوراه في القانون الدولي من جامعة لندن ١٩٧٥.
- درس الخلوة والابتدائي والأوسط والثانوي في مدينة امدرمان.
- عمل في وزارة الشؤون الداخلية حتى أصبح وكيلًا للوزارة في ١٩٨٠ وتركها بالتقاعد الاختياري ١٩٩٠.
- عمل مستشارًا في إدارة الفتوى والتشريع في دولة الكويت ١٩٨٤-١٩٩٠.
- حاضر في جامعة امدرمان الإسلامية، وجامعة القاهرة فرع الخرطوم، وجامعة النيلين بالسودان أستاذًا في القانون الدولي وقانون الإثبات.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث المنشورة بالدوريات باللغتين العربية والإنجليزية مرصود بعضها في الصفحة الأخيرة من الكتاب.
- مارس المحاماة والتحكيم والتقاضي الدولي في السودان ولندن وسان فرانسيسكو وغرفة التجارة الدولية في باريس.
- عمل في كل اللجان الحدودية المشتركة بين السودان وكل من أثيوبيا وكينيا وموغندا وتشاد وأفريقيا الوسطى ومصر وترأس أعمالها.
- عمل خبيرًا قانونيًا في إدارة قضايا الدولة، وزارة العدل، بدولة قطر.
- مهتم بالصحافة وكان نائبًا لرئيس مجلس إدارة صحيفة (الرأي الآخر) السودانية ومستشارًا لها.